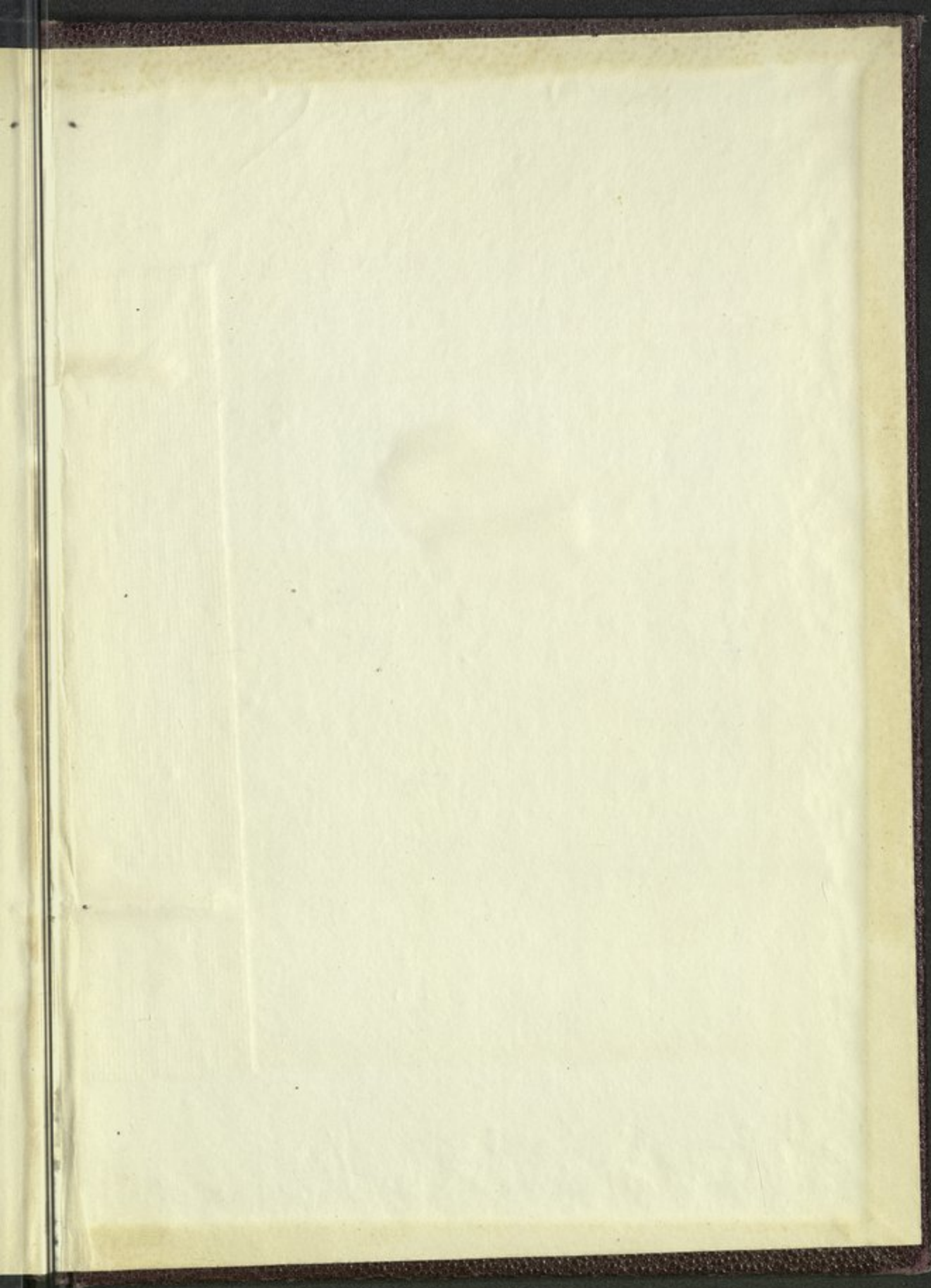




[Redacted]

لهيطة محمد فهمي
الاقتصاد الدولية

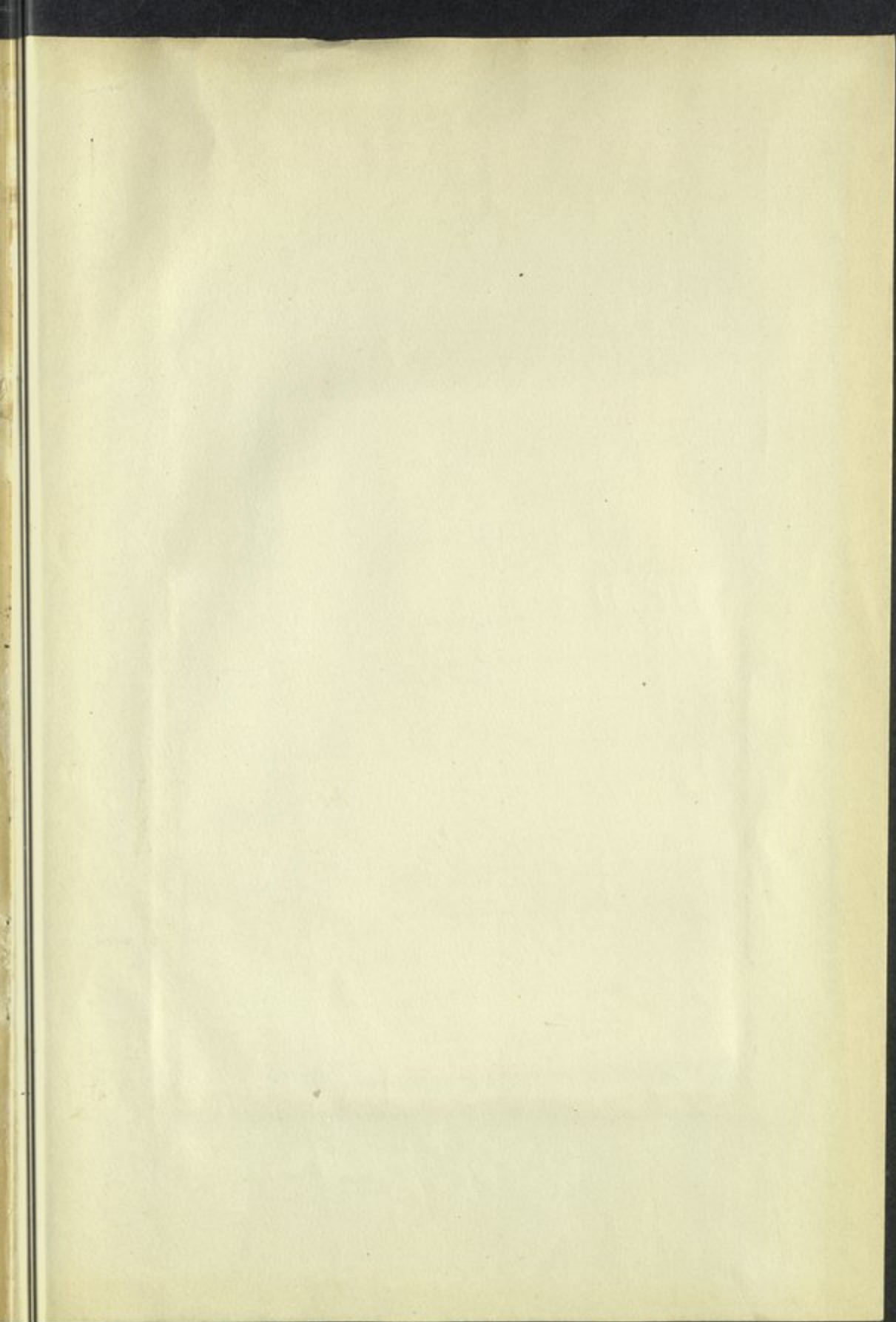
338.91
L95A

Jalet Library

11 MAR 1995

19 Nov 64

تجليد صالح الدقر
تلفون ٢٢٩٧٧



338.91
L 95A

العلاقات الاقتصادية الدولية

تأليف

محمد حمزة علبس
المدرس بكلية التجارة

الدكتور محمد فرهمي لبيب
الاستاذ بكلية التجارة

الطبعة الثالثة

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

مطبعة النعادة بجوار محافظة مصر
١٩٤٧

1311
R. 118



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تفصيل

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والمصطفى محمد بن عبد الله
والسيدنا محمد بن عبد الله

في شهر ربيع الأول

سنة ١٢٨٠

١٢٨١

فهرست

مراجع الكتاب	٤
مقدمة	٥ — ٦
العلاقات الاقتصادية الدولية	٧ — ٩
الفصل الاول : الرفاهية المادية	٩ — ٢٣
١ — ندرة الموارد إذا ما قورنت بالغائب	٩ — ١٦
٢ — مكانة الرفاهية للمادية	١٦ — ١٨
٣ — الرفاهية المادية والدخل الأهل	١٨ — ٢٣
الفصل الثاني : نظرية التكاليف النسبية	٢٤ — ٤٥
١ — التجارة الخارجية والتجارة الداخلية	٢٥ — ٢٧
٢ — مبدأ التخصص الأقليمي	٢٧
٣ — الاختلافات النسبية المطلقة في تكاليف الانتاج	٢٧ — ٣١
٤ — تطبيق نظرية التكاليف النسبية على أكثر من سلعتين	٣٤
٥ — نظرية التكاليف النسبية وأجر النقل	٣٥
٦ — نظرية التكاليف النسبية في حالة زياد النفقات	٣٥ — ٣٦
٧ — حالة تناقص النفقات - زيادة الغلة	٣٦ — ٣٩
٨ — نقص النفقات التاريخي	٣٩ — ٤٠
٩ — نقص التكاليف الراجع إلى الوفورات الداخلية	٤٠ — ٤٣
١٠ — نقص التكاليف المراجع إلى الوفورات الخارجية	٤٣ — ٤٥
الفصل الثالث : الدائنية والمديونية الدولية	٤٦ — ٩١
١ — للمقايضة والتجارة الخارجية	٤٦ — ٤٧
٢ — الدائنية والمديونية الدولية	٤٧ — ٤٩
٣ — تبادل التجارة	٤٩ — ٥٠
٤ — ميزان التجارة وميزان الدفع	٥٠ — ٥٣
٥ — الصرف الخارجي	٥٣ — ٥٤
٦ — سعر التكافؤ	٥٤ — ٥٦
٧ — الصرف الخارجي وحدي الذهب	٥٧
٨ — نظرية تعادل القوة الشرائية	٥٧ — ٦١



٩	— قاعدة الذهب والتوازن	٦١ — ٦٤
١٠	— قاعدته الذهب والورق	٦٥ — ٦٧
١١	— اضطراب التوازن الخارجي	٦٧ — ٧١
١٢	— تقوية النقد في الأسواق الخارجية	٧٢ — ٧٣
١٣	— التعريفة ورصيد ميزان الدفع	٧٤ — ٧٧
١٤	— التجاره الخارجية وتوزيع الذهب	٧٧ — ٨١
١٥	— سوق الذهب	٨١ — ٨٢
١٦	— الصرف في دول الذهب	٨٢ — ٨٤
١٧	— التعريفة ومستوى الأجور	٨٤ — ٨٨
١٨	— نظام الحصص ولجان الاستيراد	٨٨ — ٩١
الفصل الرابع : نتيجة الربح من التجارة		
٩٢ — ١٠٧		
الفصل الخامس : مشكلة مصر الاقتصادية		
١٠٨ — ١٣٠		
١	— تبرير سياسة الحماية	١٠٨ — ١١١
٢	— إنتاجية الأفراد وغنى الأمة	١١٢ — ١١٧
٣	— الصناعة أكثر ربحاً من الزراعة	١١٧ — ١٢٦
٤	— حرب التجارة ودفع التعويض	١٢٦ — ١٣٤
الفصل السادس : التعاون الدولي		
١٣٤ — ١٣٦		
١	— ضرور التعاون الدولي	١٣٦ — ١٤٤
٢	— الاتفاق على سياسة دولية	١٤٤ — ١٥٤
٣	— تقلبات سعر الصرف	١٥٤ — ١٦٢
٤	— حركة رؤوس الأموال	١٦٢ — ١٦٩
٥	— الهجرة العالمية	١٦٩ — ١٨٣
٦	— تيسير الحصول على المادة الخام	١٨٣ — ١٩٤

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، وسع علمه كل شيء ، نشكره تعالى لنعمائه علينا وننتصرع إليه أن يلهمنا الحكمة وحسن التوجيه .

سنبحث في هذا الكتاب ، العلاقات الاقتصادية الدولية على ضوء الاتجاهات الحديثة . ولا نشك في أن هذا الموضوع قد بلغ الغاية من الأهمية بعد الصراع العنيف الذي بدأ في أول العقد الرابع من القرن الحالى ، والذي ما زال قائماً حتى بعد انتهاء مظهره في أغسطس سنة ١٩٤٥ .

وأهم أسباب هذا الصراع هو عدم عدالة توزيع الموارد بين الأمم . فكما دلت دراسة التاريخ الاقتصادى على أن السبب الرئيسى للثورات الداخلية هو سوء توزيع الثروة بين الأفراد الذين يعيشون فى دولة واحدة ، كذلك نجد أن أهم أسباب قيام الحروب الحديثة هو عدم توزيع الثروة العالمية توزيعاً عادلاً بين جميع الأمم . وسوء التوزيع هذا كان قائماً من زمن بعيد ، ولكن خطره لم يظهر إلا بعد أن أخذت معظم الدول بمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولى . فقد جعل هذا المبدأ دول العالم وكأنها مناطق فى داخل دولة واحدة كبيرة ، إذ أصبحت كثير من الدول تعتمد على « الاقتصاد العالمى » (١)

وفى رأينا أن حل مشكلة التوزيع « العالمية » أهم بكثير من حل مشكلاتها فى داخل الدول المتعددة . وهذا لا يعنى أنه إذا حلت مشكلة التوزيع العالمية ، فإن حل مشكلاتها فى داخل الوحدة السياسية يصبح عديم الأهمية أو غير ضرورى . فنحن أول من نعتقد بضرورة عدالة التوزيع الداخلى ، وهو الشيء الذى لا يتم فى البلاد الزراعية

(١) World Economy أى الانتفاع بمبدأ التكاليف النسبية الى أبعد مدى . وهذا عكس سياسة الكفاية الاقتصادية التى ترمى الى اعتماد كل دولة على نفسها فى إنتاج جميع السلع التى هى فى حاجة إليها .

من غير أن يؤدي ذلك إلى اضطراب النظام الاجتماعي إلا بعد أن يصبح التوزيع العالمي للموارد عادلاً : فكأن كل ما نقصده هو البدء بعدالة توزيع الثروة عالمياً ثم بعد ذلك تأتي عدالة التوزيع الداخلي . فإذا أخذنا بصواب هذا الرأي لتداعت حجج رجال المال والأعمال وغيرهم من مدعى المعرفة الاقتصادية بخصوص « السياسة الاقتصادية » التي ينتهجها هذا البلد . فالإصلاح الاقتصادي داخلياً يصبح خيالياً إذا لم نعرف الأسس الاقتصادية العالمية التي ستقرها الهيئات الدولية المختلفة .

فيجدر بنا في هذا الوقت أن نبث جميع السياسات الاقتصادية العالمية التي ترغب الدول الكبرى في تطبيقها لئلا نرى أيها أنفع لنا فتركها ، ولئلا نرى ما يضرنا فلا نأخذ به ونعلن الدول الكبرى بذلك .

وهذا الكتاب يفسر الاتجاهات العالمية بوجه عام والاتجاهات التي توافق الدول الزراعية بوجه خاص ، فنحن ممن يؤمنون بفائدة التخصص في زيادة الثروة العالمية وبأهمية ازدياد هذه الثروة . إنما ، إذا لم نحصل على أي نصيب محترم من هذه الزيادة التي ساهمت في تكوينها ، فإن ذلك يحتم علينا إعادة النظر في السياسة الاقتصادية التي حرمتنا من الانتفاع من ازدياد إنتاجنا . فإذا ما كانت الحرية الاقتصادية قد ضمنتها الدول الكبرى ، واقترعت الدول الزراعية ضد السياسة التي لانفيدها ، فإننا لانشك في أن الدول الكبرى نفسها ستحاول تطبيق السياسة التي ترضى الدول الزراعية ، لأنها إن لم تفعل ذلك لحزمت هي أيضاً من ازدياد إنتاجها بتعطيل مبدأ التخصص إذا خرجت الدول الزراعية عن أحكام هذا المبدأ .

وقد بدأنا هذا الكتاب ببحث موجز في أسس النظرية الاقتصادية في الفصل الأول حتى يستطيع القارئ فهم مشاريع الإصلاح المختلفة . ثم نترجمنا في الفصل الثاني لنظرية التكاليف النسبية لتبين مقدار الكسب الذي يعود على العالم إذا أخذ بمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي ولم تستأثر دولة من الدول أو بعض الدول بجميع (أو بالجزء الأكبر من) هذا الربح . وعالجنا في الفصل الثالث لنظرية التجارة الخارجية حتى يلم الطالب بمشاكل الدائنية والديونية الدولية ، وبيننا في الفصل الرابع كيفية توزيع الربح الناتج عن التخصص في ظل النظم الاقتصادية البالية . أما الفصل الخامس ، فإننا خصصناه لمعالجة مشكلة مصر الاقتصادية . واختتمنا هذا الكتاب بالفصل السادس الذي يبين أسس التعاون الدولي كما يراه الاقتصاديون في الدول الصناعية .

العلاقات الاقتصادية الدولية

قرر ساسة وزعماء الأمم المتطاحنة بعد قيام الحرب الحاضرة بقليل تعبئة جهود جميع الأفراد والهيئات أحسن تعبئة اقتصادية ممكنة ، وذلك للقضاء على الإسراف بجميع أنواعه وزيادة إنتاجية الجماعة بأسرها . وكان لزاما عليهم لتنفيذ هذه السياسة أن يأخذوا بمبدأ التخصص وتقسيم العمل ، فتكونت اللجان المختلفة من الإخصائيين وأصبحت قراراتها فاصلة طالما أنها لاتعارض بعضها مع البعض ومع السياسة العامة للدولة . وأحيلت جميع المسائل الاقتصادية إلى اللجان المكونة من أقطاب علم الاقتصاد حيث أصبح لهم القول الفصل بعد أن كانت أرائهم استشارية (١) ،

وحققت هذه السياسة أحسن النتائج ، فبلغ الانتاج أرقاما كانت تعد خيالية قبل قيام هذه الحرب ، ووزعت الموارد توزيعاً عادلاً بين جميع الأفراد والهيئات ، وروعت المبادئ الاقتصادية في تمويل الحرب فلم تتحمل أعباءها طبقة واحدة بل اشتركت جميع الطبقات في ذلك ، ووضع حد لارتفاع الاسعار فلم تظهر آثار التضخم السيئة بمثل القدر الذي ظهرت به في الحرب الماضية .

وأحيلت كذلك جميع مشاكل ما بعد الحرب إلى اللجان المختصة فدرستها دراسة

(١) مثل ذلك آراء البروفسور ومير هيكس بخصوص تعميم نظام البطاقات حيث اخذت الحكومة الانجليزية بمعظم آرائهم التي نشرت في ثلاث أعداد متتالية من جريدة المانشستر جازديان بعد اندلاع نيران الحرب مباشرة ، وقارن بينجوه في كتابه « الانتقال من الحرب الى السلم » صفحة ١٠ . ومقالا لسنجر « التوجيه الاقتصادي في ألمانيا » في مجلة الاقتصاد الملكية ولم تستقد إنجلترا من خبرة علمائها قبل قيام هذه الحرب ، وذلك بعكس الحال في ألمانيا حيث لجأت الحكومة هناك إلى جامعاتها لحل المشاكل التي تواجهها . ونذكر على سبيل المثال أن الحكومة الانجليزية قد كلفت بعض جامعاتها بدراسة مشكلة التوطن ، فلما أتم أساتذة الاقتصاد دراسة هذا الموضوع قدموا تقاريرهم إلى الحكومة المركزية ، ولكن هذه المقترحات اللاسف لم ينفذ شيء منها وبقيت هذه المشكلة قائمة إلى أن قامت الحرب ، وقد تغير الحال حينما قامت الحرب ، فانهقدت الحكومة الانجليزية إلى الأخذ بآراء علمائها أسوة بحكومة الرايخ .

وافية ووضعت تقاريرها لتنفيذ مآرائه متى حان ميعاد تنفيذه (١) . وتمس هذه التقارير بكيان الدول غير المحاربة والدول المحايدة لأن كلا الفريقين المتنازعين يرغب في تعميم النظام الاقتصادي الذي يعتقد أنه أصح من غيره والذي كان وما زال يدعو إلى تعميمه في جميع دول العالم . ونحن كغيرنا من الاقتصاديين المصريين نحبذ الأخذ بالنظام الاقتصادي الذي يهيء لجميع الأفراد «فرصا متساوية» ويكفل تعويض من يمسهم الضرر ، وتمشى تعاليمه مع ماتدين به الأمم الديمقراطية . لذلك وجب على الاقتصاديين المصريين أن يبحثوا آراء زملائهم في الدول المتحالفة في مشاكل ما بعد الحرب ، ويجهروا بما يأخذونه عليها ليقف العالم على مدى صلاحية هذه الآراء قبل أن يقرر تطبيقها تطبيقا عاما . ولا يعد هذا العمل بأي حال من الأحوال معرقلا للتعاون الدولي ، إذ أن الأمم الحرة أخذت على نفسها عند صياغة « وثيقة الأطلنطي » (٢) احترام حرية الدول الاقتصادية والسياسية سواء أكانت هذه الدول دولا صغيرة أم كبيرة ، وسواء أكانت زراعية أم صناعية . كما أعربت عن رغبتها في اتباع ذلك النظام الاقتصادي الذي يحقق عدالة التوزيع بين أمم الأرض جميعا .

ولا يعد هذا العمل ضياعا حتى لو اعترفنا بأن الاقتصاديين في الدول الديمقراطية وغيرها أكثر منا علما وأنضج عقلا . فبحث آرائهم يزيدنا علما . وانتقادنا لهم ذو فائدة عظيمة لنا لأنه لو اقتنعنا بردهم على ذلك النقد لكان ذلك دليلا على فهمنا ما غمض علينا فهمه في بادئ الأمر ، أما إذا اقتنعوا هم أنفسهم بوجاهة نقدنا فنعتقد أنهم لن يتوانوا في إزالة سبب شكوانا وهذا غم كبير لنا . ونخشى إذا تركنا الأمر

(١) ومثل ذلك مشروع التأمين الأهلي الانجليزي الذي بحثته لجنة من الأساتذة برئاسة السير وليام بفردج . ومسألة النقد العالمي التي بحثتها لجنة برئاسة لورد كينز . راجع كتاب « كيف تحول هذه الحرب ١١ لجون ماينارد كينز » . وأيضاً مشروع التأمين الاجتماعي الأمريكي (٢) حررت « وثيقة الأطلنطي » بواسطة مجلس الحلفاء الدولي بما في ذلك الاتحاد السوفيتي في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤١ . وتحتوي الوثيقة على ثمان بنود . والبندين الرابع والخامس يرحبان بالتعاون الاقتصادي بين أمم العالم جميعها ، الصغيرة منها والكبيرة ، بغرض زيادة التقدم الاقتصادي والفهم الأهلي . راجع مقالة بقلم أرنولد فوستر في « المجلة السياسية الرباعية » The Political Quarterly عن المدة ما بين أبريل ويونيو سنة ١٩٤٢ حيث يشرح بأسهاب جميع بنود هذه الوثيقة

لهم وبدون أن يكون لنا رأى خاص أن يؤدى ذلك إلى الضرر بمصالحنا وذلك لجهلهم بأحوال بيئتنا (١).

ولا يستطيع هواة البحث الاقتصادى ولا طلاب علم الاقتصاد أن يلموا بدقائق مشاريع الإصلاح المارجو تنفيذها بعد انتهاء الحرب الا اذا فهموا أسس النظرية الاقتصادية . ومع اننا حاولنا ذلك فى كتب أخرى إلا أننا نرى بدء هذا الكتاب يبحث موجز يضم دقائق النظرية الاقتصادية التى تفسر أسس نظريات الإصلاح .

الفصل الاول

الرفاهية المادية

١ — ندرة الموارد إذا قورنت بالغايات

٢ — مكانة « الرفاهية المادية من علم الاقتصاد ومحاولة الوصول إلى الكمال

إن عمر الإشباع الإنسانى قصير ، وذلك لأن الانسان يألف سريعاً الحالة الجديدة التى يصبح فيها خيراً مما كان ، ويدرك أن هناك حاجات أخرى مازالت يده قاصرة عن اشباعها . وهل يستطيع الفرد أن يشبع حاجاته من غير أن تتوافر لديه الموارد ؟ والموارد كما رأينا من قبل ، سلع ذات ندرة نسبية ، أى أن الطلب عليها يريد عن الكمية المعروضة منها (٢) . ويتوقف مدى إشباع الفرد لحاجاته على درجة ندرة الموارد كما يتوقف أيضاً على منافسة الانسان لأخيه الانسان فى الحصول على هذه الموارد . فالذى يحد إشباع الأفراد إذن هو ندرة الموارد النسبية وتنافس هؤلاء فى الحصول عليها فى الوقت الزائل الضنين .

والندرة النسبية للموارد الطبيعية ، وهى التى تخلق الندرة النسبية للسلع

(١) راجع « مصر منذ كرومر » تأليف اللورد لويد بجزيئه وأيضاً « مصر الحديثة » للورد كرومر . وقارن روبنز فى كتابه « الأساس الاقتصادى لتطاحن الطبقات » .

(٢) راجع الجزء الأول من عناصر علم الاقتصاد صفحات ١٠ — ١١ — ١٢

الاقتصادية ، تحول دون الإشباع التام للجاعة بأسرها . أما ما يحول دون إشباع الفرد لحاجاته زيادة عما تقدم فهو حاجات غيره من الناس .
وهناك وسائل تجعل الانسان قادراً على أن يصبح أحسن حالا من غير أن يؤدي ذلك إلى نقص إشباع غيره من الناس ، كما توجد وسائل أخرى تحسن من حال البعض ولكنها تؤدي في نفس الوقت إلى سوء حال البعض الآخر . ولن نستطيع أن ننصح باتباع هذا النوع الأخير من تلك الوسائل إلا في حالة ما إذا عادت علينا بنفع يربو على ضررها وأمكن تعويض من ساء حالهم . أما النوع الأول من هذه الوسائل — وهو الذي يؤدي إلى تحسن مركز البعض بدون أن يضار البعض الآخر — فإنه يزيد من « رفاهيتنا المادية » ويجعل النظام الاقتصادي أكثر إنتاجية (١)

ندرة الموارد اذا ما قورنت بالغايات

تستنبط فروض النظرية الاقتصادية ، شأنها في ذلك شأن النظريات العلمية الأخرى ، من البديهيات المقطوع بصحتها . وأهم هذه البديهيات هي تلك التي تطوى بين ثناياها حقائق بسيطة لا يتطرق الشك إلى صحتها خصوصاً ما يتصل منها بندرة السلع النسبية . فأهم بديهيات نظرية القيمة هي الحقيقة الدالة على أن الأفراد يستطيعون ترتيب السلع من حيث تفضيلهم لها وإنهم يعمدون إلى ذلك فعلاً . وأهم بديهيات نظرية الانتاج هي حقيقة وجود أكثر من عامل واحد من عوامل الانتاج وإمكان إحلال الواحد منها مكان الآخر عند الحد . وأهم بديهيات نظرية الحركة هي حقيقة عدم تأكدنا من درجة ندرة السلع في المستقبل . ولسنا في حاجة إلى إجراء التجارب لنثبت صحة هذه البديهيات التي نلمسها في حياتنا اليومية ، ف مجرد التلميح بها كاف لإيضاح ما تعنيه . وقد يؤدي خطر وضوحها إلى الاعتقاد بأن بحثها لن يفيدنا في استخلاص ماله قيمة لنا . ولكن الحقيقة هي أن النظريات المعقدة تشتق من مثل هذه البديهيات .

فقرض وجود سلم التقدير النسبي ، أو عوامل إنتاج مختلفة ، أو درجات متباينة

(١) راجع « علم الاقتصاد » للاستعاذ بنهام حيث يوازن بين المنفعة المادية والمنفعة الكلية

لعدم التأكد ، شيء لا يشك أحد في صحته ولا يتوانى في تطبيقه تطبيقاً عاماً شاملاً ، كما أن من بحث نوع الاستنباطات التي يمكن أن تستخلص من هذه الفروض لا يستطيع أن ينكر فائدة الابتداء من أول هذه المرحلة . والأخفاق في فهم ذلك والأخذ به يجعل سريان القوانين الاقتصادية متوقفاً على توافر شروط معينة من حيث الزمان والمكان (١) .

والمنطق وحده لا يسعف الاقتصادى بالمادة اللازمة لتعزيز آرائه كما يعتقد بذلك الكثيرون من هواة البحث الاقتصادى في مصر (٢) . فجميع فروض علم الاقتصاد مرجعها ماهو كائن فعلاً إذ أنها تستق ، كما سبق أن عرفنا ، من البديهيات المقطوع بصحتها والتي توجد علاقة وثيقة بينها ، فلولا وضوح هذه البديهيات ووجود هذه العلاقة لما استطعنا صياغة القوانين الاقتصادية ولا جاز لنا اعتبار الاقتصاد علماً (٣) . وأساس بديهيات علم الاقتصاد جميعها كما بينا في أول هذا البحث هو فرض ندرة الموارد إذا ما قورنت بالغايات وفرض ترتيب الناس للسلع من حيث تفضيلهم لها . فإذا بحثنا العضلات الاقتصادية على أساس هذين الفرضين لتخاشينا الأخطاء العديدة التي ارتكبها البعض ولأمكننا تفسير فعال الأفراد والهيئات والحكومات أثناء الحرب والسلم سواء .

وسبب اهتمامنا بالغايات هو أنها تعين النواحي التي تستحوذ على الوسائل ،

- (١) راجع روينز في كتابه « طبيعة علم الاقتصاد وماهيته » صفحة ٧٨ . وراجع هندرسن في مقدمة كتابه « العرض والطلب » . وقارن الجزء الأول من عناصر علم الاقتصاد صفحة ٨ حيث تقول «... وقد أدرك الاقتصاديون في يومنا هذا ضرورة الاتصال الدائم بالحياة الحقيقية وضرورة اجتناب النتائج التي لا تتحقق إلا إذا توافرت شروط معينة » وراجع بييجوه « التشغيل والتوازن الاقتصادى » وفرنس وفيرتشيلد وبك في كتابهم « علم الاقتصاد الأول » (٢) يعالج هواة البحث الاقتصادى في مصر — وهم بعض كبار رجال الصناعة والمال والأعمال وبعض مدرسي علم الاقتصاد من رجال القانون — جميع المشاكل الاقتصادية بدون مراعاة مبادئ النظرية الاقتصادية . وهم يعتمدون على المنطق وحده في تعزيز آرائهم والدعوة إلى ما ربههم ، وما كتبه معظم هؤلاء في الصحف عن ضريبة الأرباح الاستثنائية واستهلاك الدين لا يمت إلى التحليل الاقتصادى بأية صلة .
- (٣) راجع الجزء الأول من « عناصر علم الاقتصاد » صفحات ٧ — ٨ . وراجع روينز في كتابه « طبيعة علم الاقتصاد وماهيته » صفحة ١٠٤ .

وبما أن الوسائل نادرة إذا ما قورنت بالغايات ، فإن تحقيق أية غاية لا يتم إلا بتضحية بتحقيق بعض الغايات الأخرى . وأحداث الحروب خير معين لنا في فهم ما تقصده . فالفرد أثناء الحرب لا يستطيع إشباع جميع غاياته بالقدر الذى كان يشبعها به قبل نشوب الحرب ، بل أن من الأفراد ما يُجبر على عدم إشباع بعض غاياته كلية ، ويتم هذا الحرمان إما بتعميم نظام البطاقات وإما بالسماح للأسعار بالارتفاع .

ففي أثناء الحرب ينكش حجم سلع الاستهلاك وذلك لظهور غايات جديدة ، فلو لا ندرة الموارد النسبية لما انكش حجم السلع التى اعتادت الدول المحاربة صنعها بمثل ذلك القدر الذى انكشت به . وتختلف السلع من حيث مرونة الطلب عليها ، وهذا يفسر سبب تعدد السياسات التى تنتهجها الحكومات بخصوص تحديد ما يستهلك منها . وقد أجمع علماء الاقتصاد على ضرورة تعميم نظام البطاقات بالنسبة للسلع ذات الطلب غير المرن ، لأنه لو ترك نظام الأثمان حراً طليقاً فى هذه الحالة لعانت الطبقات ذات الدخول المتواضعة الأمرين . فالسلع غير المرنة هى السلع الضرورية كمواد الأكل . فإذا ارتفع ثمنها بدرجة زيادة ندرتها لأدى ذلك الارتفاع إلى ارتفاع آخر ولساءت حال هذه الطبقات (١) . أما بالنسبة للسلع التى يعتبر الطلب عليها مرناً ، فانه لا ضرر من إعفاؤها من نظام البطاقات والسماح لأسعارها بالارتفاع ليتعادل الطلب عليها مع الكمية المعروضة منها (٢) .

(١) والسبب فى ذلك هو ان ارتفاع الأسعار فى هذه الحالة لن ينقص استهلاك الطبقات فوق المتوسطة والفنية من هذه السلع بمثل القدر الذى ينقص به استهلاكهم لها فى حالة تعميم نظام البطاقات . فيؤدى ذلك الى زيادة ندرة السلع النسبية وإلى تنابع ارتفاع أسعارها وقد اتبعت إنجلترا من مبدأ الحرب نظام البطاقات بالنسبة للسلع الضرورية وحافظت قدر الامكان على ييها بأسعار ما قبل الحرب . ولتعويض الخسارة التى لحقت بالمستوردين سمح لوزارة الخزانة بدفع الفرق من ميزانية الدولة وبلغ ما كانت تدفعه الحكومة لمستوردى مواد الأكل مليون جنيه أسبوعياً فى الشهور الأولى من هذه الحرب .

(٢) ويشترط لاتباع هذه السياسة رفق البلد من الوجهتين الاقتصادية والأخلاقية . فاذا كان البلد متأخراً من هاتين الوجهتين فإن مصالح الجمهور تصبح عرضة للاستهتار الشديد . ومن يشاهد ارتفاع الأسعار فى مصر فى الوقت الحاضر ويقارنها بمثيلاتها فى إنجلترا مثلاً يفهم ما نقول . فالبلد الثانى متقدم من الناحية الاقتصادية إذ يجبر التجار على الاحتفاظ بالدفاتر وتفرض عقوبة صارمة واضحة على من يتهم بالتزوير فيها . وفى نفس الوقت تستولى الحكومة على —

وتعين الحروب الجهات التي لها أن تستحوذ قبل غيرها على ما تحتاجه من موارد الجماعة . وبما أن علم الاقتصاد يدرس العلاقات القائمة بين الغايات المتعددة والموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة ، فإن بحث المشاكل التي تخلقها الحرب تدخل في نطاق دراسة علم الاقتصاد . وهذا يخالف رأى البروفسور كانن حيث احتج عند ما سمى البروفسور بيجو كتابه الذي عالج فيه مشاكل الحرب « باقتصاديات الحرب » ويرجع سبب الخطأ الذي وقع فيه البروفسور كانن إلى اعتقاده بأن علم الاقتصاد لا يختص إلا يبحث أسباب الرفاهية المادية . وبما أن الحروب تقلل من هذه الرفاهية — في أثناء مدة التطاحن وفي أثناء السنين التي تعقب هذه المدة إلى أن يباح إعادة الأمور إلى نصابها مرة أخرى — فإن بحث مشاكل الحرب لا يدخل في نطاق دراسة علم الاقتصاد . وبالرغم من مكانة البروفسور كانن ، فإن الاقتصاديين المحدثين يرفضون الاعتراف بالاقتصاد كعلم إذا ما عجز عن تفسيره ما يقع في دائرة اختصاصه من إحداث في أية فترة من الزمن .

أما إذا أخذنا بوجهة نظر البروفسور روبنز وعرفنا الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس فعال الناس من ناحية العلاقة القائمة بين الغايات والموارد ، فإننا في هذه الحالة نستطيع تفسير ما يقع من أحداث أثناء السلم والحرب سواء . فتحقيق أى غرض من الأغراض البديلة المرغوب فيها — كإنتاج الأسلحة والذخائر اللازمة للحروب — شيء له ظاهرة اقتصادية ما دام تحقيقه يتطلب التضحية الكلية أو

معظم ، إن لم يكن كل ، الأرباح الاستثنائية ، وعليه فإن التاجر لا يجد من مصلحته رفع الأسعار ارتفاعاً كبيراً . وفوق كل ذلك فإن أخلاق الشعب تأبى استغلال الفرص على حساب الغير . والعكس يحدث في مصر . فعظم التجار لا يمافون الثراء على حساب الغير وبطرق غير شريفة كحبس البضائع عن السوق واختلاق الندرة المفتعلة . ومن لا يحتفظ منهم بدفاتر منظمة لا يعاقب عقاباً رادعاً ، بل الأكثر من ذلك أن الحكومة سمحت لهم بالاستيلاء على جزء كبير من الأرباح الاستثنائية وهذا يشجعهم على المغالاة في رفع الأسعار : راجع كيتز في مقالة له بجريدة التيمز عنوانها « كيف تحول الحرب » وراجع مقالة بروفسور ومستر هيكرس في جريدة المانشستر جارديان عن « نظام البطاقات » بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ . وأيضاً كيتز في كتابه « كيف نكسب الحرب » ويبيجوه في كتابه « الانتقال من الحرب إلى السلم » . . .

الجزئية لبعض الأغراض الأخرى المرغوب فيها أيضاً . فإنتاج المدافع والدبابات والقنابل الذرية وآلات التدمير الأخرى في أوقات الحروب لا يعد ضياعاً للجهود . أما إذا انتهت الحرب ، فإن الاستمرار في إنتاج آلات التدمير هذه يعد ضياعاً اجتماعياً . وفي ذلك يقول مستر تشرشل في خطبة له بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى . « وقد استمرت مصانعنا لعدة أسابيع بعد انتهاء الحرب في إنتاج الأسلحة الحربية التي كان صنعها قد تم بنسبة ٥٥ ٪ يوم عقد الهدنة ، فكان ذلك ضياعاً . . . ولكنه قد يعد ضياعاً مرغوباً فيه » . وسواء أكان حكم مستر تشرشل على نوع ذلك الضياع صحيح أم غير صحيح ، فإن ذلك لا يمت إلى الموضوع الذي ندرسه الآن بأية صلة . فكل ما يهمنا إثباته في هذا الموضوع هو أن ما كان يعتبر في الساعة ٥٥ ق ١٠ س من صباح يوم الهدنة ثروة وقوة إنتاجية لم يعد كذلك في الساعة ١١ ق ٥٥ س من صباح نفس اليوم ، بل عد ضياعاً اجتماعياً . هذا بالرغم من أن أدوات الحرب لم يطرأ عليها أي تغيير ، فكانت المدافع هي هي ، وبقيت إنتاجية الآلات التي تصنعها كما هي ، وبقي كل شيء من الناحية الفنية على ما كان عليه . ولكننا نجد أن كل شيء قد تغير من وجهة النظر الاقتصادية ، إذ لم يعد لآلات التدمير نفس الأهمية التي كانت لها وقت نشوب الحرب ، وذلك لتغير الغايات وهو الشيء الذي يؤدي بدوره إلى تغير درجة ندرة الموارد (١) .

وتحكم فعال الناس ، كما عرفنا من قبل ، بندرة الوسائل اللازمة لتحقيق الغايات . وصفة هذه الندرة لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال صفة « مطلقة » فالندرة التي نعنيها هنا هي الندرة « النسبية » أي ندرة الموارد إذا ما قورنت بكمية

(١) راجع روبنز في كتابه « طبيعة علم الاقتصاد وماهيته » صفحات ٤٨ — ٤٩ . وقارن كائن في كتابه « احتجاج اقتصادي » . ونعتقد أن ما قدم من أدلة حتى الآن للرد على رأي البروسفور كائن فيه الكفاية . ويعزز رأينا هذا استمرار فظايل الاقتصاديين في معالجة مشاكل الحرب . فبحث لورد كينز مشكلة تموين الحرب في كتابه « كيف ندفع للحرب » وبحث بروفسور وميز هيكنز مشكلة توزيع الموارد أثناء الحرب في مقالات ثلاثة نشرت تباعاً بجريدة المانشتير جارديان عقب الحرب مباشرة حيث نصحوا باتباع نظام البطاقات المديدي . ونشرت مقالات عديدة في أهميات الصحف الاقتصادية تعالج مشاكل الحرب ، وقارن ويكستيد في مقدمة كتابه « نظرة عامة في علم الاقتصاد » .

الطلب عليها ، وسنستعير لشرح ذلك ، المثل الذي ضربه البروفسور روبنس « ... فالبيض الصالح للأكل نادر ، وذلك لأن الكمية الموجودة منه لا تكفي إشباع حاجات جميع الناس ، أما البيض الذي لا يصلح للأكل — والعدد الذي يظهر منه يومياً أقل بكثير من عدد البيض الصالح للأكل — فإنه لا يعتبر نادراً من وجهة نظرنا هذه (١) » .

ويحسن بنا قبل أن نختم هذا البحث أن نشير بإيجاز إلى فرض التقديرات النسبية الذي سبب للاقتصاديين الكثير من المتاعب . فقد ادعى البعض أن هذه الفكرة — فرض ترتيب الناس للسلع من حيث تفضيلهم لها — تعتمد على صحة سريان بعض قواعد علم النفس ... وبما أن هذا العلم لم يتم بنيانه بعد ، وبما أن تقدمه لم يتم بخطوات واسعة سريعة ، فإن الاقتصاديين يجدون أنفسهم وهم مضطرين إلى إعادة كتابة علم الاقتصاد من الأساس ما بين حين وآخر . ولم يرغب الاقتصاديون المحترفون في إضاعة وقتهم والرد على ذلك الادعاء ، إذ فضلوا الاستمرار في بحوثهم التي مكنتهم من كشف حقائق جديدة . أما الهواة من الاقتصاديين ، فانهم رغبة منهم في تفادي ضرورة الاعتراف بالدور الذي تلعبه مشكلة الاختيار في عالم نادر الموارد ، فانهم قد سمحوا لأنفسهم بأن يخذعوا ويصدقوا ذلك الادعاء . وفي الماضي حيث لم يراع بعض الاقتصاديين الدقة والحذر التام في تعبيراتهم ، خيل للعلماء من غيرهم أن ذلك الادعاء صحيح . ولا نحاول أن ننكر هنا أن بعض صائغى النظرية الداتية قد اعترفوا باعتماد فروضهم على قواعد علم النفس . ولكننا ننفي القول بأن الجميع قد اعترفوا بذلك ، فالنظرية التساوية مثلاً لم تعتمد على أى قانون من قوانين علم النفس ، وقد بين بوم بترك هذه الحقيقة بما لا يدع أى مجال للشك . وكذلك فإن الاقتصاديين الحديثين ينفون اعتماد نظرياتهم فى القيمة على أى قانون من قوانين علم النفس . فكل ما فرض عند إستنباط فكرة سلم التقدير هو وجود استعمالات مختلفة للسلع المختلفة ووجود أهميات مختلفة لكل واحدة من هذه الاستعمالات . أما لماذا يفضل الإنسان هذا الاستعمال على استعمال آخر ، فإن ذلك

(١) راجع روبنز فى كتابه « طبيعة علم الاقتصاد ومبادئه » صفحة ٤٦ .

ما لاتعنى النظرية الاقتصادية بتفسيره . والحقيقة التى يهتم بها الاقتصاديون هى أن الظروف المختلفة تهيئاً للناس دوافع مختلفة وأن هذه الدوافع المختلفة يمكن ترتيبها من حيث درجة حدتها^(١) .

مكانة « الرفاهية المادية » من علم الاقتصاد :

يتضح مما تقدم أن علم الاقتصاد يستطيع تفسير ما يقع فى دائرة اختصاصه من أحداث أثناء الحرب والسلم سواء . وسنبين هنا مكانة « الرفاهية المادية » من علم الاقتصاد وقدرته الاقتصاديين على وضع المبادئ العامة التى يشترط توافرها فى جميع السياسات التى ترمى إلى زيادة هذه الرفاهية .

آمن الناس حتى أوائل هذا القرن بقدرته الاقتصاديين على وصف السياسة التى تحقق للأمة أكبر قدر من الرفاهية ، فكان على الخبراء أن يبينوا أى السياسات ينتظر أن تساهم أكثر من غيرها فى رخاء البلد وأنها ينتظر أن تؤدي إلى الضياع والفقر . ولكنه بالرغم من أن الغرض من اتباع هذه السياسات كان واحداً ، إلا أن الوسيلة التى اتبعت لذلك قد اختلفت من سياسة لأخرى . فقد ظن التجاريون مثلاً أن رفاهية الشعب تستدعى إشراف الحكومة على الحياة الاقتصادية ، إذ أن ذلك الإشراف يؤدي إلى زيادة قوة الدولة المادية ، فتستطيع أن تكسب الحروب المتوقعة فلا تتعرض مصالح الأفراد لخطر الغزو ، وهو الشيء الذى كانت تخافه الحكومة والشعب معاً . وكانت قوة الدولة فى رأيهم تعتمد على الرجال والسفن والمعادن النفيسة ، وعلى ذلك قامت سياستهم على الأسس الآتية :

١ — الرجال يكد ، فعلى الحكومة أن تعمل على توفير الأغذية لهم أبان السلم والحرب ، وعلى ذلك فرضت تعريفية جمركية مانعة على الوارد منها لحماية الزراعة وكان لابد أيضاً من توفير الأعمال لهؤلاء الرجال فى أوقات السلم ، فمنع استيراد السلع التامة الصنع وشجع تصديرها كما منع تصدير المادة الأولية وشجع استيرادها .

(١) راجع ويكستيد فى كتابه « نظرة عامة فى علم الاقتصاد » صفحات ٢٧—٣٥ ، وقارن روبنز فى كتابه « طبيعة علم الاقتصاد وماهيته » صفحة ٨٤ .

٢ - القوة البحرية ، أى سطوة أسطول الدولة الحربى وكبر حجم أسطولها التجارى . وتم للدول تحقيق هذه الغاية عن طريق تنفيذ قوانين الملاحة .

٣ - السبائك ، إذ كان يعتقد فى ذلك الوقت أن كبر الاحتياطى المعدنى يزيد من سلطان الدولة ويجعلها قادرة على كسب الحروب خصوصاً وأن هذه السياسة قد نفذت فى عهد كثرت فيه الجنود المرتزقة^(١) .

وقد انهارت سياسة التجاريين إذ أنها لم تحقق الغرض الذى من أجله وضعت . ونصح أصحاب المذهب الحر - وهم جماعة الاقتصاديين الذين استهوت تعاليمهم الملائكة فى آخر عهد التجاريين - بعدم تدخل الحكومة فى الأمور الاقتصادية ، إذ كان من رأيهم أن الفرد وهو يعمل بدافع مصلحته الخاصة إنما يساهم فى نفس الوقت فى رخاء الأمة التى يعيش فيها وفى رخاء أمم العالم جميعها . ومع أن هذه السياسة لم تصل إلى المهدف الذى ترمى إليه معظم السياسات الاقتصادية ، إلا أنها حققت كثيراً من الأمور التى استعصى على سياسة التجاريين تحقيقها . فكان من نتائجها إن ازداد حجم الانتاج زيادة لم يسبق لها مثيل ، فتمكن السواد الأعظم من الشعب من إشباع الحاجات التى كانت تعتبر كمالية فى عهد التجاريين^(٢) .

ولكن هذه السياسة لم تسير روح العصر بعد أن بلغ التقدم الفنى شأواً بعيداً ، فظهرت مساوئها بظهور الاحتكار بأنواعه المختلفة مما أدى إلى اختلاق الندرة المفتعلة للسلع وحرمان الجماعة من إشباع حاجاتهم بمثل القدر الذى يشبعونها به لو أن المنافسة بقيت حرة طليقة . وقد أدى ذلك إلى تعديل هذه السياسة ، فنصح الاقتصاديون بتدخل الحكومة للحد من سطوة المحتكر والسهر على مصالح الطبقات التى مسها الضرر ، ولكنهم نصحوا فى نفس الوقت بالإبقاء على ذلك النظام ونبذوا فكرة وضع أسس للسياسات الاقتصادية .

واعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن طبيعة « اقتصاديات الرفاهية المادية » غير العلمية لا تؤهلها كى تصبح جزءاً من علم الاقتصاد ، ففى رأيهم أن الاقتصاد

(١) راجع فائى فى كتابه « بريطانيا العظمى من آدم سميث إلى الوقت الحاضر » صفحة ٤٨ .

(٢) راجع « ثروة الأمم » تأليف آدم سميث وقارن ليونتنيف « الاقتصاد السياسى »

طالسايتهم بالتفسير ، فالأمل كبير في أن يصل إلى نتائج تلقى قبولا عاماً ، أما إذا تعدت مهمته هذا الحد فجازف ووضع مبادئ السياسات الاقتصادية ، فإن المبادئ التي يصل إليها في هذه الحالة تصبح قاصرة على المكان والزمان اللذين ظهرت فيهما^(١) أما الاقتصاديون الحديثون — وعلى رأسهم الأستاذة روبنز وييجو وهيكلس — فانهم لا يجدون أية عقبة تعترض ظهور نظرية للسياسات الاقتصادية تستطيع تضادى جميع الاعتراضات التي وجهت إلى النظريات التي سبقها .

الرفاهية المادية والدخل الأهل

والهدف الذي ترمى إليه هذه السياسات هو زيادة « الرفاهية المادية » ، ويتم ذلك بزيادة نصيب الفرد من الدخل الأهل . ولابد من إيجاد مقياس نستطيع بواسطته اختيار السياسات المختلفة لنختار من بينها تلك التي تحقق لنا أكبر قدر من الرفاهية . ويتكون الدخل الأهل لبلد ما من مجموعة السلع التي استهلكها ومجموعة الخدمات التي أدت في ذلك البلد في بحر سنة معينة^(٢) . وللأغراض الإحصائية

(١) راجع الايكونوميك جورنال عدد ديسمبر سنة ١٩٣٩ في مقال للبرفور هيكلس صفحة ٦٩٦ . وروبنز في كتابه « التوجيه الاقتصادي والنظام الدولي » .
(٢) وهناك ثلاث طرق لتقدير الدخل الأهل . أولاً : طريقة الدخل . وهي أفضلها جميعاً . وتتلخص في أنها عبارة عن جمع دخول الأفراد الذين تتكون منهم الأمة إلى بعضها . ويشترط اتباع هذه الطريقة الحصول على معلومات وافية دقيقة عن الدخل ولا يتيسر ذلك إلا في البلدان المتقدمة جداً من الناحية الاقتصادية كإنجلترا مثلاً . فوزارة العمل هناك تجمع المعلومات الخاصة بدخول جميع العمال ، أما دخول باقي أفراد الشعب من غير العمال فليس لها تفصيلياً وبدقة تامة في حسابات « ضريبة الدخل » . ثانياً : « طريقة تعداد الانتاج » . وفي هذه الطريقة تحمل المشككة التي نحن بصدد حلها من ناحية الانتاج فإذا وجد إحصاء للانتاج للسنة التي تعيننا ، فإن الناتج الصافي لمعظم إن لم يكن كل — المصانع ممكن معرفته منها ولا يبقى علينا إلا إضافتها إلى بعضها . ولا بد في هذه الحالة من القيام بتقدير حجم الانتاج الذي لم يشملته التعداد . ولأن يكون هذا التقدير بطبيعة الحال في دقة التقديرات التي شملها التعداد ، إلا أنه مع ذلك لابد من القيام به لمعرفة كل الناتج الأهل . ويقدر الدخل الأهل في كثير من البلدان على هذا النحو ، وبديهي أن دقته تعتمد على دقة الإحصائيات في ذلك البلد . فالولايات المتحدة والسويد تتبعان هذه الطريقة ، وقد أهدتهما فضلاً بتقديرات صحيحة وذلك بعكس ما حصل =

— كسهولة المقارنة مثلاً — تقوم هذه المجموعة من السلع والخدمات بالنقود ، وحينما يحول الدخل الأهلى إلى قيمته الحقيقية — أى حينما تستبعد التغيرات الراجعة إلى ارتفاع أو انخفاض قيمة النقود — فإنه يصبح أحسن « مقياس منفرد » نستطيع أن نقيس به « الرفاهية المادية » فى أية دولة من الدول .

ولم يكتشف حتى الآن ذلك « المقياس المنفرد » الذى نستطيع أن نقف بواسطته على جميع المعلومات التى يهنا معرفتها . فالدخل الأهلى لا يقيس إلا النسيج الكلى للسلع والخدمات التى كانت فى حيازة الجماعة فى سنة معينة ، فهو لا يستطيع مثلاً أن يبين لنا الطريقة التى وزعت بها هذه السلع والخدمات على مختلف الناس الذين يكونون هيئة سياسية واحدة . وحتى إذا تعاوضنا عن مسألة التوزيع هذه ، فإن الدخل الأهلى لا يتفادى الصعاب التى سنأتى على ذكرها : ١ — الخدمات التى يشملها الدخل الأهلى لا تعدى الخدمات التى يدفع لأدائها أجر ، وليس هذه الخدمات

== فى بعض البلدان الأخرى . ثالثاً : « طريقة المصروفات » فالدخل الأهلى — من ناحية النفقات — يساوى قيمة ما يستهلك مضافاً إليه الادخارات . ويمكن الحصول على قيمة المستهلك من إحصائيات تجارة التجزئة ، كما أنه مستطاع الحصول على المعلومات الخاصة بقيمة المدخرات . فإذا تيسر الحصول على هذه الأرقام فإن تقدير الدخل الأهلى بتقديرها إجمالياً يصبح شيئاً مستطاعاً . وهذه الطريقة أقل دقة من الطريقتين السابقتين ، وتنعصر فائدتها فى مقارنة النتيجة التى نحصل عليها من الطرق الأخرى بنتاجتها . يضاف إلى ذلك أن تقدير قيمة ما يستهلك وقيمة ما يدخر شيء له فائدة كبرى من نواحي عدة . وقد اتفق الإحصائيون والاقتصاديون على أن :

الدخل الأهلى = الاستهلاك = السلع المستهلكة المنتجة محلياً .

+ +
الادخار السلع المستهلكة التى انتجت فى البلدان الأجنبية
+
ما يستغل من السلع المستوردة داخل البلد
+

الادخارات التى أرسلت إلى الخارج (الاستغلالات الخارجية)

راجع هيكس فى كتابه « The Social Framework » صفحة ١١٩ وما بعدها .
و راجع الشافعى فى كتابه « مبادئ الإحصاء » صفحة ٣٢٦ وما بعدها .

وحدها هي كل الخدمات النافعة . ٢ - لايهم الدخل الأهلى بمسألة المجهود الذى يبذله العامل فى الإنتاج . فقد ترجع زيادة الدخل الأهلى إلى زيادة ساعات العمل ، وفى هذه الحالة لاتدل هذه الزيادة على زيادة الرفاهية الاقتصادية ، أما إذا بقيت ساعات العمل كما هي وازداد الدخل الأهلى ، فإن ذلك يدل على زيادة هذه الرفاهية . ٣ - ولا يظهر الدخل الأهلى إنتاجية بعض المشاريع العامة . فإذا زادت إنتاجية الهيئات التى تقوم بحفظ الأمن والنظام ، فإن زيادتها لاتظهر بوضوح كربح اقتصادى كما لو زادت إنتاجية بعض المشاريع الأخرى : ٤ - صعوبة المقارنة من سنة لأخرى نتيجة لتغير قيمة النقود . فقد يرجع تغير القيمة النقدية للدخل الأهلى إلى تغير حقيقى فى كمية السلع والخدمات التى فى حيازة الجماعة . كما أنه قد يرجع لتغير قيمة النقود فقط . فإذا أنتجت فى سنة معينة نفس الكمية من السلع التى أنتجت فى سنة سابقة ولكن قيمة النقود كانت قد ارتفعت بمقدار ٢٥ ٪ . فى السنة المعينة ، فإن القيمة النقدية للدخل الأهلى تزداد بمقدار ٢٥ ٪ . ولا يدل هذا بطبيعة الحال على زيادة حقيقية فى الدخل الأهلى ، إذ أن ذلك لايتم إلا إذا ازداد مقدار السلع والخدمات التى أنتجت فى سنة معينة بمقدار ٢٥ ٪ . عن مقدار السلع والخدمات التى أنتجت وأديت فى السنة السابقة . فزيادة الناتج الحقيقى من السلع والخدمات بمقدار ٢٥ ٪ . يعتبر ربحاً اقتصادياً عظيم الأهمية ، أما زيادة القيم النقدية بمقدار ٢٥ ٪ . بدون أن تقابلها أية زيادة فى الناتج الحقيقى فإنها لاتمثل أى ربح اقتصادى ٥٠ - وإذا ازداد عدد السكان العاملين فى الدولة ، فإننا نتظر ازدياد الدخل الأهلى الحقيقى (قيمة الدخل الأهلى النقدية بعد أن تستبعد التغيرات الراجعة إلى تغير قيمة النقود التى أشرنا إليها فى أعلاه) ، لأن زيادة الأيدى العاملة يتبعها زيادة الإنتاج . فإذا بقى الدخل الأهلى على ما هو عليه بالرغم من ازدياد عدد السكان العاملين ، فإن ذلك يدل على أن الرفاهية المادية آخذة فى الانحطاط . وللمقارنة الرفاهية الاقتصادية فى الأوقات المختلفة ، فإن متوسط الدخل الأهلى الحقيقى للفرد — دون مجموع الدخل الأهلى الحقيقى — هو الذى يعيننا . دعنا نفترض أن عدد السكان آخذ فى الإزدياد نتيجة لكبر العائلات (كما لو نبذ الناس فى بلد كإنجلترا

مثلاً فكرة تحديد النسل) . فإدام هذا العدد الزائد من السكان مازال في دور الطفولة (أو في المدرسة) ، فانتا لا تنتظر ازدياد الناتج الأهل وبالتالى الدخل الأهل — بالرغم من ازدياد عدد طالبي الطعام — إلى أن يبلغ هؤلاء السن الذى يصبحون فيه أهلاً للعمل . وانخفاض نصيب كل فرد من السكان من الدخل الأهل الحقيقى — وهو الشئ الذى نتوقعه في أثناء المسدة ما بين ابتداء زيادة عدد السكان وبلوغ هذا العدد الزائد السن الذى يبدأون فيه العمل — لا يدل على أن الرخاء الإقتصادى آخذ في الانحطاط . ولتفادى هذه المشكلة التى تؤدى إلى عدم فهم الأشياء على حقيقتها ، يحسن بنا ألا تقسم مقدار الدخل الأهل الحقيقى على العدد الكلى للسكان ، بل تقسمه على عدد السكان العاملين فقط (الأشخاص الذين يساهمون فعلاً في عملية الإنتاج ، والأشخاص الذين هم في سن العمل ولكنهم لا يساهمون في الإنتاج لعدم وجود أعمال لهم) . ولا يعد الأطفال ولا الزوجات الملازمات منازلهم لخدمة عائلاتهم ولا كبار السن ضمن السكان العاملين لأنهم لا يساهمون في الإنتاج . والسبب الذى من أجله أدخلنا العمال العاطلين ضمن السكان العاملين يرجع إلى أنهم قادرين على العمل وراغبين في متابعته متى سنحت لهم الفرصة ، فإذا انخفض الدخل الأهل الحقيقى نتيجة لوجود العمال العاطلين فإن ذلك يدل على انخفاض حقيقى في القدرة على الإنتاج .

عرفنا أن ازدياد نصيب الفرد من السكان العاملين من الدخل الأهل الحقيقى يدل على ازدياد الرفاهية المادية ، إذ بهذه الوسيلة نستطيع أن نحكم عما إذا كانت أحوال معاش الناس قد تحسنت عن ذى قبل أم لا . ولكن هذه الوسيلة لا تبين لنا ما يحصل أن يطرأ على معاش هؤلاء الناس من تحسين في حالة إعادة تنظيم مرافق الجماعة الاقتصادية . وعلى ذلك يتحتم علينا البحث عن وسيلة أخرى تستطيع القيام بهذه المهمة ، لأنه لو ظهر أمل في التحسين لأصبحت إعادة التنظيم شيئاً ضرورياً . فالنظرية الاقتصادية تستعرض ذلك النظام الإقتصادى الذى يتعاون الناس في كنفه لكي يشبعوا حاجاتهم ، فهي تفترض وجود سلم تفضيل لكل شخص من الأشخاص ، وأن الفرد ينظم نشاطه بطريقة تمكنه من إشباع حاجاته على خير حال (٢ - التجارة)

ممكّن . والصعاب التي تحول دون الإشباع التام للجماعة بأسرها هي الصعاب الفنية — أى السكية المحدودة للقوى الإنتاجية المتيسرة ، إذ أنها تحول دون إنتاج جميع ما يحتاجه الأفراد . أما إذا نظرنا إلى الفرد وحده ، فإن الصعاب التي تمنعه من إشباع حاجاته بقدر أكبر من القدر الذى يشبعها به فعلا ليست هي الصعاب الفنية وحدها إذ يضاف إليها حاجات وأذواق غيره من الناس — فعلاوة على الندرة النسبية للموارد الإنتاجية ، فإن بعض هذه الموارد مملوكة لغيره من الناس .

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول بأن « درجة الكمال » للنظام الاقتصادى تتحقق عند ما يصبح الفرد قادراً على إشباع حاجاته أكبر إشباع ممكن ، وعندما لا تؤدي إعادة التنظيم إلى تحسين حاله . ولا يخلو هذا التعريف من الغموض ، إذ لا نستطيع القول بأنه فى حالة وجود موارد معينة وسلم تفضيل معين لا تتحقق إلا درجة كمال واحدة ، وذلك لأنه يوجد عدد كبير من درجات الكمال المختلفة تتميز الواحدة منها عن الأخرى باختلاف توزيع الدخل الأهلى ، ولكنه بالرغم من ذلك استطاع البروفسور هيكس أن يضع الشروط الواجب توافرها فى « التنظيم الكمالى » ، وبذلك نستطيع الحكم عما إذا كان هذا أو ذاك النظام كمالى أم لا ، فإذا لم يكن كمالياً فإن إعادة التنظيم تزيد من إنتاجية الجماعة بأسرها ، أو أنها على الأقل تزيد من إشباع بعض الناس بدون أن يتحمل غيرهم تضحية ما . وسنلخص هذه الشروط فى الآتى :

- ١ — الشروط الحدية ، وتنحصر أهميتها فى أنها تدل على أن معدل الإحلال الحدى بين أية سلعتين لا بد أن يصبح واحداً بالنسبة لكل فرد من الأفراد (الذين يستهلكانهما) ، وبالنسبة لكل وحدة إنتاجية (تنتجها) ^(١)
- ٢ — شروط السكون ، وتنحصر أهميتها فى أنها تؤكد لنا أن المركز الذى بلغناه هو ذلك المركز الذى يحقق النهاية الكبرى لا الصغرى للإشباع .

(١) راجع الجزء الأول من عناصر علم الاقتصاد صفحات ٤١ وما بعدها .

الفصل الثاني

نظرية التكاليف النسبية

التجارة الخارجية والتجارة الداخلية - مبدأ التخصص الإقليمي - الاختلافات النسبية والمطلقة في تكاليف الانتاج - نظرية التكاليف النسبية مع إدخال عامل النقود - تطبيق نظرية التكاليف النسبية على أكثر من سلعتين - نظرية التكاليف النسبية وأجر النقل - نظرية التكاليف النسبية في حالة زيادة النفقات - حالة تناقص النفقات (زيادة الغلة) - نقص النفقات التاريخي - نقص التكاليف الراجع إلى الوفورات الداخلية - نقص التكاليف الراجع إلى الوفورات الخارجية

لا تشغل أية دولة إلا جزءاً بسيطاً من سطح الكرة الأرضية ، وهذا يفسر سبب اختلاف المناخ والأحوال الطبيعية من دولة لأخرى. وقد أدت هذه الاختلافات إلى تغير الندرة النسبية للمحاصيل من بلد لآخر ، فبعضها ينتج بسهولة في بعض الدول في حين أن دولاً أخرى لا تستطيع إنتاجها إلا بتضحيات كبيرة . وبما أن الناس يرغبون أيضاً في استهلاك السلع التي لا تنتج عادة في بلدهم ، فإن إشباع حاجتهم من هذه السلع لا يتم إلا إذا قامت التجارة بين بلدهم وبين البلد أو البلدان التي تنتج هذه السلع . لذلك تعتبر التجارة الخارجية وسيلة لإضافة بعض السلع إلى مجموع السلع التي يستطيع أن يستهلكها الأفراد في دولة ما .

وقامت التجارة بين الأمم في الماضي على أساس هذا الاعتبار وحده ، أما في الأزمنة الحديثة فالتناشأ أن كثيراً من الدول يستورد بعض السلع التي تستطيع أن تنتجها بنفسها . وفي غيبة الرسوم الجمركية التي تحد من حجم الواردات تحقق مثل هذه الحالات ^(١) . وبيننا لتسا الذي الذي بلغته الحماية في الأزمنة الحديثة ميل

(١) قد تصدر وتستورد الأمة الواحدة في الأزمنة الحديثة نفس النوع من البضائع . والسبب في ذلك هو إما أن بعض السلع التي تدرج تحت اسم واحد تختلف في النوع ، وإما أن التجارة تقوم بين جزء من الدولة وبين دولة أخرى أقرب إليه من جزء آخر في الدولة الأولى . وفي هذه الحالة يستورد هذا الجزء الأخير ذلك النوع من البضائع من دولة أخرى أقرب له من الجزء الأول . راجع غوبل في كتابه « التجارة الخارجية » صفحة ١٠٧ .

التجارة الخارجية إلى الانتشار بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل . وسوف نشرح في هذا الفصل المبادئ التي يقوم عليها التخصص وتقسيم العمل الدولي ^(١) .

التجارة الخارجية والتجارة الداخلية :

قد يخيل لنا لأول وهلة أن المبادئ التي تحكم التجارة الدولية تختلف عن مثيلاتها بالنسبة للتجارة الداخلية . ولكن التعمق في الدراسة يظهر لنا أن ذلك الاختلاف لا يمكن عده بأي حال من الأحوال اختلاف في النوع ، بل هو اختلاف في الدرجة فقط . فالعرض والطلب لا يظهر تأثيرهما كاملا في حالة التجارة الدولية ، وذلك لتعدد الحدود السياسية التي تعرقل إلى حد ما سير هذا النوع من التجارة ، فطالما تطلب الأمر نقل السلع عبر المحيطات ، فإنه لا بد من تخطي بعض الصعاب . وعلى ذلك يتحتم لتشجيع التجارة بين الدول التي تفصلها عن بعضها مسافات شاسعة اختلاف ظروف الإنتاج بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة لسلعة ما بدرجة أكبر من درجة اختلاف ظروف إنتاج هذه السلعة بين إقليمين متجاورين في داخل حدود سياسية واحدة . فالصعاب التي تلاقيها التجارة بين الجزيرة وبنى سويف أقل بكثير من مثيلاتها التي تلاقيها التجارة بين مصر وأمريكا ، وقد تزداد الصعاب الطبيعية هذه بواسطة العوائق المفتعلة التي تعرقل سير التجارة كالقوانين المحرمة التي تسنها الدول أثناء الحروب (لجان الاستيراد) والتعريفات الجمركية المانعة أو الحامية .

ومهاجرة العمال من دولة لأخرى أصعب من مهاجرتهم من إقليم لآخر داخل بلادهم ^(٢) . فاختلاف اللغات يمنع الكثيرين من الهجرة . والنزعة القومية واختلاف

(١) راجع « عناصر علم الاقتصاد » تأليف توماس حيث يشرح نظرية التكاليف النسبية . وقارن « الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي » تأليف الدكتور محمد فهمي لهيطة وأيضاً توسيج في كتابه « التجارة الخارجية » ، وميدفي كتابه « الأساس الاقتصادي لسلع دائم » .

(٢) إن تأخير الأجر الأعلى على حركة انتقال العمال في داخل الحدود السياسية الواحدة أقل بكثير من تأثير الثمن المرتفع على حركة انتقال السلع الأخرى . فمع أن العمل سلعة كباقي السلع إلا أن له بعض الخصائص ، راجع الجزء الأول من عناصر علم الاقتصاد صفحة ٣٣٦ وما بعدها .

العادات والأديان تجعل المهاجرة الخارجية أصعب بكثير من المهاجرة الداخلية . وحيث إذا افترضنا إمكان تدليل هذه الصعاب فإن فداحة أجر النقل تثبط من عزيمته العمال على الانتقال .

وانتقال رأس المال من دولة لأخرى أسهل بكثير من انتقال العمال . فقد يرسل الأفراد الذين لا يرغبون في مغادرة بلادهم رؤوس أموالهم للاستثمار في الخارج إذا كان العائد (سعر الفائدة) الذي يحصلون عليه هناك أكبر من العائد الذي يحصلون عليه في بلادهم . ولا بد للمقترض الأجنبي من عرض سعر فائدة أكبر من سعر الفائدة المعروض في البلد الذي يعيش فيه المقترض إذا أراد الحصول على رؤوس الأموال التي تبحث عن مجال للاستثمار في بلد أجنبي . ولا يرجع ذلك للخطر الذي يتعرض له المقترض من حيث عدم سداد الفائدة أو جزء من القرض الأصلي أو كل القرض فحسب ، بل يرجع أيضاً إلى شعور المستثمر بضعف الضمان إذا استثمرت أمواله خارج البلد الذي يعيش فيه^(١) . ولا يعد الحصول على رؤوس الأموال عقبة لا يمكن حلها والتغلب عليها . فارتفاع سعر الفائدة في البلد الذي يرغب في الحصول على الأموال يغري الكثيرين على استثمار أموالهم في هذا البلد .

ويعد اختلاف النقد المتداول من بلد لآخر عقبة كبيرة تعترض سير التجارة الدولية . فالنقد المصري مثلاً يختلف عن النقد المتداول في البلدان الأخرى ، وعلى ذلك فإن التبادل بين مصر ودول أوروبا يصبح أبطأ عما إذا كان النقد المتداول في جميع بلدان العالم واحد : فإذا أراد أحد مصدري القطن المصري أن يبيع قطنه في روسيا مثلاً فعليه أن يعرف قيمة وحدة النقد الروسية بالنسبة لقيمة الجنيه المصري . ونجد أيضاً أن النقد المتداول في روسيا لا يمكن تداوله في مصر . . . وذلك بعكس ما كان يحدث قبل الحرب الماضية إذ كانت النقود الذهبية للدول المختلفة مقبولة للجميع (على الأقل النقود الذهبية التي تسكنها الدول الكبرى كإنجلترا وفرنسا)^(٢)

(١) راجع الجزء الأول من عناصر علم الاقتصاد صفحة ٣٢٤ وما بعدها : وقارن هيكس في مجلة الايكونوميكا عدد ١١ سنة ١٩٣١ وكرتشلي « الاستثمارات الأجنبية في مصر » (٢) راجع الكتاب الثاني من عناصر علم الاقتصاد عن « نظام الكتل النقدية » والمعاهدة المصرية صفحات ٨٠ — ١٦٧ و ٢٧٢ — ٢٨٨ و ٣٩٥ .

مبدأ التخصص الأقليمي :

إن مبدأ تقسيم العمل والتخصص الأقليمي يحقق ربحاً للعالم بأسره ، إذا أنه يمكننا من إنتاج كميات أكبر من السلع المختلفة . وسنحاول أن نبين هنا كيفية توزيع هذا الربح بين الدول ، وهل هناك حالات استثنائية للقاعدة العامة القائلة بأن كل دولة تربيح من تقسيم العمل الدولي ؟

اعتمد الاقتصاديون الكلاسيكيون في شرح نظرية التكاليف النسبية على نظرية العمل للقيمة ، ومع أن ذلك سهل الأمر كثيراً إلا أنه لا يجوز إلا : إذا كان العمل كله من درجة واحدة ، وكان في استطاعة كل شخص أن يحترف أية مهنة يشاء ، وأن العمل هو عامل الإنتاج الوحيد الذي يسهل انتقاله وأن المنافسة كاملة بين العمال . وبعض هذه الفروض صحيح ، كما أن بعضها قد ظهر وجه الخطأ فيه . وقد انهيارت نظرية العمل للقيمة Labour Theory of Value من زمن بعيد على الأقل من ناحية ذلك الوضع السهل الذي ظهرت به قديماً ^(١) .

وعلى الرغم من ضعف هذه النظرية فإن النتائج التي توصل إليها الاقتصاديون الكلاسيكيون ما زالت صحيحة ، ذلك لأن صحة هذه النتائج لا تعتمد على فروض هذه النظرية بالمرّة ^(٢) .

الاختلافات النسبية والمطلقة في تكاليف الإنتاج .

تفترض النظرية القديمة أن العمل ينتقل بحرية تامة داخل حدود الدولة ، وعلى ذلك فإنه يوزع نفسه على مختلف فروع الإنتاج بطريقة تجعل إنتاجيته الحدية في كل مكان مساوية لأجره . وهذه القاعدة لا تنطبق على حالة التجارة الخارجية ، لأن العمل ليس « متحركاً » تماماً بين مختلف الدول ، فبذلك نجده غير قادر على

(١) راجع صفحات ٣٠ — ٣٥ من الجزء الأول من عناصر علم الاقتصاد .

(٢) راجع ريكاردو في كتابه « مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب » .

الانتقال من صناعة لأخرى لو كان كل من صانعتين متوطنة في دولة من اثنتين . ولن يكون هناك أى أثر لعدم قدرة العمل على الانتقال لو أن توزيع العمال بين الدولتين يصبح مشابهاً للحالة التي يكون عليها لو أن حركة العمال كانت طليقة ، ففي مثل هذه الحالة يتم التبادل في حالة واحدة ، وهي عند ما تتمكن أى واحدة من الدولتين من إنتاج أية واحدة من السلعتين بنفقات مطلقة تقل عن نفقات إنتاجها في الدولة الأخرى . ولنفرض على سبيل المثال أن الدولة « ١ » يمكنها إنتاج وحدة من السلعة ١ ببذل ١٠ وحدات من العمل ووحدة من السلعة ٢ ببذل ٢٠ وحدة من العمل ، وأن الدولة « ٢ » تنتج وحدة من السلعة ١ ببذل ٢٠ وحدة من العمل ووحدة من السلعة ٢ ببذل ١٠ وحدات من العمل . على ذلك نجد أن الدولة « ١ » تخصص كل جهدها في إنتاج السلعة ١ ، وهذا هو عين ما يحدث لو أن كلا من « ١ » و « ٢ » كانتا إقليمين في داخل حدود سياسية واحدة . من ذلك نرى أن تقسم العمل — في حالات الاختلاف المطلق في التكاليف — يدعوا إلى زيادة الإنتاج العالمي ، وكثير من السلع تخضع في إنتاجها لمثل هذه الحالة ، ومثل ذلك ، الحاصلات الاستوائية والمنتجات الزراعية التي تنتجها الأرض الخصبة ومنتجات باطن الأرض المتوفرة في معظم البلدان الصناعية .

وقد عالج ريكاردو الحالة التي تصبح فيها إحدى الدولتين قادرة على إنتاج كل من السلعتين بجهد عملي أقل (يقصد بذلك كلفة العمل وحده) من الجهد الذي تبذله الدولة الأخرى في إنتاج أى من السلعتين . فقد ضرب المثل الآتي في الباب السابع من كتابه :

نتج إنجلترا وحدة من القماش بجهد ١٠٠ ساعة من العمل

» » » » » النسيج » ١٢٠ » » » »

» البرتغال » » القماش ٩٠ » » » »

» » » » » النسيج » ٨٠ » » » »

لو حدث ما يماثل الحالة السابقة في إقليمين داخل حدود دولة واحدة لأنتجت

السلعتين في إقليم واحد ولحرم الأقليم الآخر من إنتاج أي منهما . فإذا كانت الظروف في الوجه البحري مثلاً بالنسبة لإنتاج هاتين السلعتين أكثر ملاءمة عنها في الوجه القبلي ، لهاجر العمال من الأقليم الثاني إلى الأول . ولكن ذلك لا يجوز في حالة التجارة الخارجية . فالأثر الأكبر الذي تركه الاقتصاديون الكلاسيكيون هو تبيان أهمية تقسيم العمل الدولي ، إذ برهنوا أنه في حالة التفوق المطلق ، فإن كلا الدولتين تستفيد في حالة قيام التجارة بينهما :

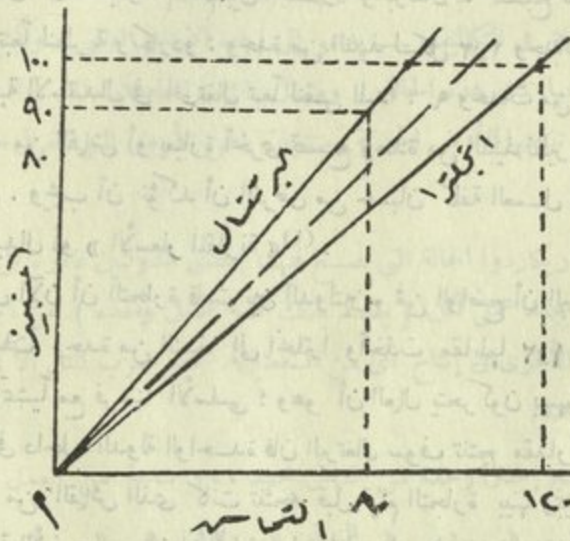
والمثل الحسابي السابق يبين أن للبرتغال تفوقاً مطلقاً في إنتاج كلتا السلعتين ، ولكن هذا التفوق أكبر بالنسبة للنيذ عنه بالنسبة للقماش ، وعلى ذلك يصحح لها تفوق نسبي في إنتاج النيذ . فاختلاف نفقات إنتاجها النسبية للنيذ أكبر من مثلتها للقماش لأن $80 \div 120$ أصغر من $90 \div 100$ ، فمن جهة إنتاج النيذ ، نجد أن للبرتغال تفوقاً نسبياً على إنجلترا في إنتاجه عنه بالنسبة للقماش .

ولنفرض أن التجارة لم تقم بين إنجلترا والبرتغال ، تصبح نسبة الاستبدال في إنجلترا تبعاً لنظرية ريكاردو : وحدة من النيذ لكل ١٢ وحدات من القماش ، وتصبح نسبة الاستبدال في البرتغال تبعاً لنفس المبدأ : ٩ وحدات من النيذ نظير ٨ وحدات من القماش أو بعبارة أخرى تصبح وحدة من النيذ نظير ٨٨ وحدة من القماش . ويجب أن نؤكد أن الغرض من حسابان كلفة العمل هنا هو تحديد نسبة الاستبدال أو « الأسعار المقارنة » (١) .

لنفرض الآن أن التجارة قامت بين الدولتين . فمن الواضح أن البرتغال تكسب لو أنها أرسلت وحدة من النيذ إلى إنجلترا وأخذت مقابلها ١٢ وحدات من القماش . وتمشياً مع فرضنا الأساسي ؛ وهو أن العمال يتحركون بسهولة بين جميع الصناعات في داخل الدولة الواحدة فإن البرتغال سوف تنتج مقداراً إضافياً من النيذ بدلا من القماش الذي كانت تنتجه قبل قيام التجارة بينها وبين إنجلترا . ومن الناحية الأخرى ، فإن إنجلترا تستطيع الحصول على النيذ بنفقات أقل لو أنها تخصصت في إنتاج القماش لتستبدله بالنيذ البرتغالي . نرى مما تقدم ، أن هناك ما يحتمل

(١) تتحدد نسبة الاستبدال بمرونة طلب أية واحدة من الدولتين على منتجات لدولة الأخرى

البرتغال على قبول التجارة مع إنجلترا ما دام في الإمكان استبدال الوحدة من النييد بأكثر من ٨٨ ر. وحدة من القماش ، وتقبل إنجلترا التعامل مع البرتغال مادام في الإمكان استبدال أقل من ١٠٢ وحدة من القماش بوحدة من النييد . وعلى ذلك فإن أية نسبة استبدال وسط بين ٨٨ و ١٠٢ وحدة قماش ضد وحدة للنييد تمثل ربها لكل من الدولتين . ولنفرض الآن أن نسبة الاستبدال قد حددت على أساس وحدة من النييد لكل وحدة من القماش ، بذلك يستطيع جهد كل ١٠٠ وحدة من العمل ترسلها إنجلترا إلى البرتغال على هيئة أقمشة ، أن تحصل على وحدة من النييد ، وهي التي تكلف إنجلترا في حالة عدم قيام التجارة بينها وبين البرتغال ١٢٠ وحدة من العمل ، وكذلك نجد أن البرتغال تحصل على وحدة من القماش نظير ٨٠ وحدة من العمل ، وهذا ما كان يكلفها ، في حالة عدم وجود التخصص ، ٩٠ وحدة من العمل .



فالخلاصة هي أن كل دولة تخصص في ذلك الفرع من الإنتاج الذي تتمتع فيه بتفوق نسبي ؛ فتحصل من عوامل الإنتاج التي في حيازتها على أكبر كمية ممكنة من الطيبات والخدمات والمتاع ، وسنجعل من الحالة السهلة السابقة شيئاً دقيقاً يمثل الواقع . فالتسهيلات التي

اشتملت عليها نظرية ريكارد قد أثارت الكثير من المشاكل ، فبعض الناس يقولون بأن نظرية النفقات النسبية لا يمكن أن تبقى صحيحة إلا بالنسبة للحالة السابقة السهلة التي بنيت عليها في مبدأ الأمر . ولكننا سنبرهن على أن التسهيل قد ساعد على استعراض الأمر بدون أن يؤثر على دقائقه (١)

وسيكون أول تعديل إدخال النقود كوسيلة للتبادل ، إذ لا تتبادل السلع رأساً بالسلع بل إنها تشتري بالنقود . وسيل التجارة الدولية يحدد رأساً بالاختلافات المطلقة في الأثمان النقدية وليس بالاختلافات النسبية في تكاليف العمل .

وثانياً : يجب علينا أن نطبق النظرية على أكثر من سلعتين ودولتين .

وثالثاً : نجد أن نظرية ريكاردو لم تأخذ في الحسبان مسألة تكاليف النقل .

رابعاً : كذلك نجد النظرية الكلاسيكية قد افترضت حالة سريان قانون النفقات الثابتة على طول الخط ، ففرضت إمكان زيادة الكمية المنتجة من كل من القماش والنيذ بدون أن تغير نفقات إنتاج أي منهما . وعلينا أن نعالج النظرية من ناحية وجود ثلاثة قوانين للغلة .

خامساً : تفترض النظرية « تحرك » عامل واحد فقط من عوامل الإنتاج (العمل) ، وأن هذا العامل يمكنه الانتقال بسهولة من فرع إلى آخر من فروع الإنتاج . ولتحري الحقيقة في نظريتنا ، يجب تنفيذ هذا الفرض الذي ليس له أي أساس من الصحة (هذا الفرض هو الذي بنيت عليه نظرية العمل للقيمة ، أي القول بأنه لا يوجد إلا عامل واحد من عوامل الإنتاج) . ويجب الاعتراف بوجود أنواع مختلفة من العمل وأنه توجد عوامل إنتاج أخرى بجانبه ، كما نعرف بأن كثيراً من عوامل الإنتاج لا يمكن استعمالها إلا في الأغراض التي من أجلها أنشئت وعدم قدرتنا على تحويلها إلى غرض آخر : وكل هذا يتعارض مع نظرية العمل للقيمة .

نظرية التكاليف النسبية مع ادخال عامل النقود

للاستعاضة عن الاختلافات النسبية للتكاليف باختلاف الأثمان النقدية ،

(١) راجع توسيح في كتابه « نظرية التجارة الخارجية »

سنستعير المثل الحسابي الآتي الذي ضربه البروفسور توسيخ لتوضيح هذه المسألة^(١).
ففي الولايات المتحدة :

عمل ١٠ أيام ينتج ٢٠ وحدة من القمح .

» » ١٠ » ٢٠ وحدة من التيل .

وفي ألمانيا :

عمل ١٠ أيام ينتج ١٠ وحدات من القمح .

» » ١٠ » ١٥ وحدة من التيل .

فالولايات المتحدة تفوق مطلق في إنتاج كل من السلعتين وتفوق نسبي في إنتاج القمح ، وعلى ذلك فلها تخصص في إنتاج هذا الأخير وترك إنتاج التيل لألمانيا .
وبادخال عامل النقود يصبح الوضع كالآتي :

الدولة	الأجر اليومي بالدولار	المجموع	محصول عمل ١٠ أيام	التكاليف النقدية أو ثمن الوحدة (العرض)
الولايات المتحدة	١ ٥	١٥	٢٠ وحدة من القمح	٠ ٧٥
»	١ ٥	١٥	٢٠ » من التيل	٠ ٧٥
ألمانيا	١	١٠	١٠ وحدات من القمح	١ ٠٠
»	١	١٠	١٥ وحدة من التيل	٠ ٦٦

فثمن القمح في الايات المتحدة أرخص منه في ألمانيا ، وعلى ذلك فإن القمح يصدر من البلد الأول إلى البلد الثاني ، والعكس صحيح بالنسبة للتيل : وهذه النتيجة تتفق مع نظرية التكاليف النسبية . ومع أن الأجور النقدية الموجودة في الجدول السابق قد اختيرت لغرض التمثيل فقط ، إلا أن ذلك لا يمكن أن يسبب أى اعتراض وذلك لمقدورنا على إثبات أن النسبة بين الأجور النقدية في البلدين تنحصر بين نهايتين : نهاية عليا ونهاية سفلى .

(١) راجع توسيخ في كتابه « نظرية التجارة الخارجية » .

فإذا فرضنا أن الأجر اليومي في ألمانيا هو دولار واحد ، فإن الأجر اليومي في الولايات المتحدة لا يمكن أن يزيد بأى حال عن دولارين ، أى ضعف الأجر اليومي في ألمانيا ، وهذه النهاية العليا تقررها ميزة الولايات المتحدة في إنتاج القمح ، إذ أنها تنتجه بنصف تكاليف إنتاجه في ألمانيا ، فإذا ما ارتفع الأجر الأمريكي إلى دولارين ، فإن الثمن في الولايات المتحدة لأية وحدة من القمح أو التيل يرتفع إلى دولار فيصبح تصدير القمح غير مربح مع استمرار استيراد التيل ، وبذلك يتحول ميزان الدفع الأمريكي إلى غير صالح الولايات المتحدة فيخرج منها الذهب فتتخفف الأمان والأجور ثانية . وبنفس الطريقة يمكن إثبات أن الأجر اليومي في الولايات المتحدة لا يمكن أن يقل عن ٣٣ ر ١ دولار ، أى أربعة أثلاث الأجر في ألمانيا ، وهذه النهاية الصغرى تحددها ميزة الولايات المتحدة في إنتاج التيل وهى ٢٠ إلى ١٥ ، فلو انخفض الأجر الأمريكي إلى أقل من ٣٣ ر ١ دولار مع بقاء الأجر الألماني مساوياً للدولار ، فإن ميزان الدفع التجارى الألماني يصبح في غير صالح ألمانيا فترتفع الأجور والأسعار في الولايات المتحدة وتنخفض في ألمانيا .

ولا تحدد النفقات وحدها بالدقة النسبة بين الأجور في الدولتين وبالتالي النسبة التي يستبدل بها القمح الأمريكي بالتيل الألماني ، إذ أن ذلك يتحدد كما عرفنا سابقاً بمرونة طلب أية واحدة من الدولتين على منتجات الدولة الأخرى ، وسنبحث ذلك بالتفصيل في موضع آخر ، وكل ما نريد إثباته هنا هو وجود نهاية كبرى ونهاية صغرى تحددهما الكلفة النسبية .

ولا تجزم نظرية التكاليف النسبية بأن تقسيم العمل يجب أن يكون كاملاً ، فهي لا تحتم تخصص كل دولة في إنتاج سلعة واحدة فقط ، أو بعبارة أخرى ، أنها لا تمنع إنتاج سلعة واحدة في بلدين في وقت واحد . وحتى إذا فرضنا الغدाम أجر النقل ، فإنه يمكن لإحدى الدولتين أن تتخصص في إنتاج واحدة من السلعتين في حين أن الثانية تستمر في إنتاج السلعتين معاً ، ويحدث هذا إذا لم تستطع الدولة الأولى إنتاج كل الكمية اللازمة للدولتين من السلعة التي تخصصت في إنتاجها ، وهذا محتمل عندما تكون الدولة الأولى صغيرة والثانية كبيرة .

ونستنتج مما سبق القاعدة الآتية : إن الدولة التي تتمتع بظروف إنتاج أكثر ملاءمة تزيد فيها الأجور (أو بعبارة أعم الدخول) من مثيلاتها في الدولة الأخرى التي تعتبر ظروف إنتاجها أقل ملاءمة . ومع وضوح هذه القاعدة نجد أن الكثيرين يغفلونها عند كلامهم عن التعريفية الجمركية . ومثل ذلك الدعاية المنتشرة في الولايات المتحدة ضد الاستيراد من الدول ذات الأجور الحقيقية المنخفضة ومستوى المعيشة المنخفض . فقد اقترح الشعب الأمريكي بأنه إذا ما أريد المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع وجب عليه حماية الصناعات الأمريكية من منافسة الدول الأوربية ، ولم يدرك الناس هناك أن ارتفاع مستوى المعيشة ما هو إلا نتيجة لظروف الإنتاج الملائمة . وبينما تخاف الولايات المتحدة من العمل الأوربي الرخيص ، نجد أن المنادين بالحماية في أوربا يعتمدون في تبرير رأيهم هذا على ما تتمتع به الولايات المتحدة من ظروف الإنتاج الأكثر ملاءمة ، وهم محقون في هذا . فنتيجة لظروف الإنتاج الأكثر ملاءمة ، نجد أن العمل الأمريكي أكثر إنتاجية من العمل الأوربي ، ولكن لا يجب أن يدعوا هذا بالمرءة إلى توقف التجارة بين العالمين ، القديم والجديد ، بل على العكس ، نرى أن قيام التجارة بينهما يؤدي إلى زيادة تقسيم العمل الذي يدعوا إلى زيادة الربح الاجتماعي بين أمم العالم .

« فإن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً » قرآن كريم

تطبيق نظرية التكاليف النسبية على أكثر من سلعتين

يمكن تطبيق هذه النظرية في حالة وجود أكثر من سلعتين ، فالسلعتان اللتان بحثناهما سابقاً يمكن اعتبارهما سلعتان مثليتين ، وأرقام التكاليف التي وضعناها لها ينظر إليها كأنها متوسط مأخوذ من بين مجموع السلع التي لها نفس نسبة التكاليف وعلى ذلك يكون وضع النظرية كالآتي :

تتمتع الدولة « ١ » عن كل صادراتها إذا ما قورنت بوارداتها بميزة نسبية على الدولة « ٢ » ، ونفس هذا يقال عن الدولة « ٢ » ، ولا حاجة بنا هنا إلى إثبات ذلك (١)

(١) راجع هابرلر في كتابه « نظرية التجارة الخارجية » صفحات ١٣٦ — ١٣٩

نظرية التكاليف النسبية وأجر النقل

إذا اختلفت نسبة التكاليف الحدية لانتاج السلعتين في البلدين ، فاننا نتوقع قيام التجارة بينهما ، فاذا لم تقم التجارة فان ذلك يرجع إلى ارتفاع أجر النقل بينهما ، فاذا كان الفرق بين التكاليف الحدية في البلدين أقل من أجر النقل فان التجارة الدولية لاتقوم بينهما . ولكن قليلا ما كان أجر النقل عقبة في سبيل التجارة الخارجية .

وهذه الإضافة لنظرية ريكاردو لاتغير من حقيقة أن تقسيم العمل مفيد للجميع ، حقاً أن أجر النقل يعرقل من سريان ظاهرة تقسيم العمل إلى أقصى حد ممكن ، فضرورة دفعها إذاً تجعل العالم أفقر عما لو كانت البضائع تنتج في الجهات الأكثر ملاءمة لها ثم تنقل بدون دفع أى أجر . ولكن بما أن التبادل يتم بين الأمم بالرغم من ذلك ، فإنه لابد وأن يكون الربح الناتج من تقسيم العمل أكبر من أجر النقل

نظرية التكاليف النسبية في حالة زيادة النفقات .

لقد بحثنا حتى الآن الحالة التي تعتبر فيها نفقات الإنتاج ثابتة ، وهي الحالة الخاصة . فالقاعدة العامة هي أن السلع تخضع في إنتاجها لقانون تناقص الغلة . فبعد إنتاج كمية معينة من السلعة — وهذه الكمية في حالة المنافسة الطليقة تكون أكبر من مثيلها في حالة المنافسة المقيدة والاحتكار — ، نجد أن إنتاج أية كمية إضافية سوف يعمل على زيادة تكاليف إنتاج الوحدة من السلعة . وسبب ذلك هو زيادة الندرة النسبية لواحد من عوامل الإنتاج .

فحينما أنتجت ألمانيا تحت ضغط المنافسة الخارجية كمية أكبر من التيل وكمية أقل من القمح ، دعا ذلك إلى ارتفاع تكاليف إنتاج التيل الحدية . وسبب ذلك هو أن أرضاً جديدة أقل خصوبة ستزرع تيلاً ، كما أن الأرض القديمة التي كانت تنتجها من قبل ستزرع زراعة كثيفة بزيادة العمل ورأس المال المستثمرين فيها . ومن الناحية الأخرى نجد أن تكاليف إنتاجها الحدية للقمح لابد أن تنخفض ، لأنه في هذه

الحالة سوف لا تزرع الأرض الأقل صلاحية لانتاجه والتي كانت تزرع من قبل ، وكذلك فإن الأرض التي تبقى على زراعته سوف يقل كل من العمل ورأس المال المستثمرين فيها .

وتبعاً لذلك فإننا نجد أن نسبة تكاليف الانتاج الحدية في المانيا تصبح في صالح القمح ، بينما يحدث العكس في الولايات المتحدة إذ تصبح نسبة تكاليف الانتاج الحدية فيها في صالح التيل ، وذلك لأن الولايات المتحدة تنتج من القمح كمية أكبر من الكمية التي كانت تنتجها قبلاً ، والعكس صحيح بالنسبة للتيل . إذ طالما أن المانيا تحل إنتاج التيل محل القمح ، والولايات المتحدة العكس ، فإن تفاوت نسبة التكاليف النسبية في البلدين سوف ينقص بالتدريج ، وهذا سوف يعمل ، إن عاجلاً أو آجلاً ، على وصول حركة الاحلال هذه إلى حد . فتقسيم العمل سوف لا يكون كاملاً بالمعنى المقصود به لأن المانيا لن تترك إنتاج القمح للمرة بل إنها سوف تحدد إنتاجه بمقدار ما تملكه من الأقدنة التي لو زرعت قمحاً لأمكنها مقابلة المنافسة الأمريكية ، والولايات المتحدة بدورها سوف تحدد ولكنها لن تمنع إنتاج التيل .

حالة تناقص النفقات (زيادة الغلة)

لا تتفق أغلبية الاقتصاديين في الرأي مع الأساتذة شومبيتر Schumpeter وميراس Misas^(١) ونايت Knight الذين ينكرون حتى احتمال وجود ظاهرة زيادة الغلة . فزيادة الغلة يمكن أن تكون في بعض الحالات الاستثنائية ، وأن هذه الحالات مهمة . والنقص في النفقات الراجع إلى تقدم الفن والتنظيم (الاحتمال الذي لا يشك فيه أحد حتى الكتاب السابقون أنفسهم) لا يعد حقيقة حالة نقص في النفقات حتى لو كان هذا مرتبطاً تاريخياً بزيادة في الإنتاج . فهذا التقدم هو تغير كلي يطرأ على الحالة الاقتصادية بأكملها ، وحينما يتكلم الناس عن قانون تناقص النفقات ، فإن تفكيرهم غالباً ما ينصرف إلى انخفاض الكلفة التاريخية هذه . أما حالة تناقص النفقات بمعناها الحقيقي فهي نتيجة التوسع في الإنتاج ، وترجع

(١) راجع مجلة الجمعية الاقتصادية للملكية بلندن سنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٦

إلى أن بعض عوامل الإنتاج ليست قابلة تماماً للتجزئة بمعنى أنه لا بد من إنتاج كمية كبيرة من السلعة إذا ما أردنا أن يصل مشروعا إلى درجة الكمال من ناحية استعمال جميع عوامله استعمالاً كاملاً . فإذا كان السوق يتسع لإمتصاص الناتج الكلى لعدد من المشاريع الكمالية فإن قانون تناقص النفقات لا يسرى وندخل ثانية في نطاق تطبيق قانون زيادة النفقات .

فإذا كانت درجة الكمال للمشروع كبيرة بالنسبة لحجم السوق حتى أن الكمية المطلوبة من السلع يقدر على إنتاجها عدد قليل من المشاريع أو مشروع واحد فقط ، فإن تناقص النفقات سوف يدعو إلى وجود حالة احتكارية . وإذا وجدنا شيئاً يقرب من المنافسة المطلقة في أى فرع من فروع الإنتاج ، فإنه يمكننا أن نستج من ذلك أن قانون زيادة النفقات هو الذى يسرى .

فزيادة النفقات ، وفي ظروف محدودة ثبات النفقات ، هى القاعدة العامة ، ولكن الفرض القائل بأن نقص النفقات يوجد في بعض الصناعات المهمة يخلق لنا صعوبات حمة ، وقد عالج الأستاذ (١) جراهام هذه الحالة وهو الذى انتقد النظرية القديمة انتقاداً مرآفى قولها بأن تقسيم العمل (كما تقول نظرية التكاليف النسبية) يدعو إلى زيادة حجم الانتاج فى كل دولة تساهم فى حركة التجارة الخارجية . وقد حاول أن يبرهن بواسطة مثل حسابى على أن تقسيم العمل الدولى بين مملكتين سوف يؤدى فى بعض الحالات إلى خسارة إحداها وأن هذه الخسارة تقاس بانكماش حجم إنتاجها .

وتنصب حجة على الحالة التى تصبح فيها دولة ما مدفوعة بظرف التكاليف النسبية إلى التخصص فى هذه الصناعات التى تخضع فى إنتاجها لقانون زيادة النفقات ، وتهمل الصناعات التى تخضع فى إنتاجها لتناقص النفقات . وفى رأيه أن هذه هى حالة البلاد الزراعية عموماً (٢) ، وقد ضرب مثلاً بذلك حالة كل من الولايات المتحدة حتى آخر القرن الماضى وحالة دول القارة الأوربية حتى آخر النصف الأول من القرن الماضى فى معاملاتها مع إنجلترا . وعلى العكس نجد أن البلاد الصناعية تجد

فيها زيادة فى الإنتاج .

(١) راجع جريهام فى كتابه « نظرية القيم العالمية »

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتأمين » للدكتور هيطه .

نفسها في مركز ممتاز لقدرتها على ابتكار أو توسيع فروع الصناعات التي تخضع في إنتاجها لحالة تناقص النفقات .

ويوضح جراهام نظريته بالمثل الآتي : لنجعل القمح يمثل الحاصلات الزراعية ، والساعات تمثل الإنتاج الصناعي . ودعنا نفترض أن نسبة الاستبدال قبل قيام التجارة الدولية هي ٤٠ وحدة من القمح لكل ٤٠ وحدة من الساعات في إنجلترا ، و ٤٠ وحدة من القمح لكل ٣٧ وحدة من الساعات في الولايات المتحدة ، من ذلك نرى أن للولايات المتحدة ميزة نسبية في إنتاج القمح ، وعلى ذلك نجد أنها تخصص تدريجياً في إنتاجه وترك إنجلترا لتخصص في صنع الساعات . ونلاحظ بالنسبة للولايات المتحدة أن زيادة النفقات سائدة في الزراعة وتناقصها سائدة في الصناعة . ونجد أن الناتج الصناعي في إنجلترا يمكن زيادته بدون حدوث أي تغير مهم سواء في النفقات المتوسطة أو الحدية ، ونفس الشيء يحدث عند تقليلها لناتجها الزراعي . دعنا نفترض أن نسبة الاستبدال العالمية هي في صالح الولايات المتحدة فهي ٤٠ وحدة من القمح لكل ٤٠ وحدة من الساعات . من ذلك نجد أن صالح المنظم الأمريكي يدعوه إلى جذب العمل ورأس المال من الصناعة إلى الزراعة ، لأنه طالما أننا ننتج أكثر من ٣٧ وحدة من القمح بنفس الكمية من العمل ورأس المال التي كانت تنتج قبل ٣٧ وحدة من الساعات ، فإن زراعة القمح تكون قادرة على دفع أجور وفائدة رأس أعلى من مثيلاتها التي تدفعها صناعة الساعات .

لنفرض أن إنتاج الساعات قد انكمش بمقدار ٣٧ر٠٠٠ وحدة ، وأن عوامل الإنتاج التي استغنى عنها تبعاً لذلك قد استخدمت في إنتاج القمح فأنتجت ٣٧ر٥٠٠ وحدة من القمح ، وهذا الرقم الأخير الذي يمثل زيادة إنتاج القمح هو أقل من ٤٠ر٠٠٠ وحدة ، وذلك يرجع إلى فرضنا الأساسي وهو انطباق قانون زيادة النفقات على حالة إنتاج القمح . وتبعاً لفرضنا فإن هذه الـ ٣٧ر٥٠٠ وحدة من القمح يمكن استبدالها بـ ٣٧ر٥٠٠ وحدة من الساعات الإنجليزية ، ولكن النقص في الكمية المنتجة من الساعات في الولايات المتحدة سوف يعمل على زيادة الكلفة لكل وحدة تنتج ، حتى أننا نحصل فقط على ٣٦ وحدة من الساعات بنفس

النفقات التي كنا نحصل بواسطتها قبل التغيير على ٣٧ وحدة . وسوف يستمر التحول نحو إنتاج القمح مادام في الإمكان الحصول على أكثر من ٣٦ وحدة من القمح يبذل نفس العمل ورأس المال اللازمين لإنتاج ٣٦ وحدة من الساعات . لنفرض أن عرض القمح السكلي قد ازداد بمقدار ٣٦٢٠٠ وحدة نتيجة لتحول بعض العمل ورأس المال من صناعة الساعات التي قل الناتج منها بمقدار ٣٦٠٠٠ وحدة . هذه الـ ٣٦٢٠٠ وحدة من القمح يمكن استبدالها بمقدار ٣٦٢٠٠ وحدة من الساعات الإنجليزية . وعلى ذلك تكون النتيجة النهائية هي الحصول على ٣٧٥٠٠ زائد ٣٦٢٠٠ أي ٧٣٧٠٠ وحدة من الساعات بدلا من ٧٤٠٠٠ وحدة ، أي بخسارة ٣٠٠ وحدة من الساعات ، وهذه العملية تستمر لأكثر من ذلك ، فتستمر الخسارة في الازدياد حتى يأتي ذلك الوقت الذي تمنح فيه صناعة الساعات الأمريكية من الوجود .

خلاصة قول جراهام هي أن عاقبة تقسيم العمل الدولي لأية مملكة لها نفس الظروف التي للولايات المتحدة في هذا الوضع هي الزيادة العامة في تكاليف إنتاجها . فالتكاليف لابد أن تزداد بالنسبة لصناعاتها النامية طالما أن هذه الصناعات تخضع في إنتاجها لقانون زيادة التكاليف ، كذلك فإن النفقات لابد أن تزداد بالنسبة لصناعاتها المتقاعدة طالما أن هذه الصناعات تخضع في إنتاجها لقانون تناقص النفقات . وتعتبر هذه النتيجة التي توصل لها جراهام صحيحة لو قبلنا فروضه الضعيفة خصوصا الفرض القائل بإمكان تناقص التكاليف باستمرار في حالة زيادة الإنتاج ، وازدياد التكاليف باستمرار في حالة انكماش الإنتاج . والآن علينا أن ندرس نظرية التكاليف لنرى في أي الظروف تعتبر بعض الفروض محتملة أو غير محتملة . وقد لقي موضوع زيادة الغلة عناية خاصة في السنين الأخيرة ، وبذلك نستطيع بحث رأي جراهام في ضوء نظرية التكاليف الحديثة (١)

نقص النفقات الماريخي .

تخضع صناعة ما لقانون تناقص النفقات إذا ما صعب التوسع في الإنتاج بهبوط

(١) راجع «السياسة القطنية المستديمة» للمرحوم احمد عبدالوهاب باشا :

في النفقات المتوسطة أو الحدية . ويحتج بعض الكتاب على ذلك فيقولون إن تناقص النفقات بهذا المعنى مستحيل ، وإنه لا يوجد مكان لهذا الاعتبار في نظرية السكون ، وهم يقولون بأن التكاليف تنقص في حالة واحدة وهي الحالة التي تستعمل فيها وسائل فنية جديدة ، وهذا يعني الانتقال إلى حالة الحركة . فالحالة الوحيدة التي تصحب فيها زيادة الانتاج بنقص في التكاليف هي الحالة التي تستعمل فيها طرق فنية جديدة .

ولكن ذلك غير صحيح لأننا لا نفترض عند كلامنا عن حالة السكون ثبات الطرق الفنية المستعملة ، إذ لا نفترض أكثر من ثبات المعلومات الفنية والقدرة الفنية . وعلى ذلك يجب علينا التمييز بين التغير في الفن المستعمل الراجع إلى زيادة الطلب ، والتغير الآخر الذي يرجع إلى زيادة معلوماتنا الفنية . ففي الحالة الأولى نجد أن الطرق الفنية المستعملة كانت معلومة ووضعت موضع الاختبار ، والسبب الوحيد في عدم استعمالها من قبل هو أن حجم الانتاج كان صغيراً لكي تستعمل بنجاح . وفي الحالة الثانية نجد أن الطرق الجديدة كانت غير معروفة من قبل أو على الأقل أنها لم تختبر عملياً ، وهي لذلك تمثل زيادة حقيقية في معلوماتنا . فالحالة الأخيرة تعتبر حقاً ظاهرة تاريخية وظاهرة حركة ، وهي كما لاحظنا من قبل حينما تؤدي إلى نقص في التكاليف فإن ذلك النقص لا يدخل من الناحية النظرية تحت حكم قانون تناقص النفقات ، فلا يمكن اعتبار هذه الحالة مثلاً لعمل ذلك القانون حتى ولو أدت إلى زيادة الانتاج . فالتقص في التكاليف بهذا الشكل التاريخي المتحرك لا يوجد له مكان في تحليلنا لأنه يمثل تغيراً لا تفسره النظرية الاقتصادية . ولم يفكر جراهام عند صياغته لنظريته في هذا النقص التاريخي .

نقص التكاليف الراجع إلى الوفورات الداخلية :

لقد رأينا أن تناقص النفقات بمعناه النظري الصميم هو عاقبة التوسع في الانتاج الذي ينشأ عن زيادة الطلب . وينتج ذلك إما عن طريق الوفورات الداخلية وإما عن طريق الوفورات الخارجية . فالأولى هي الوفورات الناتجة عن كبر حجم

المشروع ، والثانية هي الناتجة عن كبر حجم الصناعة وهي التي ربما كان سببها دخول مصانع جديدة في تلك الفروع من الانتاج .

ففي حالات كثيرة . خصوصاً بالنسبة للصناعة ، نجد أن كبر حجم المشروع يعمل على نقص التكاليف . والسبب في ذلك أن كثيراً من وسائل الانتاج ليس قابلاً تماماً للتجزئة ، وبذلك نجد أنه لا بد أن ينتج المشروع كمية معينة من السلعة إذا ما أردنا استعمال وسائل الانتاج هذه أحسن استعمال اقتصادي . وهذا يؤدي إلى زيادة التخصص ، لأن طريقة الانتاج في هذه الحالة سوف تختلف عن الطريقة التي كانت تستعمل من قبل . ومع أنه يمكن الحصول على بعض وسائل الانتاج بأحجام مختلفة ، إلا أنه في كثير من الحالات تنقص تكلفة الوحدة من الناتج بكبر حجمها ، واتساع حجم الانتاج يسمح لنا باستخدام عوامل الانتاج التي في حيازتنا استخداماً كاملاً ، ومثل ذلك موظفو الادارة والمعدات .

فإذا ما نقصت نفقة الانتاج لكبر حجم المشروع فإن وجود المنافسة الطليقة يصبح أكبر مساعداً على تحقيق ذلك ، لأن صالح النظم في هذه الحالة يدعو إلى تكبير حجم مشروعه ليقابل من نفقات إنتاجه فيتبوأ مركزاً ممتازاً بالنسبة لمنافسة . وتقف عملية الكبر هذه :

١ — عند ما نصل إلى ذلك الوضع الذي لو كبر حجم مشروعه عنه لصادفتنا صعوبات فنية وإدارية تسبب زيادة في التكاليف .

٢ — في الحالة التي لا تتوفر فيها شروط المنافسة الطليقة ، ويحدث ذلك إن كان حجم المشروع الكلي كبيراً جداً بالنسبة لحجم السوق مما يؤدي إلى قلة عددها ، وفي هذه الحالة نجد أن ذلك العدد القليل من المصانع يتحد أو على الأقل يتفق على اتباع سياسة معينة فتصبح لها صفة المحتكر .

يتضح مما تقدم أن نقص التكاليف الراجع إلى الوفورات الداخلية لا يعمشى مع المنافسة الطليقة في الأجل الطويل . وهذه الحقيقة المهمة تمحوا لأساس الذي بنيت عليه حجج جراهام ، لأن نظريته تعتمد على فرض وجود المنافسة الطليقة ، إذ يفترض أن صناعة الساعات الأمريكية وهي تعمل تحت حالة نقص التكاليف تنكمش تدريجياً تحت ضغط المنافسة الأجنبية ، وهذا الفرض يعتمد على وجود

المنافسة الطليقة في الصناعة الأمريكية ، ولكن ذلك فرض مستحيل ، لأنه لو كانت الصناعة الأمريكية عرضة لتناقص النفقات لكانت قد احتكرت من زمن بعيد ، لنبحث الآن عما إذا كان تطبيق حجج مماثلة لحجج جراهام أمراً ممكناً لو أن الصناعة قد احتكرت نظراً لخضوعها لنقص التكاليف . فالمحتكر لا يتحتم عليه أن يزيد من إنتاجه حتى لو دعا ذلك إلى نقص تكاليفه الحدية ، فهو يعمل ذلك فقط لو أن للطلب مرونة تكفي لتزيد من عائد الصافي (١) . ولنفرض الآن أن هذه الصناعة تواجه منافسة أجنبية متزايدة ، فهل يؤدي ذلك إلى التسايع غير المرصية التي استعرضها جراهام ؟ الجواب بالنفي ، لأن انخفاض الثمن الراجع إلى المنافسة الخارجية سوف يقلل من ربح الاحتكار ، وربما كان ذلك التغير مرغباً فيه من ناحية توزيع الدخل الأهلي . ويجب علينا أن نبحث ما سيحل بالانتاج . فالمحتكر — بخلاف المنظمين المتنافسين الذين تخيلهم جراهام — سوف يصبح قادراً على استعراض الحالة جملة فيقرر : كم هي كمية الناتج الأكثر ربحاً في هذه الظروف المتغيرة بدلاً من أن يسير معصوب العينين خطوة بخطوة من مركز إلى آخر . وربما أفاده سريان نقص التكاليف فيزيد إنتاجه فيعمل بذلك على تقليل نفقاته الحدية ، فتزداد كمية مبيعاته في كلا السوقين الداخلية والخارجية لانخفاض الثمن . ولن يسبب ذلك خسارة للجماعة ما دمنا لا ندخل في الحساب هبوط الأرباح بالنسبة لمبيعاته الخارجية ، وهو الشيء الذي لا يمكن تجنبه . فإذا لم يعمل مدفوعاً بمصلحته إلى تخفيض ثمن يبيعه عن الثمن الذي يبيع به منافسوه الأجانب ، فإنه يتحتم عليه أن يقبل الثمن الذي حددوه ، فإذا لم يغط دخله النقدي الكلي من الصناعة تكاليفه الكلية النقدية ، فإن الربح وشبه الربح لعوامل إنتاجه المتخصصة يقل ، وإذا استمر الدخل بعد ذلك غير متكافئ مع نفقة عوامل الانتاج غير المتخصصة فإن الصناعة تخرج من الميدان . ولا يوجد بأي حال مجال لانكماش الانتاج تدريجياً مصحوباً بارتفاع دائم في النفقات كما تخيل جراهام .

وإننا لننتهز هذه الفرصة لنثبت بأن نقص التكاليف الراجع إلى كبر حجم

(١) راجع صفحة ٥٨ من الجزء الأول من هذا الكتاب — الطبعة الثالثة.

المشروع لا يعتبر فقط حجة واهية ضد التبادل العالمى للساع ، بل على العكس يمكن عده حجة لصالحه ، لأن إحدى المزايا الرئيسية للتجارة الدولية هى العمل على اتساع السوق وبذلك تساعد على الانتفاع بمزايا الإنتاج الكبير ، وفى نفس الوقت نجد أن العمل على اتساع السوق يمنع ، أو على الأقل يجعل من الصعب استغلال المستهلك بواسطة الاحتكار . وأهمية هذا الاعتبار من ناحية الميل الجديد نحو المنشآت الواسعة والإنتاج الكبير والاحتكار لا تحتاج إلى إيضاح خصوصاً بالنسبة للدول الصغيرة التى سوف تأخذ بنظام الصناعة الحديث (١)

نقص التكاليف الراجع إلى الوفورات الخارجية:

لقد بين ما زلنا احتمال وجود علاقة مزدوجة بين تكاليف سلعة وبين الكمية المنتجة ، فمن ناحية ربما اختلفت التكاليف باختلاف حجم المشاريع المكونة للصناعة : فربما دعت أية زيادة فى إنتاج أحد هذه المشاريع إلى ظهور وفورات داخلية فتقل التكاليف . ومن الناحية الأخرى ربما قلت تكاليف إنتاج كل مشروع باتساع نطاق الصناعة عموماً . فربما كان المشروع يعمل تحت زيادة التكاليف فزيادة تكاليف إنتاجه المتوسطة بزيادة الكمية التى ينتجها ، ولكن نظراً لاتساع نطاق الصناعة فقد تنخفض تكاليفه .

ويمكننا أن تصور نظرياً انخفاض كافة وثمان سلعة فى الزمن الطويل ، إذا ما اتسع نطاق الصناعة لدخول مصانع جديدة تقابل الطلب المتزايد ، ويحدث هذا حتى فى الحالة التى تزداد فيها تكاليف كل مشروع على حدة نتيجة لزيادة إنتاجه .

والفرق الأساسى بين الوفورات الداخلية والخارجية هو أن الربح الناتج من الوفورات الداخلية والناسىء من كبر حجم المشروع يدخل بأجمعه فى تقديرات المنظم ، وعلى ذلك فإن تحقيق هذه الوفورات يمكن تركه للمقدرة الفردية . وبالعكس نجد أن الوفورات الخارجية تفيد جميع المنظمين فى الصناعة ، ولا تقتصر فوائدها على هؤلاء الذين يشيدون مصانع جديدة أولئك الذين يكبرون من حجم مشاريعهم القائمة .

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للدكتور لهبطه .

فالوفورات الخارجية غير محدودة وغير معينة بطبيعتها فمن الصعب تقدير مداها وقيمتها . وعلاوة على ذلك فهي تتصل جزئياً بعوامل لا يملكها المنظم ، وعليه فإن هذا الأخير سوف يتردد في الصرف عليها لأنه لا يكون واثقاً من ثمرة هذا المجهود ، ولربما كانت نسبة المنفعة التي تعود على منافسيه أكبر من نسبة المنفعة التي تعود عليه .

وأهمية ماتقدم بالنسبة للمعضلة التي نحن بصدد حلها الآن هي كالآتي :

ربما حدث أن صناعة معينة تستفيد حالياً من وجود الوفورات الخارجية . ومن الممكن حصولها على فائدة أخرى لو أنها اتسعت ، ولكن ذلك الاتساع تعرقله المنافسة ، فهو لن يحدث طالما أن كل منظم يعمل تحت حالة زيادة النفقات . وعلى العكس نجد أن إنتاج الصناعة بأكملها قد ينكمش تحت ضغط المنافسة الأجنبية المتزايدة فتحرم من الوفورات الخارجية التي تتمتع بها سابقاً ، فتزيد تكاليف الإنتاج في المنشآت التي تخرج من الميدان فتبدأ الدائرة الشريرة التي وصفها جراهام في الظهور . ولكنه من الممكن أن تنتعش الصناعة ثانية بحصولها على فوائد جديدة عن طريق الوفورات الداخلية الناشئة من توسعها وهذا التوسع ممكن لو أنها حمت بواسطة تعريف جمركية .

وهذه الحجة التي في صالح التعريف مشابة تماماً لحجة الصناعات الرضعية . والحقيقة أنه غير عملي أن نبنى سياسة حماية على ظواهر مهمة وصعبة التقدير مثل الوفورات الخارجية ، وكل ما يمكننا أن نقوله عنها إنه يمكن تصورهما من الناحية النظرية وحي فإن هذا الإقرار لا بد أن يحدد بالاعتبارات أو بالتحفظات الآتية :

(أ) قد يؤدي كبر حجم الصناعة إلى ظهور (المضيعات) الخارجية التي تزيد من نفقة إنتاج كل مصنع . فربما (احتقت) وسائل المواصلات أو ربما دعت زيادة الطلب على وسائل الانتاج التي تستعملها الصناعة إلى ارتفاع ثمنها إذا ما كانت تخضع في إنتاجها لزيادة النفقات .

(ب) الوفورات التي تعد خارجية بالنسبة للصناعة أ ، والتي هي في نفس الوقت وفورات داخلية للصناعة ب تخرج عن نطاق المناقشة الحالية ، فإذا أمكن مثلاً

إنتاج الآلات التي تستعملها الصناعة (١) بضمن أرخص لو أنها أنتجت في مصانع أكبر فإن المنظمين في صناعة الآلات لابد أن يكونوا على علم بذلك ، فلا تكون هناك حاجة بمنظمي الصناعة (١) لأن يدفعوهم لتحقيق هذا الوفر . من ذلك يمكننا الجزم بوجود وفورات خارجية عديدة .

(٢) إن معظم الوفورات الخارجية لا تقتصر فائدتها على صناعة واحدة ، بل تفيد كثيراً الصناعات الأخرى ، بل ربما أفادت الصناعة بأسرها بميزة عن الزراعة . هذا الاعتبار له أهمية كبرى عند صياغتنا لتعريفه جمركية .

فإذا ما أعطينا جميع الاعتبارات السابقة أهميتها التي تستحقها ، فإننا نصبح مضطرين إلى قبول الخلاصة الآتية : وهي أن تناقص النفقات بالمعنى النظري الحقيقي ظاهرة تحدث نادراً وفي حالات استثنائية ، وأنه غير محتمل أن تربو الوفورات الخارجية عن الميل الدائم نحو زيادة التكاليف في الزمن الطويل ، وعلى ذلك لا نعتبر مغالين إذا قلنا إن قانون تناقص الغلة هو قانون الحياة .

فإذا ما أعطينا جميع الاعتبارات السابقة أهميتها التي تستحقها ، فإننا نصبح مضطرين إلى قبول الخلاصة الآتية : وهي أن تناقص النفقات بالمعنى النظري الحقيقي ظاهرة تحدث نادراً وفي حالات استثنائية ، وأنه غير محتمل أن تربو الوفورات الخارجية عن الميل الدائم نحو زيادة التكاليف في الزمن الطويل ، وعلى ذلك لا نعتبر مغالين إذا قلنا إن قانون تناقص الغلة هو قانون الحياة .

١- إن معظم الوفورات الخارجية لا تقتصر فائدتها على صناعة واحدة ، بل تفيد كثيراً الصناعات الأخرى ، بل ربما أفادت الصناعة بأسرها بميزة عن الزراعة . هذا الاعتبار له أهمية كبرى عند صياغتنا لتعريفه جمركية .

٢- إن معظم الوفورات الخارجية لا تقتصر فائدتها على صناعة واحدة ، بل تفيد كثيراً الصناعات الأخرى ، بل ربما أفادت الصناعة بأسرها بميزة عن الزراعة . هذا الاعتبار له أهمية كبرى عند صياغتنا لتعريفه جمركية .

٣- إن معظم الوفورات الخارجية لا تقتصر فائدتها على صناعة واحدة ، بل تفيد كثيراً الصناعات الأخرى ، بل ربما أفادت الصناعة بأسرها بميزة عن الزراعة . هذا الاعتبار له أهمية كبرى عند صياغتنا لتعريفه جمركية .

٤- إن معظم الوفورات الخارجية لا تقتصر فائدتها على صناعة واحدة ، بل تفيد كثيراً الصناعات الأخرى ، بل ربما أفادت الصناعة بأسرها بميزة عن الزراعة . هذا الاعتبار له أهمية كبرى عند صياغتنا لتعريفه جمركية .

٥- إن معظم الوفورات الخارجية لا تقتصر فائدتها على صناعة واحدة ، بل تفيد كثيراً الصناعات الأخرى ، بل ربما أفادت الصناعة بأسرها بميزة عن الزراعة . هذا الاعتبار له أهمية كبرى عند صياغتنا لتعريفه جمركية .

٦- إن معظم الوفورات الخارجية لا تقتصر فائدتها على صناعة واحدة ، بل تفيد كثيراً الصناعات الأخرى ، بل ربما أفادت الصناعة بأسرها بميزة عن الزراعة . هذا الاعتبار له أهمية كبرى عند صياغتنا لتعريفه جمركية .

٧- إن معظم الوفورات الخارجية لا تقتصر فائدتها على صناعة واحدة ، بل تفيد كثيراً الصناعات الأخرى ، بل ربما أفادت الصناعة بأسرها بميزة عن الزراعة . هذا الاعتبار له أهمية كبرى عند صياغتنا لتعريفه جمركية .

٨- إن معظم الوفورات الخارجية لا تقتصر فائدتها على صناعة واحدة ، بل تفيد كثيراً الصناعات الأخرى ، بل ربما أفادت الصناعة بأسرها بميزة عن الزراعة . هذا الاعتبار له أهمية كبرى عند صياغتنا لتعريفه جمركية .

٩- إن معظم الوفورات الخارجية لا تقتصر فائدتها على صناعة واحدة ، بل تفيد كثيراً الصناعات الأخرى ، بل ربما أفادت الصناعة بأسرها بميزة عن الزراعة . هذا الاعتبار له أهمية كبرى عند صياغتنا لتعريفه جمركية .

١٠- إن معظم الوفورات الخارجية لا تقتصر فائدتها على صناعة واحدة ، بل تفيد كثيراً الصناعات الأخرى ، بل ربما أفادت الصناعة بأسرها بميزة عن الزراعة . هذا الاعتبار له أهمية كبرى عند صياغتنا لتعريفه جمركية .

الفصل الثالث

الدائنية والمدونية الدولية

المقايضة والتجارة الخارجية • الدائنية والمدونية الدولية • تبادل التجارة • ميزان
التجارة • الصرف الخارجي • سعر التكافؤ • الصرف الخارجي وحدي الذهب • نظرية
تعادل القوة الشرائية • التوازن في حالة اتباع قاعدة الذهب • النقد الورقي والتوازن •
قاعدتي الذهب والورق • اضطراب التوازن الخارجي • تقوية النقد في الأسواق الخارجية
التعريف ورصيد ميزان الدفع • التجارة الخارجية وتوزيع الذهب • سوق الذهب •
الصرف في دول الذهب • التعريف والمستوى العام للاجور • نظام الحصص ولجان
الاستيراد .

المقايضة والتجارة الخارجية :

وصفنا التجارة الخارجية في مناسبات عدة بأنها شكل من أشكال المقايضة
ومن يتبع نشأة التجارة في العصور السالفة يجد أنها قد قامت على أساس المقايضة .
وقد وجد « وسيط التبادل » في التجارة الداخلية قبل أن يوجد في التجارة
الخارجية ، وعلى ذلك فإن عمر المقايضة في حالة التجارة الخارجية كبير إذا ما قورن
بمثله في حالة التجارة الداخلية . وما زالت المقايضة مستعملة في التجارة الخارجية
حتى يومنا الحاضر ، ففي مناسبات عدة تتبادل سلع إحدى الدول رأساً بسلع
دولة أخرى (١)

وتعتبر الحالات التي تتبادل فيها السلع رأساً بالسلع حالات استثنائية ، إذ
أن التجارة بين الأمم المختلفة تقوم عادة على نفس المبادئ التي تقوم عليها التجارة
الداخلية (أي على نفس المبادئ التي تقوم عليها التجارة بين الأفراد المختلفين

(١) عندما حكم ألمانيا الحزب الاشتراكي الوطني أنشأ لجان الاستيراد ، وكان
الغرض من إنشائها السيطرة على النشاط الاقتصادي في داخل ألمانيا لكي تستعد للحرب
التي كان يتوقعها زعماء هذا الحزب . وكثيراً ما لجأت لجان الاستيراد إلى مقايضة السلع
الألمانية رأساً بالسلع الأجنبية التي تسمح الدولة بدخولها . راجع الجزء الثاني من عناصر
علم الاقتصاد عن التبادل والقيمة والنقود . وراجع سنجر في مجلة الاقتصاد المسكية
لسنة ١٩٤٠ .

الذين يعيشون داخل حدود سياسية واحدة ، أى عن طريق وسيط للتبادل ، أو بعبارة أخرى بواسطة استعمال النقود) . ويخلق لنا وسيط التبادل هذا كثير من الصعاب التى لم يكن لها وجود وقت أن كانت المقايضة البحتة هى الوسيلة للاستبدال الخارجى .

فتستعمل الدول المختلفة أشكالاً متباينة من العملة (وحدة الحساب) ، وعلى ذلك كان لابد لعمليات البيع والشراء الخارجية أن تهتم بنسبة التبادل بين عملة دولة ما وعملة البلدان الأخرى التى تتعامل معها . ولو كانت التجارة الدولية هى عملية مقايضة بحتة ، لترتب على نقص كمية السلع المستوردة نقص كمية السلع المصدرة حالاً . أما فى حالة سريان النظام النقدى ، فإن نقص كمية الواردات لا تؤدى حالاً إلى نقص كمية الصادرات ، وذلك على الأقل فى الزمن القصير الذى تكلم عنه هنا . فالأفراد الذين يصدرون البضائع من الدولة (١) إلى الدولة (ب) — فى ظل نظامنا النقدى — ليسوا هم أنفسهم الأشخاص الذين يستوردون البضائع من الدولة (ب) إلى الدولة (١) ، وذلك عكس ما ينتظر فى ظل نظام المقايضة البحتة) . وعلى ذلك إذا حددت الدولة (ب) ما تستورده من الدولة (١) ، فإن صادراتها إلى الدولة (١) قد لا تنقص بنفس النسبة التى نقصت بها وارداتها منها ، إذ أن ذلك لا يحدث إلا فى الزمن الطويل . وتختلف التجارة الخارجية فى ظل النظام النقدى عن المقايضة البحتة من ناحية أن القيم النسبية تتغير تغيراً سريعاً فى الحالة الأولى عنها فى الحالة الثانية ، وأن كمية السلع المستوردة التى تحصل عليها دولة ما عوضاً عن كمية معينه معلومة من الصادرات عرضة لأن يتغير حجمها بتغير قيمة النقود فى أية بلد من بلدان العالم .

الدائنية والمديونية الدولية

يتميز العصر الحديث عن العصور القديمة بزيادة التخصص وتقسيم العمل الدولى ، وتعد عمليتي التصدير والاستيراد مقياساً للتقدم الاقتصادى فى هذه الناحية . فالبضائع (والخدمات) تصدر وتستورد فى العصر الحديث بدرجة كبيرة لم يسبق لها مثيل من قبل ، وقد نشأ عن ذلك ظاهرتى الدائنية والمديونية . وما نعينه عند ما تكلم

عن هذه الظاهرة هو الدائنية والمديونية التي تنشأ بين الأشخاص الذين يعيشون في دول العالم المختلفة التي تقوم بينها التجارة .

وقد تتساوى الدائنية والمديونية بين بلدين ، كما أنها قد لا تتساوى فيهما . فكثيراً ما نجد أن ماعلى بلد لبلد آخر يزيد أو يقل عما لهذا البلد من حقوق قبل البلد الأخير . وعلى ذلك نجد أن على أحد البلدين أن يدفع للآخر الفرق بين ماله وماعليه . والأسباب التي تدعو إلى وجود هذه الفروق متعددة . فقد تصدر الدولة (أ) بضائعاً إلى الدولة (ب) وترغب في أخذ الثمن حالا . وقد تعقد الدولة (أ) قرضاً للدولة (ب) ويمكن التعبير عن هذه الحالة الأخيرة بعبارة أخرى : فقد لا يسمح للدولة (أ) بتصدير بضائعها للدولة (ب) إلا في الحالة التي تسمح فيها الدولة الأولى للدولة الثانية بالاحتفاظ بقيمة هذه البضائع عندها لعدد معين من السنين . وفي هذه الحالة لا تتعدى استحقاقات الدولة (أ) قبل الدولة (ب) قبل انقضاء ذلك الأجل وبالفائدة التي تدفع عن القرض . وقد تصدر الدولة (أ) بضائعها إلى الدولة (ب) وبدلاً من أن تطالب هذه الدولة الأخيرة بشمن هذه البضائع فوراً فإنها تتركه في بنوكها لتبني لنفسها رصيداً تلجأ إليه وقت الحاجة ^(١)

ومهما اختلفت طبيعة هذه الفروق ، فإن تصفيها لا بد وأن تتم بإحدى الطرق الآتية : —

- ١ — بواسطة شراء الدولة المدينة نقد الدولة الدائنة .
- ٢ — بإرسال الذهب من الدولة المدينة إلى الدولة الدائنة .
- ٣ — تعقد الدولة المدينة قرضاً في الدولة الدائنة .
- ٤ — تعمل الدولة المدينة على إنقاص قيمة واردتها من الدولة الدائنة وتحاول في نفس الوقت أن تزيد من قيمة صادراتها إلى الدولة الدائنة .

(١) وهو الذي يطلق عليه « رصيد تثبيت الصرف » Exchange Equalisation Fund وستكلم عنه بالتفصيل فيما بعد .

تبادل التجارة .

الأخذ والعطاء من أهم خصائص التجارة الدولية . وبالرغم من أن هذه الحقيقة تامة الواضح ، إلا أنها كثيراً ما تهمل (إما قصداً وإما عفواً) عندما يتكلم الناس عن العلاقات الاقتصادية الدولية خصوصاً في البلدان التي تعاني مشكلة البطالة والتي يبين ميزان دفعها زيادة في قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها (١) .

إذا فهمنا الأمور على حقيقتها — وهذا شيء مستطاع إذا فكرنا قبل أن نتكلم — لظهر لنا أن البيع بدون شراء شيء لا تقع فيه . فإلى البيع الوسيلة لإشباع الغايات . فالشخص يبيع خدماته أو ممتلكاته من السلع لكي يشتري بأثمانها خدمات أخرى أو سلع أخرى تحتل في سلم تفضيله مركزاً أعلى من المركز الذي تحتله الخدمات أو السلع التي باعها . ولا يشترط لصحة كلامنا هذا أن يتم الشراء بعد البيع حالا . وكذلك لا تستمر عمليات البيع على توالي الأيام بدون أن تتم عمليات الشراء ، فإذا رغب الجميع في البيع ورغبوا عن الشراء لوقفت عملية الشراء أن عاجلاً أو آجلاً .

ويظهر ذلك بوضوح في حالة المقايضة البحتة التي تتم بمقتضاها عمليات البيع والشراء في آن واحد ، ونفس الشيء يحدث في ظل النظام الاقتصادي النقدي ولكن بطريقة غير مباشرة . لنفرض مثلاً أن هناك أربعة أشخاص وهم محمد وعلي وجمال ورجاء ، ولنفرض بأن الظروف تختم بالألا يتعامل أى واحد منهم إلا مع الثلاثة الباقين . وأن كل واحد منهم يرغب في أن يستعاض عن البضائع التي في حيازته والتي تقدر بحجته ببعض البضائع التي في حيازته زملائه . ولتوضيح ذلك دعنا نوالى الفرض بأن علياً لا يرغب إلا في السلع التي مع محمد ، وأن جمالاً قد ضمم ألا يشتري إلا من علي وأن رجاء لا يشتري إلا من جمال . يتبين لنا مما تقدم أن رجاء لا يستطيع أن يبيع سلعته

تبادل البضائع بين هؤلاء الأربعة أشخاص . فلو حاولت رجاء أن يبيع سلعتها

(١) راجع فيرنر في كتابه « دراسات نظرية التجارة الخارجية » صفحة ١٥٠ وما بعدها وأيضاً « مباحث في علم الاقتصاد » لنخبة من الاقتصاديين لتخليد فاكري الأستاذ توسيج .

إلا لمحمد . لنفترض أن محمداً رغب في البيع لعلبي ولكنه رفض أن يشتري من رجاء فإذا يحدث ؟ في هذه الحالة يصبح رجاء غير قادر علي الشراء من جمال ، مما يؤدي إلى عدم استطاعة جمال الشراء من علي ، فلا يستطيع هذا الأخير أن يشتري من محمد . يدل ذلك على أن محمداً — في هذه الحالة بالذات — لا يستطيع البيع إذا رفض أن يشتري .

وينطبق مدلول المثل السابق على حالة التجارة الخارجية . فإذا حددنا وارداتنا من الخارج ، فإن صادراتنا لا بد أن ينكمش حجمها ، ولو أن ذلك لا يحدث إلا بعد مرور مدة من الزمن . فلا تستطيع أية دولة أن توالي البيع للخارج وترفض في نفس الوقت أن تشتري من البلدان التي تبيع لها ، لأن ذلك يؤدي — إن عاجلاً أو آجلاً — إلى وجود الدولة التي ترغب عن الاستيراد في المركز الذي وجد فيه محمداً (١)

ميزان التجارة وميزان الدفع

يتضح لنا مما سبق أنه في الزمن الطويل لابد وأن تعادل قيمة الصادرات مع قيمة الواردات بالنسبة لأية دولة من الدول ، فالدولة تصدر ما يكفي لدفع ما تستورده أو بعبارة أخرى ، أن ما تستورده الدولة هو ما تقدر على شرائه بصادراتها . وقد نغال لنا لأول وهلة أن الكلام السابق يتنافى مع إحصائيات الجمارك في كثير من الدول . فتقارير الجمارك الإنجليزية مثلاً تبين زيادة كبيرة في قيمة الواردات عن قيمة الصادرات ، وأن هذه الزيادة كبيرة بالدرجة أنه لا يستطيع بأي حال من الأحوال موازنتها بواسطة تصدير الذهب من إنجلترا ، إلى البلدان الأخرى (٢) .

والحقيقة أن ذلك عكس ما يحدث فعلاً . فميزان التجارة الكلي (الميزان

(١) راجع كتاب « التعريف : بمحت المسألة » تأليف سبروليم بفردج وآخرون صفحات ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ وقارن كليير في كتابه « ا ب ت للتبادل الخارجي »
(٢) راجع كتاب « التعريف : بمحت المسألة » تأليف سبروليم بفردج وآخرون ، صفحة ١٣ . وأيضاً « الاستثمارات الأجنبية في مصر » تأليف الأستاذ كروتسلي .

الحسابى) يشتمل على بنود عدة لا يظهر الكثير منها فى إحصائيات الجمارك . وهذه البنود تعرف باسم الصادرات والواردات « المسترة » . فتحت هذا الاسم تظهر الخدمات الدولية ، وتلك كالخدمات التى تؤديها سفن دولة ما لغيرها من الدول ، فنجد مثلاً أن نسبة ما يتقل من البضائع التى يتجر فيها عالمياً على سفن إنجليزية كبيرة جداً . وتدفع الدول نظير هذه الخدمات نقوداً أو بضائع للدولة الناقلة ، فإذا دفعت البضائع ثمناً لهذه الخدمة لبينت الجمارك الإنجليزية زيادة فى الواردات عن الصادرات . ولا إنجلترا غير ما تقدم كثير من الصادرات المسترة . فقد كانت لندن فى المدة ما بين الحربين أهم مركز فى العالم للتأمين البحرى والتأمين ضد الحريق . وتستولى إنجلترا على أجر لقيامها بهذه الخدمات . وهذا الأجر إما أن يدفع لها شهراً أو عيناً : فى الحالة الأولى يرسل الذهب إليها ، وفى الثانية البضائع التى هى فى حاجة إليها ، ويضاف إلى صادرات إنجلترا المسترة التى أشير إليها فى عالية العمولة التى تستحقها الوكالات المالية المختلفة الموجودة بلندن ، والتى تمول التجارة الخارجية ، وكذلك فوائد القروض التى عقدها إنجلترا لدول أجنبية فى أزمنة غابرة ، والأرباح التى تستحقها الشركات الإنجليزية التى استثمرت أموالها فى البلدان الأجنبية ... إلخ (١)

وتعد القروض الخارجية أهم بند من بنود المديونية الدولية . فقد استغلت معظم المرافق الاقتصادية فى ولايات أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة والمستعمرات الإنجليزية ومصر فى أثناء القرن التاسع عشر براءوس أموال إنجليزية . وحينما يعقد قرض أجنبى فى سوق لندرة المالية مثلاً ، فإن ذلك القرض يعقد فى أغلب الحالات لىكى تستطيع الدولة المقرضة أن تحصل على ما يلزمها من البضائع الإنجليزية ، وعلى ذلك يبق

(١) راجع هوبال فى كتابه « التجارة الخارجية » صفحات ٢٨ وما بعدها خصوصاً الجدول بصفحتى ٣٥ و ٣٦ الذى يبين العناصر التى يتكون منها ميزان الدفع (الميزان الحسابى) الانجليزى ، وقارن « تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى » الجزء الثانى للدكتور لهيطة عن واردات مصر المسترة وعن ديون مصر .

الجزء الأكبر من النقود المقرضة — إن لم يكن كلها — في داخل البلد المقرضة (١).
وتدفع الدول المقرضة في السنين التي تعقب القرض فوائده . وقد تدفع الفائدة وأقساط
الاستهلاك بالذهب ، ولكن ذلك ما لا يحدث لأسباب عدة ؛ فالدفع يتم غالباً عن
طريق تحويل مديونية إنجلترا الناتجة عن زيادة وارداتها المنظورة على صادراتها المنظورة .
فإذا أرسل المزارع في الأرجنتين مثلاً قمحه إلى إنجلترا فله في هذه الحالة أن يسحب
كمية على التاجر الإنجليزية الذي اشترى منه القمح ويستطيع أن يستعمل هذه الكمية
في سداد فائدة القرض الذي عقده في إنجلترا في وقت مضى : فإذا لم يكن هو نفسه
مديناً ، فإنه يستطيع أن يبيع هذه الكمية لمواطن له ، مدين لبيت من بيوت المال
الإنجليزية . وعلى ذلك فإن فائدة القرض الذي عقده إنجلترا للأرجنتين لن تدفع
بواسطة تحويل الذهب ، بل إنها تدفع بتصدير القمح من الأرجنتين إلى إنجلترا .
وتظهر قيمة هذا القمح في إحصائيات الجمارك الإنجليزية . ولكن هذا البند من
الواردات لن يقابله في إحصائيات هذه الجمارك بند آخر من الصادرات المادية المنظورة
وكل ما قيل بالنسبة للصادرات المستترة للدولة الدائنة كانجلترا مثلاً ينطبق عكسياً
على الدولة المدينة التي تظهر تقارير جماركها زيادة في الصادرات عن الواردات (٢)
وبالرغم من أن مجموع الصادرات والواردات من منظورة وغير منظورة لأية
دولة لابد من أن تتعادل في الزمن الطويل ، إلا أن ذلك لا يدل على أن الدائنة
والمديونية بين أية دولتين لابد من أن تتعادل ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن دائرة
التبادل واسعة وأنها تشمل أمم العالم جميعها . فقد تستورد دولة ما وبصفة مستديمة
بضائع دولة أخرى ، وقد تربو قيمة هذه البضائع المستوردة على قيمة ما تصدره هذه

(١) هذا ما كان متبعاً على الأقل في المدة ما بين الحربين حينما فرضت الرقابة الحكومية
على الصرف الخارجي . وكان أول من اتبع ذلك الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه
كالروسيا وألمانيا وإيطاليا . وقد اضطرت الحكومات التي تتبع النظام الاقتصادي الحر أن
تدخل في سوق الصرف للحفاظ على توازن ميزان دفعها . وما أن اندلعت نيران الحرب
الحاضرة حتى كانت جميع عمليات الصرف تحت رقابة الحكومات .
(٢) وينطبق هذا الكلام على معظم دول أمريكا اللاتينية التي استغلت معظم مزاياها
الاقتصادية بواسطة الأموال الأوروبية . قارن دافنبورت في كتابه « اقتصاديات المشروع »

الدولة من بضائع إلى الدولة الأخرى . وفي هذه الحالة فإنه لا بد من أن يكون للدولة المذكورة فرق في الصادرات يعادل فرق الواردات السابق بالنسبة للدولة ثالثة تتعامل معها ، أو بعبارة أصح ، بالنسبة لباقي دول العالم التي تتعامل معها .

الصرف الخارجي

تخلق ضرورة سداد الديون والحصول عليها (مشكلة الصرف العالمي) ، فالتجار في أية دولة يضطرون إلى شراء نقد الدول الأجنبية التي يتعاملون معها وذلك لسداد ما عليهم من ديون ، ومن هنا كانت نشأة سعر الصرف بين النقد المختلف . ومسائل الصرف الخارجي ينظر إليها من ناحيتين ، وذلك على حسب ما إذا كانت الدول تتبع قاعدة الذهب أو أنها لا تتبعها . وسنعالج أولاً مسألة سعر الصرف في حالة اتباع الدول لقاعدة الذهب .

فالدول التي تتبع قاعدة الذهب ، إما أنها تسك عملة ذهبية من وزن وعيار واحد : وإما أنها تسك عملة ذهبية يختلف وزنها وعيارها من دولة لأخرى . وقد يخال لأول وهلة أنه إذا وافقت جميع الدول التي تتبع قاعدة الذهب على استعمال وحدة نقد ذهبية من عيار ووزن واحد لما أصبح لمشكلة الصرف الخارجي أي أثر . ولكن هذا الوهم يخالف الحقيقة ، فإذا كانت العملة الذهبية المستعملة في الدولتين ، وب واحدة (من ناحية الوزن والعيار طبعاً) ، فإن ذلك لا يعفي التاجر في الدولة أ الذي يرغب في تصفية دين عليه في الدولة ب من إرسال الذهب إلى هذه الدولة الأخيرة . وهذا يدعو إلى تحميله نفقات نقل الذهب والتأمين عليه .

فلنفادي هذه النفقات يشتري التاجر في الدولة أ ورقة تجارية (كميالة أو إذن مصرفي .. الخ) مستحقة للسداد في الدولة ب . ويحدد الثمن الذي يدفعه في الحصول على هذه الورقة — كما في حالة السلع العادية تماماً — بالكمية المعروضة من هذه الأوراق إذا ما قورنت بالطلب عليها ، وهو الشيء الذي يتأثر بحالة التجارة بين البلدين . فإذا كانت الدولة (ب) قل صدرت للدولة (أ) أكثر مما صدرته هذه الأخيرة إليها ، فإن الدولة أ يتعين عليها في هذه الحالة أن ترسل إلى الدولة ب كمية من النقد تزيد عن الكمية التي ترسلها الدولة ب إليها . وفي هذه الحالة يصبح الطلب على نقد الدولة ب أكثر من الطلب على نقد الدولة أ . وعلى ذلك يتعين (٤ التجارة)

على التاجر في الدولة أ أن يدفع ثمنها مرتفا ليحصل على الورقة التجارية المستحقة الدفع في الدولة ب ، لأن نقد الدولة ب قد أصبحت قيمته أكبر من قيمة نقد الدولة أ ، أى أن سعر الصرف قد أصبح في صالح الدولة ب ، وفي غير صالح الدولة أ (١) وإذا عكسنا الفرض فأصبح ميزان الدفع في صالح الدولة أ ، لانخفاض الطلب النسبي على نقد الدولة ب في الدولة أ ، مما يدعو إلى ارتفاع قيمة نقد الدولة أ إذا ما قورن بنقد الدولة ب ، فيتحول الصرف إلى صالح الدولة أ وإلى غير صالح الدولة ب . وفي هذه الحالة يستطيع التاجر في الدولة أ أن يشتري الورقة التجارية المستحقة الدفع في الدولة ب ، بـمن أقل من الثمن الذي كان يشتريها به في الحالة الأولى . والحالة السابقة تعد أبسط الحالات ، وذلك لأننا قد فرضنا أن النقد المستعمل في الدولتين واحد من ناحية الوزن والعيار . ولكننا إذا تفاضنا عن هذا الفرض وبحسنا مسألة الصرف بين الدول التي تتبع قاعدة الذهب ولكنها لا تستعمل نفس وحدة النقد (من ناحية الوزن والعيار) لواجهتنا بعض الصعاب التي لم يظهر لها أثر في الحالة السابقة .

سعر التكافؤ :

فإذا استعملت وحدات مختلفة من النقد في أية دولتين — مع بقائهما متبعين لقاعدة الذهب — لتحدد سعر الصرف بينهما على أساس القيمة الذهبية لوحدة النقد في البلدين . أما إذا كانت وحدات النقد المتداولة في البلدين متشابهة تماما ، كما في المثل السابق ، لما كان هناك أى معنى ولا أية قيمة عملية لسعر التكافؤ ، وذلك لأن القيمة الذهبية لوحدة النقد في الدولة (أ) تعادل تماما القيمة الذهبية لوحدة النقد في الدولة (ب) .

وحينما كانت قيمة الجنيه الأسترليني الذهبية تعادل تماما القيمة الذهبية لـ ٢٢ ر ٢٥ فرنك ، حدد سعر التكافؤ بين لندرة وباريس بـ ١ جنيه لكل

(١) راجع فينر في كتابه « دراسات في نظرية التجارة الخارجية » صفحة ٢٩٠ وما بعدها ، وأيضاً أرفنج فينر في كتابه « استقرار الدولار » .

٢٥٢٢ فرنك . وكان التجار الفرنسيين على استعداد دائم لقبول الجنيه الإنجليزي الذهب بهذا السعر ، لأن قيمته السوقية في حالة تحويله إلى سبيكة تعادل ٢٢ ر ٢٥ فرنكا . وكذلك كان التجار الإنجليزي على استعداد لقبول الفرنك الذهب الفرنسي على أساس هذا السعر . وكان سعر التكافؤ قاعماً بين أية دولتين تتبعان قاعدة الذهب . أما بالنسبة للدول التي كانت تسك نقداً متشابهها (من ناحية الوزن والعيار) مثل شعوب الإمبراطورية البريطانية ، فإن سعر التكافؤ لم يكن له في هذه الحالة أى معنى ، وذلك لأن الدفع كان يتم في أية دولة من هذه الدول بنقد أية واحدة منهما . ولم يتحدد سعر تكافؤ ثابت بين الدول المتبعة لقاعدة الذهب والدول المتبعة لقاعدة الفضة ، لأنه لو وجد مثل هذا السعر لأصبح عرضة للتقلب الشديد من يوم لآخر (١) وأما إذا بقيت قيمة الفضة ثابتة وكذلك قيمة الذهب لأمكن تحديد مثل هذا السعر ، إذ في هذه الحالة تقدر قيمة ما يشملها النقد الفضي بالنسبة للذهب فلا يتغير سعر التكافؤ إلا إذا تغير عيار أو وزن أية عملة من العملتين المعدنيتين المختلفتين . ومن المستحيل كذلك أن يحدد سعر التكافؤ بين الدول التي يتبع بعضها قاعدة الذهب ويتبع بعضها الآخر نظام النقود الورقية . فإذا كانت الأوراق النقدية التي تصدرها دولة ما ، لا تستند على أى غطاء معدني ، لأصبحت كمية النقد المتداولة رهن إرادة الدولة ، وعلى ذلك يحتمل أن تهبط قيمة هذا النقد ما بين يوم وآخر (هذا ما يحدث في حالة اتباع الذهب ، إذ أن عرض الذهب لا يمكن أن يزداد زيادة كبيرة فجائية إلا في أحوال نادرة) (٢) . وعلى ذلك فإن « سعر التكافؤ الوقتي » بين النقد الذهبي والنقد الذي لا يستند على رصيد معدني يمكن تحديده بتقدير كمية النقد الورقي الممكن الحصول عليها بكمية الذهب التي يشتمل عليها النقد الذهبي .

- (١) والسبب في ذلك هو أن الكمية التي تعدن من كل واحد من هذين المعدنين ليست ثابتة . فقد يستخرج في سنة معينة ضعف الكمية التي كانت تستخرج من أحد المعدنين في سنة سابقة ، في حين أن الكمية التي تستخرج من المعدن الآخر تبقى على ما هي عليه . وعلى ذلك تنخفض قيمة المعدن الأول بالنسبة للمعدن الثاني .
- (٢) وقد حدث هذا فعلاً في ألمانيا عقب الحرب الماضية حينما خرجت هذه الدولة عن قاعدة الذهب واتبعت نظام النقد الورقي . وقد أدى التضخم في ألمانيا إلى انخفاض سعر الصرف في غير صالح ألمانيا وهو الذي عمل على زيادة التضخم . وهذا الرأي الأخير تميزه الحوادث التي وقعت في فرنسا في سنة ١٩٣٩ حينما انخفضت قيمة الفرنك التبادلية انخفاضاً كبيراً . قارن رشياني عن « التضخم » :

فكمية ما يشتريه الجنيه الاسترليني الذهب من النقد البرازيلي تتوقف على سعر السبائك الذهبية في البرازيل . وعلى ذلك يصبح سعر التكافؤ بين هذين البلدين (نسبة ما يشتريه النقد الإنجليزي من النقد البرازيلي) عرضة للتقلب الشديد . ويحدد سعر التكافؤ بين البلدين لا يستند تقديمهما على أى رصيد معدني بمقارنة ما تشتريه كل وحدة من النقدين من الذهب . فإذا فرضنا أن النقد المتداول في مصر والشام لا يستند على أى رصيد معدني ، وأن الأوقية من الذهب تباع بعشرة جنيهات ورقية في مصر وتباع بمائة ليرة ورقية في الشام لكان سعر التكافؤ بين مصر والشام ١ جنيه مصري لكل عشر ليرات شامية . ويرجع تقلب سعر الصرف أولا وقبل كل شيء إلى تغير كمية النقود ، ولو أنه توجد كذلك عوامل أخرى مهمة تزيد حدة هذه التقلبات . ولا يسرى سعر التكافؤ إلا في الحالة التي يصبح فيها الطلب على نقد كل دولة من الدولتين متساويا ، ونادراً ما تتحقق هذه الحالة ، وذلك لأن ميزان الدائنية بين أية دولتين يتغير باستمرار لأسباب عدة . فحينما كانت كل من إنجلترا وفرنسا متبعين لقاعدة الذهب ، كان سعر الصرف بين لندرة وباريس في تغير دائم ، وذلك لتغير الطلب على نقدي هذين البلدين . فإذا استوردت إنجلترا من فرنسا أكثر مما صدرته لهذه الأخيرة ، لارتفعت قيمة الفرنك الفرنسي بالنسبة لقيمة الجنيه الإنجليزي وذلك نظراً لزيادة طلب الإنجليز على الفرنك الفرنسي . فيضطر المستورد الإنجليزي في هذه الحالة أن يدفع ما هو أكثر من جنيهه الإنجليزي ليحصل على ورقة تجارية قابلة للسداد في باريس قيمتها ٢٥ر٣٢ فرنكا . ويحدث العكس لو استوردت فرنسا من إنجلترا أكثر مما صدرته لهذه الأخيرة ، إذ في هذه الحالة يضطر المستورد الفرنسي أن يدفع ما هو أكثر من ٢٥ر٣٢ فرنك ليحصل على ورقة تجارية قيمتها ١ جنيه إنجليزي مستحقة الدفع في لندرة .

وعلى ذلك يصبح الصرف في صالح البلد إذا استبدلت وحدة نقدها بمقدار من النقد الأجنبي يزيد عن المقدار الذي كانت تستبدل به من قبل . ويصبح الصرف في غير صالح البلد إذا استبدلت وحدة نقدها بمقدار من النقد الأجنبي يقل عن المقدار الذي كانت تستبدل به من قبل . ولا تنطبق هذه الحقيقة على الحالة التي تتبع فيها قاعدة الذهب فقط ، بل أنها تنطبق أيضاً بنفس القوة على أي نظام من نظم النقد المختلفة التي سنأتي على ذكر بعضها فيما بعد .

الصرف الخارجي وحدى الذهب

إذا اتبعت بعض الدول قاعدة الذهب ، لما تقلب سعر الصرف بينها إلا في حدود معلومة ^(١) . وتتعين هذه الحدود بما يسمى « بحدى الذهب » . فإذا أصبح سعر الصرف في غير صالح دولة ما وتعدى حداً معيناً ، أى إذا هبطت مثلاً قيمة الجنيه الإنجليزى إذا ما قورنت بالفرنك من ٢٢ ر ٢٥ إلى ٢٥ ر ١٥ أصبح أرخص للتاجر الإنجليزى أن يرسل الذهب إلى فرنسا بدلاً من شرائه لورقة تجاريه قابلة للدفع في باريس . وإذا بحثنا هذه الحالة من ناحية باريس ، وفرضنا أن الطلب على الأوراق التجارية القابلة للدفع في لندرة قد ازداد بحيث أن قيمة الجنيه الإنجليزى في سوق باريس المسالمة قد ارتفعت من ٢٢ ر ٢٥ إلى ٢٩ ر ٢٥ فرنكا ، لكان ذلك هو الحد الذى يبدأ عنده خروج الذهب من فرنسا ليرسل إلى إنجلترا .

ويتعين حدى الذهب في أى وقت من الأوقات بنفقات نقل الذهب والتأمين عليه وبدرجة السهولة التى يحصل بها على السبائك الذهبية ، وهذه الدرجة — بطبيعة الحال — تختلف من وقت لآخر . وعلى العموم ، فإن اتباع قاعدة الذهب عالمياً يضع حداً لتقلبات سعر الصرف بين الدول التى تتبع هذه القاعدة .

نظرية تعادل القوة الشرائية .

رأينا أن سعر الصرف في حالة اتباع قاعدة الذهب عالمياً يعتمد على القيمة الذهبية للنقد المختلف ، وأنه ، ولو أن بعض التغيرات تطرأ على سعر الصرف ، إلا أن ذلك التغير محدود من ناحيته بحركة دخول وخروج الذهب (طالما أن الذهب لا يمنع من الخروج أو الدخول في أية دولة من الدول المتبعة لقاعدة الذهب وطالما كانت الأحوال عادية) ^(٢) .

(١) وهذا ما يعمل على تأمين مركز التجار الذين لا يرغبون في ربح المضاربة كما أنه يساعد على كبر حجم التجارة الخارجية . إذ أن عدم استقرار سعر الصرف يجعل التجارة مغامرة . راجع الجزء الثانى من عناصر علم الاقتصاد عن استقرار التبادل الدولى .

(٢) راجع «عناصر علم الاقتصاد» تأليف توماس ، و جاك «المستوى الذهبى» .

وسنبحث الآن الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف بين البلدان التي لا تتبع قاعدة الذهب . دعنا نفترض أن التجارة حرة بين ألمانيا وإنجلترا ، وأن النقود المتداولة فيهما هما المارك الورقي والجنيه الإنجليزي الورقي ، وأن كلا من التقدين لا يستند علي أى غطاء ذهبي . فكيف يتحدد سعر الصرف بين المارك والجنيه الإنجليزي في هذه الحالة ؟ (١)

إذا كان الطن من الفحم يباع بخمسين في إنجلترا ، وكان الطن من نفس هذا الفحم يباع بثماني ماركات في ألمانيا ، وكانت هذه الساعة حرة لتصدر وتستورد في كلا البلدين ، فمن الواضح أن سعر الصرف يتحدد في هذه الحالة على أساس ١ جنيه إنجليزي لكل ٤ ماركات ، لأنه لو استطاع بعض الأفراد أن يحصلوا على ٦ ماركات عوضاً عن جنيه إنجليزي واحد لأغرى ذلك بعض الناس في ألمانيا على شراء الطن من الفحم الألماني بثماني ماركات ليبيعه في إنجلترا بخمسين ، وبتحويلهم لهذين الجنيهين إلى ١٢ ماركاً يخونون ربحاً قدره ٤ ماركات (مع إهمال نفقة نقل الفحم من ألمانيا إلى إنجلترا) .

نفرض أن سعر الصرف قد حدد على أساس ماركين لكل جنيه إنجليزي واحد ، ففي هذه الحالة يصبح من صالح أى شخص في ألمانيا أن يحول ٤ ماركات إلى جنيهين إنجليزيين ويشتري بهما طناً من الفحم الإنجليزي ويبيعه في ألمانيا بثماني ماركات ، لأنه في هذه الحالة يحصل علي ربح قدره ٤ ماركات .

وفي أية حالة من الحالتين السابقتين ، نجد أن عدد الناس الذين يرغبون في الارتفاع من هذه الفرصة النادرة يزداد بسرعة كبيرة ، وهو الشيء الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن ورجوع الصرف بين الجنيه والمارك إلى السعر الذي يقرره مستوى الأثمان النسبي في إنجلترا وألمانيا (بالنسبة للسلع التي تتداول بين البلدين) (٢)

(١) راجع هيكر في كتابه «السياج الاجتماعي» صفحة ١٣٩ .
(٢) أى أن المنافسة بين الألمان في الحصول على الفحم الإنجليزي تعمل على ارتفاع ثمنه ، كما أن زيادة طلب الجنيه الإنجليزي في ألمانيا تعمل على ارتفاع سعره بالنسبة للمارك .
وقارن برشيان في كتابه القيم « التضخم » وأيضاً هوبل في كتابه « التجارة الخارجية »

وإذا رجعنا للحالة الأولى مرة ثانية ، لوجدنا أن الفحم ينقل من ألمانيا إلى إنجلترا فإذا استمرت هذه العملية على مجال واسع ، لأرتفع ثمن الفحم في ألمانيا وانخفض في إنجلترا . أما بالنسبة للحالة الثانية ، فإن الفحم يصدر من إنجلترا إلى ألمانيا . فإذا استمرت هذه العملية على مجال واسع ، لأرتفع ثمن الفحم في إنجلترا وانخفض في ألمانيا . ويفهم مما تقدم أن قيمة الجنيه الإنجليزي بالنسبة للمارك ، وقيمة المارك بالنسبة للجنيه الإنجليزي ، سوف يستمران في التقلب حتى يبلغ التوازن عند اختفاء « ربح الصرف » ، أى عند ما يصبح لأية وحدة من التقدين نفس القوة الشرائية في كلا البلدين . وبالنسبة للمثل السابق ، نجد أن نقطة التوازن هي جنيه إنجليزي واحد لكل أربع ماركات ، وذلك لأن أى القيمتين تشتري نصف طن من الفحم في أية دولة من الدولتين .

وقد أهملنا فيما تقدم مسألة « تكاليف النقل » ، وهو الشيء الذى لا يجب علينا إهماله . فإذا كلفنا نقل الطن من الفحم — الذى يباع فى ألمانيا بمائى ماركات — من ألمانيا إلى إنجلترا أربع ماركات فوق ثمنه ، ففى هذه الحالة لا ينقل الفحم إلى إنجلترا حتى لو استطاع مصدري الفحم الألمان أن يشتروا الجنيه الإنجليزي بستة ماركات فقط ، وعلى ذلك فإن نسبة الاستبدال قد تبتعد عن نقطة التوازن بمقدار تكاليف النقل . لنفرض الآن أن مستوى الأمان العام بقى ثابتاً فى إنجلترا فى حين أنه قد ارتفع إلى الضعف فى ألمانيا ، فإذا يحدث ؟ من الواضح أن عملية شراء الفحم فى إنجلترا بثمان قدره ٢ جنيهه للطن ويبيعه بثمان قدره ١٦ مارك فى ألمانيا تستهوى الكثيرين وتصبح أكثر ربحاً ، لأنه عند نسبة التبادل القديمة كان ثمن بيع الجنيهين الإنجليزيين هو ثمانى ماركات . فإذا أهملنا تكاليف النقل ، لحصل التاجر الألمانى الذى يشتري الفحم الإنجليزي بعد أن ارتفعت الأسعار فى بلده إلى النصف على نسبة من الربح معدتها ١٠٠/٠ . ولكن نسبة الربح هذه تعزى الكثيرين على القيام بهذه العملية ، فترفع قيمة الجنيه الإنجليزي بالنسبة للمارك ويستمر فى الارتفاع — لشدة المنافسة — إلى أن تصبح قيمته بالماركات ضعف القيمة التى

كانت له قبل ارتفاع مستوى الأثمان العام في ألمانيا . وعند ذلك يصل سعر الصرف بين البلدين إلى نقطة التوازن . والتذبذب عن نقطة التوازن هذه محتمل لوجود نفقة النقل .

وما تقدم شرح مختصر للقوى التي تعمل على تثبيت سعر الصرف بين البلدين التي لا يستند قدحها على أي غطاء معدني . ومع أن نظرية تعادل القوة الشرائية قد سهلت لنا فهم هذه المسألة ، إلا أنها لا تعتبر صحيحة إلا في أحوال خاصة على الأقل من ناحية ذلك التعادل الذي يتم أوتوماتيكياً بالنسبة لتقلبات سعر الصوف بين أية دولتين . ولا تعتبر هذه النظرية صحيحة إلا في حالة حرية التجارة وبالنسبة للسلع التي تباعها وتشترها الدولتين في نفس الوقت . وقد قل كاسل في كتابه « النقود والصرف الخارجي بعد سنة ١٩١٤ » ، إذا وضعت العراقيل أمام التجارة القائمة بين دولتين بقدر أكبر في ناحية عنه في ناحية أخرى ، فإن نقد الدولة التي عرقلت صادراتها بنسبة أكبر تنخفض في الدولة الأخرى إلى ما هو دون تعادل القوة الشرائية .

والعوامل الأخرى التي تدعو إلى الانحراف عن تعادل القوة الشرائية تشمل بيع نقد الدولة بأي ثمن يستطيع الحصول عليه في البلد الأجنبي لسداد دين عليها . وكذلك ، بينما أن تعادل القوة الشرائية أساسه مستوى الأثمان العام في داخل الدولة فإن الطلب الأجنبي على نقد هذه الدولة لا يمت إلا إلى السلع التي صدرت ، فإذا كانت أثمان هذه السلع قد ارتفعت بالنسبة لأثمان السلع التي تستهلك محلياً ، فإن نقد هذه الدولة يصبح أقل قيمة بالنسبة للتاجر الأجنبي الذي يرغب في استعماله لشراء السلع التي تستهلك محلياً . وعلى ذلك ، فإن قيمة نقد هذه الدولة في سوق الصرف الخارجية يصبح أقل من تعادل القوة الشرائية .

والفرقة بين سلع الصادر والسلع التي تستهلك محلياً ليست سهلة : فالشيء الذي يعين بالدقة السلع التي يتجر فيها عالمياً بالنسبة للدول التي لا يستند قدحها على الرصيد الذهبي هو تغيرات سعر الصرف ، أما بالنسبة للدول التي تتبع قاعدة الذهب فإن هذه السلع يعينها مستوى الأثمان النسبي والتكاليف .

وحتى حينما يؤخذ مستوى الأمان في الحسبان ، فإنه من الصعب القيام بمقارنة مضبوطة للأسعار بين أى بلدين ، وذلك لأن الناس فى الأمكنة المختلفة يوزعون دخولهم بطرق مختلفة ، وفى رأينا أنه لا يمكن صياغة نظرية تعادل القوة الشرائية صياغة علمية صحيحة تقيها شر الإنتقادات إلا إذا صيغت كالآتى : إذا ارتفعت الأسعار فى الدولة — فى مدة معينة من الوقت — بنسبة أكبر من نسبة ارتفاعها فى الدولة ب — مع بقاء الأشياء الأخرى على ما هى عليه — فإن قيمة نقد الدولة بالنسبة لنقد الدولة ب ينخفض بنسبة ارتفاع الأسعار فيها .

قاعدة الذهب والتوازن

وإذا اتبعت الدول قاعدة الذهب بدون أن تعرقل عملها ، لتحت التقلبات الضرورية لسعر الصرف بطريقة آلية (١) . ولتأخذ مثلاً لذلك حالة إنجلترا قبل الحرب الماضية . فى ذلك الوقت تعدت قيمة البضائع المستوردة قيمة البضائع المصدرة — بما فى ذلك الواردات والصادرات المنظورة — فأصبح سعر الصرف فى غير صالح هذا البلد ، أى أن قيمة نقده قد انخفضت بالنسبة للنقد الأجنبى . وقد أدى ذلك إلى ارتفاع ثمن الكمبيالات الأجنبية المعروضة فى سوق لندرة المالىة مما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار الواردات وقلة الطلب عليها . وفى نفس الوقت ، كان من نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات — من منظورة وغير منظورة — أن باع المصدرون الإنجليز الكمبيالات التى فى حيازتهم بأسعار أعلى من الأسعار التى كانوا يبيعونها به من قبل . وعلى ذلك فإن ارتفاع سعر الصرف فى غير صالح إنجلترا عمل على زيادة صادراتها وقلة واردتها . وبهذه الطريقة يعود التوازن مرة أخرى إلى ميزان التجارة

(١) أى إذا تدفق الذهب إلى إحدى الدول ، فإنه يعتمد عليها فى هذه الحالة أن تتخذ غطاء لكمية إضافية تصدرها من النقود . وقد لا تحافظ بعض الدول على هذا المبدأ بالرغم من اتباعها لقاعدة الذهب . فقد « يعتم » البنك المركزى ذلك العرض الإضافى من الذهب فيمنعه من أن يصبح نواة لتوسع نقدى جديدي داخل حدود بلده . ومثل هذا الاجراء متحد من عمل قاعدة الذهب . راجع « عناصر علم الاقتصاد » صفحات ٤٦٦ — ٤٦٨ تأليف نوماس .

الكلى — الذى يعد اختلاله السبب الرئيسى فى ارتفاع سعر الصرف فى غير صالح إنجلترا .

أما إذا كان إستهلاك النقد الإنجليزى كبيراً — أى إذا كانت قيمته قد انخفضت انخفاضاً كبيراً بالنسبة للنقد الأجنبى — بحيث يتعذر تعديله بالكيفية السابقة وحدها ، فإن الذهب يبدأ فى الخروج من إنجلترا إلى الدول التى تتعامل معها . وفى هذه الحالة يتجه على البنك المركزى (بنك إنجلترا) أن يرفع سعر فائدة القروض ويقبض يده بعض الشيء عن الإقراض ^(١) . ويؤدى تحديد الائتمان بهذه الطريقة إلى انخفاض الأثمان وبالتالى الأجور ، فتصبح السوق الإنجليزية بعد انخفاض مستوى الأثمان العام فيها أقل جاذبية للمصدرين الأجانب . فى حين أن انخفاض تكاليف الانتاج فى هذا البلد يزيد من ميزته على غيره من المنافسين فى الأسواق الخارجية . وعلى ذلك تقل كمية الواردات وتزيد كمية الصادرات ^(٢) والعكس يحدث فى الدولة أو الدول التى يتدفق إليها الذهب . فتدفع الذهب لعمل

(١) ويتبع البنك المركزى إحدى طريقتين أو كليهما لاعادة التوازن إلى ميزان الدفع :
فالأولى هى رفع سعر خصم الكيبيالات . ولهذا العمل تأثير مضاعف : ١ — يتوانى الناس فى خصم الكيبيالات التى فى حيازتهم ، فيقل حجم الائتمان فى البلد ، أى أن كمية النقود تقل مما يدعو إلى انخفاض الأثمان فى الداخل عنها فى الخارج . وعلى ذلك يحجم السكان فى داخل هذا البلد عن شراء السلع الأجنبية التى تنتج فى بلدكم كما أن الأجانب يستوردون هذه السلع من هذا البلد ، وهذا ما يؤدى إلى تعديل ميزان الدفع فى صالح هذا البلد .
٢ — لا يحاول الأجانب سحب الأموال التى لهم من هذا البلد ، بل أنهم يرسلون أموالاً إضافية لتستثمر هناك بسعر الفائدة المرتفعة ، وهذا ما يساعد على إعادة التوازن إلى ميزان الدفع .
والثانية هى اتباع سياسة السوق المفتوحة . فيلجأ البنك المركزى فى هذه الحالة إلى طرح ما عنده من سندات فى السوق . فيشتريها الأفراد ويدفعون ثمنها شيكاتاً على بنوكهم الخاصة . وحيث أن البنوك تحتفظ بأرصدها فى البنك المركزى الذى هو بنك البنوك فإن هذا البنك الأخير يخضع قيم هذه الشيكات من أرصدة البنوك فإذا تم هذا الاجراء ، فإن البنوك تقل ما تنتفعه من اعتمادات بما يساوى ٥ : ٨ أمثال المبلغ الذى يبعث به السندات . وعلى ذلك يتكش حجم الائتمان فى البلد مما يؤدى بدوره إلى انخفاض الأثمان فتصبح السلع الوطنية أرخص من السلع الأجنبية ، فيكف سكان هذا البلد عن استيراد بعض هذه الأصناف ، كما أن الأجانب يبدأون فى استيراد هذه الأصناف . وعلى ذلك فإن هذه السياسة تساهم فى توازن ميزان الدفع .

(٢) وهذا ما يطلق عليه اسم « الاستهلاك النقدي لتبادل » . فإذا كانت الدولة =

على ارتفاع الأسعار ، فتتكشف كمية الصادرات وتزيد كمية الواردات ، ويتحول سعر الصرف تدريجياً إلى صالح إنجلترا مما يؤدي إلى رجوع ذهبها إليها مرة أخرى ، وبذلك يعود الصرف إلى نقطة التوازن العادية .

ولارتفاع معدل الفائدة وحده أثر كبير في تعديل سعر الصرف . حينما يصبح معدل الفائدة في إنجلترا أكثر ارتفاعاً من مثيله في المراكز المالية الأخرى ، فإن رؤوس الأموال تجذب إلى سوق لندرة المالية حيث العائد المرتفع . فارتفاع معدل الفائدة النسبي يجذب الذهب من الخارج كما أنه يؤثر كذلك على سعر الصرف من ناحية الائتمان ، فإذا زاد ما تستورده إنجلترا من فرنسا على ما تصدره الأولى للثانية وارتفع معدل الفائدة في لندرة عن مثيله في باريس ، لأغرى ذلك الكثيرين من المصدرين الفرنسيين على ترك الأموال المستحقة لهم قبل المستوردين الانجليز لتستثمر في سوق لندرة المالية حيث العائد المرتفع . وطلما أن هذه المبالغ المستحقة لاتسحب ، فإنه لا يصبح لها أى تأثير على سعر الصرف ، ولكن معالجة مسائل الصرف بزيادة معدل الفائدة علاج مؤقت ، مثلها في ذلك مثل القروض الطويلة الأجل التي تعقد لنفس الغرض .

وقد نجحت قاعدة الذهب حتى سنة ١٩١٤ في الحد من التقلبات الشديدة لسعر الصرف ، ولو أن بعض الكتاب الحديثين يشكون فيها إذا كانت نتائجها العملية قد

== متبعة لقاعدة الذهب وكانت تعاني من البطالة الشديدة مثلاً ، فإنها قد تلجأ إلى تخفيض ما تشمله وحدة نقدها الأهلي من الذهب . فإذا لم تلجأ الدول الأخرى التي تتبع قاعدة الذهب إلى استعمال هذا السلاح ، فإن حركة الصادرات في الدولة التي اتبعت هذه الطريقة تزداد في حين أن وارداتها تنقص وذلك ما يؤدي إلى معادلة ميزان الدفع . فإذا فرضنا مثلاً أن كثيراً من الدول ومن ضمنها مصر تتبع قاعدة الذهب ، وكان ميزان الدفع في غير صالح مصر ، فإذا لجأت مصر إلى اتباع سياسية الاستهلاك النقدي التبادلي وخفضت مقدار ما تشمله وحدة نقدها الأهلي من الذهب إلى النصف مثلاً لازدادت قيمة صادراتها وقلت قيمة وارداتها : ١ — إذ أن المستهلك المصري في هذه الحالة يدفع ضعف الثمن الذي كان يدفعه من قبل ، في الحصول على السلع المنتجة في البلدان الأجنبية التي لم تخفض قيمة نقدها والتي تتبع قاعدة الذهب ٢ — ويصبح من صالح المستهلك الأجنبي الذي يعيش في البلد الذي يتبع قاعدة الذهب شراء السلع المصنوعة في مصر ، لأنه يستطيع أن يشتريها في هذه الحالة بنصف الثمن الذي كان يشتريها به من قبل ، فارن تود في كتابه « علم الاقتصاد للطلبة المصريين »

شابهت ماتصفه المبادئ النظرية (١)، وعلى رأس الحديثين جريجورى وفان دورب. وقد افترضنا في شرحنا السابق للكيفية التي يتعدل بها سعر الصرف من تلقاء نفسه في حالة اتباع معظم الدول لقاعدة الذهب توافر عدة شروط، فقد افترضنا غياب كل ما يعرقل سير التجارة بين الأمم، ودخول وخروج الذهب بدون قيد ولا شرط، وأن أى تغير في كمية الأموال المتداولة ينعكس أثره في التوغل الأمان والأجور. وقد توافرت جميع هذه الشروط تقريباً في المدة التي سبقت الحرب الماضية في حين أنها لم تتوافر بنفس الدرجة في المدة ما بين الحربين — فأثمان بعض السلع والأجور عامة قعدت جزءاً من المرونة التي كانت لها قبل الحرب العالمية الأولى، وهو الشيء الذي يعوق التناسق السريع بين الدخول النقدية بجميع أنواعها وبين الظروف الاقتصادية المتغيرة، والذي يعرقل فعل قاعدة الذهب.

النقد الورقي والتوازن.

كل ما قيل عن الكيفية التي يتعدل بها الصرف حينما تتبع قاعدة الذهب غير المقيدة يمكن أن يقال كذلك حينما تتبع الدول نظام النقد الورقي الذي لا يستند على أى غطاء معدنى، ولو أنه توجد بعض الاختلافات الرئيسية. ويصعب أن يتحقق تغير مستوى الأثمان ورجوع سعر الصرف إلى حالة التوازن في الدول المختلفة حينما تصبح حلقة الاتصال سلعة (أو عدد معين من السلع) بدلاً من الذهب. فالذهب سلعة مقبولة في جميع البلدان وفي جميع الأوقات — في الأحوال العادية على أقل تقدير. ولا تعتبر الأمثلة التي ضربت عن الفحم فيما سبق صحيحة من الوجهة النظرية إلا في حالة غياب العوامل العائقة، وعلى ذلك فإن صحة نظرية تعادل القوة الشرائية تتوقف على توافر شروط معينه.

وأول العوامل العائقة التي تجعل سعر الصرف السوق يختلف كثيراً عن سعر التوازن أو سعر تعادل القوة الشرائية، هو أن القيمة الحالية للعملة الورقية تحكم إلى حد ما بآراء الناس عن احتمال تغيرها في المستقبل. فإذا كان الاعتقاد عامة هو

(١) قارن جريجورى في كتابه المستوى الذهبى وأثره في المبادلات الدولية

أن قيمتها المستقبلية سوف ترتفع عن قيمتها الحالية . لكان ذلك داعياً إلى ارتفاع قيمتها في الحال ، والعكس صحيح . وسنحاول شرح ما تقدم بعبارة أخرى : قد لا يكون لسعر الصرف بين أي بلدين لا تستند عملتيهما على أى غطاء معدنى إلا علاقة غير مباشرة مع مستوى ثمنيهما النسبي ، كما أنه قد يحدد تبعاً للسياسة النقدية لحكومتيهما أو لبنكيهما المركزيين . وعلى ذلك فإن عامل المضاربة يؤثر في سعرى صرف هذين البلدين ، وهو الشيء الذى ليس له وجود في حالة اتباع قاعدة الذهب .

وثانى العوامل العائقة — وهو العامل الذى تفاضينا عنه في مثل الفهم بين ألمانيا وإنجلترا — هو التغير في حدة طلب واحد من الدولتين على منتجات الدولة الأخرى . ففي حالة اتباع قاعدة الذهب ، نجد أنه إذا رغبت إحدى الدول رغبة شديدة في منتجات دولة أخرى ولم يكن هناك ما يحتم على الدولة الأخيرة شراء بضائع الدولة الأولى ، فإن خسارة الذهب في الدولة ذات الطلب الملح تستمر حتى ينخفض مستوى الأمان العام فيها إلى ذلك الحد الذى يجعل سلعها مرغوباً فيها في الدولة الأخرى . وهذا يعنى بعبارة أخرى أن مستوى أمانها ما كان لينخفض عما هو عليه لولا تغير الطلب على سلعها . أما بالنسبة للنقد الذى لا يستند على غطاء معدنى فإن الحالة تختلف ، وذلك لعدم وجود مثل هذه العلاقة المباشرة بين النقد المتعدد ، وفي هذه الحالة يتغير الصرف في غير صالح الدولة ذات الطلب الملح ونسبة أكبر مما يتطلبه اختلاف مستوى الأمان في البلدين إذا رغبت في بيع بضائعها وتحديد طلبها على منتجات الدولة الأخرى .

فلا يعد إذاً سعر تعادل القوة الشرائية السعر الحقيقي للتوازن إلا إذا توافرت شروط معينة قلما تتوافر في الحياة العملية .

قاعدة الذهب والورق

وسنبحث الآن الحالة التى تتبع فيها إحدى الدول قاعدة الذهب وتتبع أخرى نظام النقد الورقى الذى لا يستند على غطاء معدنى ، وسنفرض أن فرنسا تمثل

الدولة الأولى . وأن إنجلترا تمثل الدولة الثانية . فتحكم نسبة التبادل بين الجنيه والفرنك في هذه الحالة بتغير الأثمان الورقية والدخول في إنجلترا بالنسبة لتغير الأثمان الذهبية والدخول في فرنسا . فإذا بقيت الأثمان الذهبية والدخول في فرنسا ثابتة ، بينما ارتفعت الأثمان الورقية والدخول في إنجلترا ، فإن الصرف يتحول ضد إنجلترا أو على الأقل يصبح أقل موافقة لها . فإذا استمرت الأثمان الورقية في الارتفاع ، ولم يطرأ على الأثمان الذهبية أى تغيير لازداد الفرق بين سعرى الصرف القديم والجديد . وكلما ازداد الفرق كلما انخفضت قيمة النقد الورق بالنسبة للذهب ، أى أن الجنيه الانكيزى في هذه الحالة يشتري عدداً من الفرنكات أقل من العدد الذى كان يشتريه منها من قبل (أو أن الفرنك يشتري عدداً من وحدات النقد الانجليزية أكبر من العدد الذى كان يشتريه من قبل) .

ولا يؤدي ارتفاع الأثمان الورقية الانجليزية إلى تغير سعر الصرف في غير صالح إنجلترا إذا ارتفعت الأثمان الذهبية بنسبة أكثر من نسبة ارتفاعها — إذ في هذه الحالة تزداد عدد الفرنكات التى يشتريها الجنيه — وبالعكس ، فقد تنخفض الأثمان الانجليزية ، ومع ذلك لا يشتري الجنيه إلا عدداً أقل من الفرنكات ، وذلك في الحالة التى تنخفض فيها الأثمان الفرنسية بنسبة أكبر .

وحينما تتبع إحدى الدولتين قاعدة الذهب ولا تتبعها الدولة الأخرى ، فإن سعر الصرف في هذه الحالة تحدده السياسة النقدية للبلد الثانى ، وسير الأثمان النقدية (١) . وما زالت المزايا النسبية لقاعدتى الذهب والورق — للتجارة الخارجية — موضع بحث الاقتصاديين . وتعتمد قوة أى نظام ، أولاً وقبل كل شئ ، على الروح التى تنفذ بها . فلكى يصبح عمل قاعدة الذهب فعالاً ومشعراً فإنه يتعين على الدول التى تحصل على الذهب أن تسمح بأخاذه رصيذاً لا ئتمان جديد ، وبهذه الطريقة ترتفع فيها الأسعار ، كما أنه في نفس الوقت يتعين على الدول التى تفقد الذهب أن تعمل

(١) فقد تعمدت الدولة إلى اتباع سياسة تضخمية أو اتباع سياسة انكماشية ، وفى كلا الحالتين تتغير نسبة مستوى الأثمان داخلياً إذا ما قورنت بميلاتها الخارجية قبل اتباع أية واحدة من هاتين السياستين . قارن « التبادل الخارجى » تأليف وليم سبولدنج صفحات ١٠٣ - ١٠٩ .

على انكماش الائتمان بها ، وبهذه الطريقة تنخفض الأسعار فيها . ولكنه حينما يصبح عمل قاعدة الذهب فعالاً ، فإن سعر الصرف بين الدول المختلفة لا يمكنه أن يتقلب إلا في حدود ضيقة . ولم تبلغ قاعدة الذهب حد السكالم بعد ، وذلك لأنها لا تعمل على تعديل ميزان الدفع بسرعة . حقاً أنها تستطيع ذلك ، ولكن ببطء وبطريق غير مباشر . ومع ذلك ، فإن هذا العجز يمكن التغاضي عنه نظراً للميزة الكبرى التي تحققها هذه القاعدة ، ألا وهي وجود نقد ثابت^(١) .

أما في حالة اتباع نظام العملة الورقية ، فإن ميزان الصادرات والواردات يعدل بسرعة بواسطة الصرف الخارجي . فإذا كانت هناك زيادة في الواردات فإن النقد (الذي لا يستند على غطاء ذهبي) ينخفض بسرعة بالنسبة لنقد البلدان الأخرى ، وينقلب سعر الصرف بسرعة ضد هذا البلد الذي استورد أكثر مما صدر . فالواردات تصبح حالاً أعلى ثمناً ، والصادرات تصبح حالاً أقل قيمة ، ويتم التعديل بسرعة بين الصادرات والواردات . ولكنه مع كل تغير في مستوى الائتمان النسبي ، يتقلب الصرف تقلباً حاداً وتصبح التجارة مغامرة ، وذلك لعدم استطاعة أي شخص أن يتنبأ عن المستوى المضبوط للصرف بعد شهر أو اثنين ، ولا يتحتم أن تنخفض قيمة النقد الورقي في حالة حدوث التضخم ، وهذا ما أثبتته التجارب بالنسبة لنقد دول أوروبا الوسطى أثناء سني الحرب الماضية . فالإدارة الحازمة تستطيع أن تتخذ من تقلبات سعر الصرف . ولكن بما أن ذلك يعتمد على العامل الإنساني ، وعلى سياسة الحكومات النقدية (في حالة اتباع نظام النقد الورقي الذي لا يستند على غطاء معدني) فإن المقارنة تعطي الميزة لقاعدة الذهب أو على الأقل لشكل معدل من هذه القاعدة

اضطراب التوازن الخارجي

تكلمنا فيما سبق عن أثر تغير طلب واحدة من الدول علي حاصلات دولة

(١) هذا عند ما تقارن نظام الذهب بنظام الأوراق النقدية . أما إذا اتبع النقد العالمي فإنه يحقق جميع المزايا التي يحققها نظام الذهب ، وفي نفس الوقت يتفادي كثير أضرار المساويء التي لا تفادها قاعدة الذهب ، ومثل ذلك الاستهلاك النقدي التبادلي الذي أشرنا إليه من قبل .

أخرى . ونظراً لأهمية هذا الموضوع سنتكلم عنه هنا بشيء من التفصيل . فإذا اتبعت كلتا الدولتين : أ ب قاعدة الذهب ، فإن إنكماش طلب الدولة أ على حاصلات الدولة ب يؤثر على هيكل الأمان والدخول في الدولة الأخيرة ، وذلك لأن الصرف لا يمكن أن يتعدى نقطة معينة من غير أن يؤدي ذلك إلى خسارة الدولة ب لجزء من احتياطيها الذهبي .

وإذا اتبعت قاعدة الذهب ، فإن الصرف لا يتقلب إلا في حدود معلومة ، وعلى ذلك فإن التعديل المنتظر لا بد أن يؤدي حتماً إلى انخفاض الأمان والدخول في الدولة ب انخفاضاً كبيراً . هذا مع فرضنا أن عوامل الإنتاج المستخدمة في صنع السلع المستهلكة محلياً وضع السلع الصادر تحصل على عائد واحد ، وأن صناعات الصادر تخضع لقانون ثبات الغلة . وكلما كانت الدولة ب صغيرة إذا ما قورنت بالدولة أ ، كلما كان انخفاض الأمان والدخول فيها كبيراً .

أما في الحالة التي يتبع فيها النقد الورقي الذي لا يستند على غطاء معدني ، فإنه يحتمل ألا يتغير هيكل الأمان والدخول في كل من الدولتين أ ب ، لأن التعديل في هذه الحالة سوف يتم عن طريق تحول سعر الصرف في غير صالح الدولة ب .

وقد فرضنا فيما سبق أن طلب الدولة ب على حاصلات الدولة أ يبقى ثابتاً . ففي هذه الحالة تستورد الدولة ب أكثر مما تصدر . وبما أن طلب الدولة أ على حاصلات الدول ب يتأثر بمستوى أمان سلع الصادر في هذه الدولة الأخيرة ، فإنه يشترط لبلوغ التوازن مرة أخرى أن ينخفض مستوى أمان سلع الصادر في هذه الدولة ب عما هو عليه . فإذا قررت الدولة ب أن تستورد من سلع الدولة أ ما يعادل نفس القيمة التي كانت تستوردها بها قبل تغير طلب الدولة أ على منتجاتها لتعين عليها أن تدفع زيادة الواردات عن الصادرات « بتصدير الذهب » . وخروج الذهب من الدولة ب يؤدي إلى إنكماش حجم الائتمان وإلى انخفاض الأسعار . وعندما ينخفض مستوى الأمان العام إلى حد معين ، يزداد حجم صادراتها إلى الدولة أ . وفي حالة اتباع النظام النقدي الذي لا يستند على غطاء

ذهبي ، تنخفض قيمة نقد الدولة ب في الدولة ا إذا انخفض الطلب ، وفي هذه الحالة تشتري كمية معينة من نقد الدولة ا كمية من سلع الدولة ب أكبر من الكمية التي كانت تشتريها قبل انخفاض طلبها على نقد الدولة ب . وبعبارة أخرى ، فإن تغير سعر الصرف في غير صالح الدولة ب يعمل على انخفاض أسعار السلع الصادر بها انخفاضاً غير مباشر ، بينما أن فقدتها للذهب في حالة اتباعها لقاعدة الذهب يعمل على انخفاض أسعار جميع سلعها بطريق مباشر .

وفي الظروف العادية وفي حالة حرية التجارة ، يوجد ميل عام نحو التوازن ، سواء أ كانت قاعدة الذهب هي المتبعة أم نظام النقد الورقي الذي لا يستند على أى غطاء معدنى . وفي المدة القصيرة ، وفي ظل النظام النقدي الورقي ، يستطيع معالجة الحلل الذي يصيب ميزان الدفع بدون أن ترتفع الأثمان والدخول النقدية ، ذلك الارتفاع الذي تصل إليه إذا اتبعت قاعدة الذهب . ولا يعنى ذلك أن الدولة لا تخاف عاقبة تغير سعر الصرف في غير صالحها إذا لم تكن متبعة لقاعدة الذهب ، وذلك لأنه إذا لم يتحقق التوازن بسرعة وتأخر لأى سبب من الأسباب ، فإن انخفاض قيمة صادراتها (بالرغم من أن ذلك الانخفاض يؤدي إلى كبر حجم الصادرات) له رد فعل ضار على مستوى الأثمان والدخول في الزمن الطويل . وعلاوة على ذلك فإن تقلبات سعر الصرف تجعل التجارة الخارجية ضرباً من القامرة ؛ لأن المصدرين في هذه الحالة يصبحون تحت رحمة الأقدار فلا يصبح لهم علم بما سيحصلون عليه من نقود ثمناً لسلعهم التي يصدرونها إلى الخارج

وقد يخل التوازن أيضاً من ناحية العرض . لنفرض مثلاً أنه نظراً للتقدم الفني قد انخفضت تكاليف الإنتاج انخفاضاً كبيراً في الدولة ا ، فذلك الانخفاض يعد بمثابة إعانة لتجار الصادر في هذا البلد ، وهو الشيء الذي يؤدي إلى كبر حجم الصادرات ، وتأثير ذلك الحدث على نسبة الصرف بين البلدين تقررهِ مرونة طلب كل واحدة من الدولتين على حاصلات الدولة الأخرى . فإذا كان طلب الدولتين غير مرن ، فإن تغير نسبة الصرف قد تعدى تغير نسبة تكاليف الإنتاج في البلدين . وفي هذه الحالة تنخفض الدخول والأثمان نسبياً في الدولة ا . أما إذا كان طلب كل (• التجارة)

من الدولتين المرب على منتجات كل واحدة منهما مرناً ، فإن العكس يحدث ، وذلك لأن قدرة الدولة ا على تصدير كمية أكبر من منتجاتها بشروط ملائمة يبق لها ميزة انخفاض تكاليف إنتاجها

ولا يتم التوازن أيضا إذا تغيرت نسبة الاستثمارات الخارجية . فقد تقرر الدولة ا مثلاً زيادة استثماراتها في الدولة ب أو العكس ، وفي كلا الحالتين يحتل ميزان الدفع مما يدعو إلى ضرورة رجوع الحالة إلى ما كانت عليه بنفس الطرق التي بحثناها في هذا الفصل . فإذا عقدت الدولة ا قرضاً للدولة ب ، فإنه يتحتم — لكي يتم تحويل مقدار القرض من الدولة الدائنة إلى الدولة المدينة — أن تصبح منتجات الدولة ا رخيصة نسبياً ومنتجات الدولة ب غالية نسبياً . وذلك يعني — كما رأينا من قبل — ضرورة تعديل سعر الصرف بين الدولتين إذا كانتا غير متبعيتين لقاعدة الذهب . أما إذا كانتا متبعيتين لقاعدة الذهب ، فإنه لا بد في هذه الحالة من تغير هيكل الأثمان والدخول في البلدين . ويسهل علينا فهم ذلك إذا تذكرنا أن القرض إما أن يكون ذهباً ، وإما أن يكون بضائع ، فإذا كانت الدولتان متبعيتين لقاعدة الذهب وعقدت الدولة ا قرضاً للدولة ب فأرسلت إليها الذهب ، فإن الأثمان والدخول تنخفض في الدولة ا (التي خرج منها الذهب) . وفي معظم الأحوال لا يعنى القرض أكثر من إرسال البضائع من الدولة الدائنة إلى الدولة المدينة ، فيتحم على الدولة الدائنة أن تزيد من قيمة صادراتها للدولة المدينة بما يعادل مقدار القرض . ولا يتم هذا إلا إذا شجعت الدولة المدينة على زيادة مشترياتها من الدولة الدائنة ، وفي نفس الوقت تعرقل مساعي الأفراد في الدولة الدائنة لشراء بضائع الدولة المدينة (١) . ويمكن تحقيق ذلك إما بتخفيض

(١) وهذا ما يحدث فعلاً . فمعظم الدول التي في حاجة إلى عقد القروض هي الدول الزراعية التي لا تعتبر متقدمة من الناحية الاقتصادية ، ومعظم الدول التي تقوم بعملية الاقتراض هي الدول الصناعية المتقدمة جداً من الناحية الاقتصادية . وعلى ذلك فإن هذه المشكلة (مشكلة دفع مبلغ القرض بضائع) قلما تعرقل إتمام الصفقة . أما حالة ألمانيا عقب الحرب الماضية فكانت تختلف عن ذلك وهو النقص الذي يفسر الصعوبة التي وجدت في الحصول على الأموال اللازمة لها والتي لم تملكها في هذا الوقت . فالألمانيا بلد صناعي متقدم جداً من الناحية الاقتصادية . وعلى ذلك فإن مقدار القرض كانت ترفض أن تأخذ عوضاً عنه —

مباشر لمستوى الأثمان في الدولة ١ عن طريق تصدير الذهب ، وإما بالسماح للصرف بأن يتحول إلى غير صالح الدولة ١ — إذا لم تكن الدولتان متبعين لقاعدة الذهب مما يؤدي إلى انخفاض ثمن سلع الصادر فيها بطريق غير مباشر . وفي كلا الحالتين تصبح الدولة اسواقاً جيدة للشراء وريئة للبيع (من وجهة نظر الدولة ب طبعاً) ويتحول الدولة إلى سوق رديئة للبيع ، ويظهر ذلك بوضوح تام في حالة عدم اتباع الدولتين لقاعدة الذهب ، لأنه طالما كان الصرف في صالح الدولة ب فإن أسعار سلعها تصبح أكثر ارتفاعاً في سوق الدولة بطريقة آلية .

ولا يتعارض هذا مع القول بأن ميزان التجارة الموافق يدل على أن الصرف الخارجي في صالح البلد . فهناك اختلاف بين الفرق الذي يظهر في ميزان الدفع كنتيجة لعقد قرض ، وبين الفرق الذي يعد نتيجة لظاهرة التبادل العادية ، إذ في الحالة الأولى لا يشترط أن يسد الفرق حالاً .

وحينما يسد القرض يتحول الصرف إلى صالح البلد الدائن (وينطبق ذلك أيضاً على الفترات التي تدفع فيها الفوائد) . ويتطلب تسديد القرض الكبير في حالة اتباع قاعدة الذهب تحويل هذه السلعة من الدولة المدينة إلى الدولة الدائنة وذلك لعدم استطاعة قلب سعر الصرف إلا في حدود معلومة .

وآخر ما يعرف بالتوازن هو التعريفية الجبركية التي تفرض على الواردات والإعانات التي تمنح للصادرات ، وأثر هذين العاملين يبلغ الغاية في الأهمية ، وعلى ذلك سنترك الكلام عنهما في هذا الموضع لتكامل عنهما تفصيلاً فيما بعد .

== البضائع التي تنجها البلدان الغنية ، لأن ألمانيا نفسها تنتج هذا النوع من البضائع . ومن الناحية الأخري كانت البلدان الدائنة لألمانيا ترفض في أحوال كثيرة الدفع عنها ، وذلك لأنها كانت نفسها تنتج نوع البضائع التي كانت ترغب ألمانيا في إرسالها إليها . وعلى ذلك طالت ألمانيا كثيراً لأقديون التعويضات حمت عليها تكوين ما يسمى « بفائض التصدير » لكي تتمكن من إرسال الذهب إلى الدول المستحقة للتعويض ، وبما أن الحواجز الجبركية زادت ارتفاعاً بعد الحرب الماضية ، فإن ألمانيا لم تقدر على تكوين هذا الفائض ، وبذلك ارتبكت أمورها المالية ، وتوقفت فيما بعد عن دفع ديون التعويضات . قارن بلير في كتابه « الاستقرار النقدي »

تقوية النقد في الاسواق الخارجية :

إن مسألة « تثبيت الصرف » قد اقتضتها ظروف الحرب الأولى . وبواسطة هذه الطريقة يصبح للنقد قوة شرائية في بعض الأسواق الخارجية أكبر من قوته الشرائية في داخل البلد الذي أصدرته . وقد اتبعت إنجلترا هذه الطريقة لتثبيت الصرف بينها وبين أمريكا من سنة ١٩١٦ إلى ١٩١٩ : ففي أثناء هذه المدة فتحت لإنجلترا الاعتمادات ضخمة في أمريكا ، وفي نفس الوقت بيعت في هذا البلد الأخير كميات كبيرة من الأوراق المالية الأمريكية التي كانت في حيازة الإنجليز . وقد استعملت هذه الاعتمادات بواسطة وكلاء الحكومة الإنجليزية في نيويورك في شراء جميع الكميات المسحوبة على لندرة التي لا يتعدى ثمنها ٤٧٦٥ دولاراً لكل جنيه إنجليزي واحد . وقد احتفظ بسعر الصرف هذا لمدة ثلاث سنوات ، وذلك بالرغم من أنه كان دون نسبة الذهب التي يشتمل عليها كالا النقدين ، بل دون الحد العادي لدخول الذهب في أمريكا ، وكان سعر الصرف (المثبت بطريقة صناعية) طول هذه المدة في صالح إنجلترا ، وهو الشيء الذي لا يحدث إلا في أوقات الحروب نظراً لارتفاع تكاليف نقل الذهب والتأمين عليه لخطر الغوصات .

وقد تطلب خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب (في سنة ١٩٣١) الرجوع مرة أخرى إلى اتباع هذه الطريقة لمنع التقلبات الحادة التي اتسابت في الصرف الخارجي . وفي سنة ١٩٣٢ فتح « حساب تثبيت الصرف » في بنك إنجلترا . ففي أوائل سنة ١٩٣٢ أدى اضطراب الأحوال المالية في البلدان الأجنبية إلى هروغ الذهب إلى لندرة وبذلك تحول سعر الصرف إلى صالح إنجلترا بدرجة كبيرة جداً . وفي نفس الوقت ما كان لاحد أن يتكهن بما سيحدث في المستقبل ، وعلى ذلك كان الاحتمال العكسي متوقفاً حدوثه في أية لحظة . فلمنع التقلبات الحادة في الصرف الخارجي ، ولوقف عمليات المضاربة في النقد الإنجليزي ، قررت الحكومة الإنجليزية تكوين احتياطي من الذهب والأوراق المالية الأجنبية في بنك إنجلترا . وكان الغرض من تكوين « رصيد تثبيت الصرف » هذا هو العمل على انسجام سعر الصرف بين إنجلترا وبين

البلدان التي ما زالت تتبع قاعدة الذهب (فرنسا وأمريكا) .

ويمكن تلخيص أهمية « رصيد تثبيت الصرف » في الآتي : حينما يرتفع سعر الصرف بين إنجلترا وأمريكا مثلاً ويصبح في غير صالح الدولة الأخيرة إلى حد كبير جداً ، يستعمل هذا « الرصيد » في شراء الدولارات وذلك للحد من ارتفاع سعر الصرف . . . ومن الناحية الأخرى إذا انخفضت قيمة النقد الإنجليزي بالنسبة للدولار انخفاضاً كبيراً ، فإن الدولارات التي في حيازة الإنجليز — وهي التي تكون رصيد تثبيت الصرف — تستعمل في شراء الكميات المسحوبة على إنجلترا أي تستعمل في شراء الجنيه الإنجليزي الذي انخفضت قيمته بالنسبة للدولار الأمريكي .
وهذه الطريقة يمكن الاحتفاظ بسعر الصرف بين إنجلترا وأمريكا — أو بين أي بلدين — في « منطقة التوازن » حتى يحين الوقت الذي يحسن فيه تثبيت التقدين نهائياً عند حد معين .

ومجرد معرفة وجود مثل هذا الرصيد والتأكد من أن النية متجهة إلى استعماله في هذا الغرض ، كاف لمنع المضاربات التي تؤثر على قيمة النقد سواء أكانت هذه المضاربات نحو الصعود أو نحو الهبوط (١) .

(١) وتشابه فوائد « رصيد تثبيت الصرف » The Exchange Equalisation Fund الفوائد التي تمنح من اتباع « سياسة سوق الصرف الاجلة » The Forward Exchange Market فلولا اتباع هذه السياسة الأخيرة لكانت حركة دخول وخروج الذهب شديدة حتى بين البلدان المنبثقة لقاعدة الذهب . ولشرح هذه الطريقة سنفرض أن على إنجلترا أن تدفع مبالغ كبيرة لألمانيا . في هذه الحالة يرتفع عن المارك بسرعة في سوق لندرة المانية ، كما أن سعر الجنيه الإنجليزي ينخفض انخفاضاً شديداً في سوق برلين المالية . وعلى ذلك تلجأ البيوتات المالية في إنجلترا إلى سحب كميات مالية على وكلائها في برلين . وبما أن هذه الكميات تتداول من شهر إلى ثلاثة شهور قبل أن تصبح مستحقة الدفع ، فإنه بهذه الطريقة يصبح في حيازة البيوتات الإنجليزية المالية مبالغ كبيرة من الماركات الألمانية لا يرجعونها إلى برلين لبعض الوقت . وبما أن عرض الماركات في لندن قد ازداد في الوقت الذي سحبت فيه هذه الكميات ، فإن سعر الصرف في برلين لا يرتفع بمثل ذلك القدر الذي كان يرتفع به لو لم تسحب هذه الكميات . وعليه فالتمتع في سوق الصرف الاجلة يعمل على استقرار سعر الصرف لبعض الوقت فيحد من مدى تقلباته .
قارن برشبان في كتابه « التضخم »

التعريف ورصيد ميزان الدفع

فصلت قاعدة الذهب في المدة ما بين سنة ١٩٣٥ وسنة ١٩٣١ فشلا تاما، وكان من جراء ذلك أن ظهرت آراء عدة لمعالجة ميزان الدفع غير الموافق عن طريق تحديد الواردات. وكان من رأى مستر كينز أن التعريف على الواردات تعيد التوازن بين رصيد ميزان الدفع الخارجى والاستثمارات الخارجية.

وما دامت قاعدة الذهب تؤدي عملها بنجاح، أى طالما سمحت البنوك المركزية لحركة دخول وخروج الذهب بالتأثير على الأمان وسعر الفائدة، ففي هذه الحالة لا يظهر أى اختلاف يذكر بين كمية الاستثمارات الخارجية ورصيد ميزان الدفع الخارجى (وهو زيادة جميع المدفوعات المستحقة للبلد من الخارج فى أية سنة عن المطلوب من البلد للخارج) (١). وقال مستر كينز: طالما أن قاعدة الذهب لا تؤدي وظيفة الكاملة، فإن صمام الأمان هذا يعتريه الخلل. وبما أن الميل العام فى الدولة المتقدمة كانجلترا مثلا يدل على أن سوق الاستثمار الداخلى يمتص مقادير أقل فأقل من الادخارات الداخلية، فإن كمية الأموال المستترة فى الخارج لابد أن تزداد تدريجياً وذلك لأن سعر الفائدة يميل إلى الانخفاض فى الداخل عنه فى الخارج (فى الدول الصغيرة الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية عن بلد كانجلترا مثلا)

(١) رصيد ميزان الدفع هو الفرق بين الجانبين الدائن والمدين. وقد عرفنا أنه قد يجوز أن يكون رصيد ميزان التجارة فى غير صالح إحدى الدول، بينما يكون رصيد ميزان الدفع فى صالحها (وذلك لوجود الصادرات غير المنظورة كما هو الحال بالنسبة لانجلترا مثلا). فإذا كان رصيد الدفع فى صالح بلد كانجلترا مثلا. فإن ذلك لا يجتم أن سعر الصرف سوف يصبح فى صالحها إذ قد تستثمر من أموالها فى الخارج مقداراً أكبر من الفرق بين الجانبين الدائن والمدين فى ميزان الدفع. وعلى ذلك يتضح بعض الكتاب بفرض التعريف الجزئية على البضائع الواردة إلى انجلترا لاعادة سعر الصرف إلى حالة التوازن. ولكن ذلك يضر بمصالح الدول الأخرى. فتضطرم الأخرى أن تقيم نظام الحماية. وعلى ذلك نرى أن التدخل الحكومى فى مثل هذه الحالة ضرورى. أى أن الحكومة تمنع الاستثمارات الخارجية حتى يعود سعر الصرف إلى حالة التوازن.

فعدم التوازن بين رصيد ميزان الدفع الخارجى وبين كمية الاستثمارات الخارجية لابد من ظهوره ، وذلك لأنه نظراً لجمود معدل الأجور (فى البلد المتقدم من الناحية الاقتصادية ، كإنجلترا والولايات المتحدة) فإن صناعات الصادر لا تحصل على الإعانة المثلثة فى انخفاض تكاليف الإنتاج . وعليه ، فإن البطالة الحادة لابد من أن تظهر . والحل الوحيد لهذه المشكلة (كما يرى مستر كينز) هو العمل على زيادة ميزان الدفع الخارجى (نعى رصيده فى هذه الحالة) بإقتصاص حجم الواردات بواسطة التعريف الجمركية .

وتوجد — حتى فى حالة اتباع قاعدة الذهب — عدة اعتراضات على ذلك الرأى . فبناء على ما تقدم ، لا يشترط أن تستمر هذه الجاذبية النسبية للاستثمارات الخارجية ، وذلك لأن البلد سوف يشعر ، إن عاجلاً أو آجلاً ، بمنافسة المقرضين الأجانب له فى الأسواق التى يستثمر فيها أمواله (وهى البلدان المتأخرة نسبياً من الناحية الاقتصادية) . وهذه المنافسة ستؤدى حتماً إلى انخفاض معدل الفائدة فى البلدان المقرضة . فلا ميزان الدفع الخارجى (رصيده طبعاً) ولا كمية الاستثمارات الخارجية ، مستقلان عن بعضهما تماماً فى تغيراتهما . فالأقراض للخارج يحد من القوة الشرائية فى الداخل ويحد من حجم الواردات ، بينما أن تحويل القوة الشرائية من الداخل إلى الخارج (أى فى حالة اتساع حرية التجارة وغياب التعريف) يحد من حجم هذه الواردات أيضاً ولكن بطريق غير مباشر .

فإذا فرضت الدولة تعريف على وارداتها ، وبقي الطلب على صادرات هذه الدولة بدون أن يطرأ عليه أى تغيير (أى إذا كان الطلب عليها غير مرن) ، فإن التعريف فى هذه الحالة يزيد (رصيد) ميزان الدفع الخارجى — ولكنه معها كانت هذه الحاجة قوية — ، الحاجة التى تحاول أن تثبت أن التعريف هو الوسيلة التى تصلح ميزان الدفع — فإنها تعتمد على فرض بقاء الأسعار ثابتة فى الدولة التى تفرض التعريف نظراً لجمود الأجور فيها ، كما أنها تعتمد على جمود سعر الصرف النسبى بين الدول المختلفة نظراً لاتباع قاعدة الذهب . ولكن هذه الحاجة تتلاشى حالاً حيناً تترك البلد قاعدة الذهب ، لأن التوازن فى هذه الحالة بين الصادرات والواردات يتم كما رأينا

سابقاً بتقلب الصرف الخارجى . فالخروج عن قاعدة الذهب يشجع الصادرات ، ولكن فرض التعريفة الذى ينقص من حجم الواردات يقف حائلاً دون تحقيق ذلك ، وتبعث الصعاب التى تحول دون التصدير مرة أخرى .

وما زال البعض يقول — حتى قيام الحرب الحالية — بضرورة التعريفة لإصلاح ميزان التجارة . وحجتهم فى ذلك أن إصلاح ميزان الدفع عن طريق تحول سعر الصرف إلى غير صالح الدولة (بواسطة الاستهلاك النقدي التبادلى مثلاً) لا يمكن أن يستمر إلى ما شاء الله ، وبذلك تصبح التعريفة فى نهاية الأمر ضرورية لوقف انخفاض قيمة النقد عن طريق تحديد كمية الواردات . ولرد على ذلك نقول إن ترك الصرف ليصل إلى مستواه الطبيعى لا يعنى أن قيمة النقد سوف تستمر فى الانخفاض فى الأسواق الخارجية حتى تبلغ الصفر ، لأن هذا لا يحدث إلا فى حالة استمرار تضخم النقد فى الداخل بسرعة كبيرة ، وهذا مالا يتصوره العقل خصوصاً بالنسبة لدولة كبيرة كإنجلترا مثلاً . فظلماً أن النقد لا يتضخم فى الداخل ، فإن أثر انخفاض سعر الصرف فى غير صالح البلد يشابه أثر ارتفاع سعر الخصم فى حالة اتباع قاعدة الذهب ، فالصادرات تزداد والواردات تقل . فجميع مزايا التعريفة تحققها التقلبات الحرة للصرف ، وفى نفس الوقت لا ينكش حجم التجارة الخارجية الكلى ، وهو الشئ الذى تؤاخذ عليه التعريفة . ولا يجب أن يعد كلامنا السابق حجة فى صالح تقلبات سعر الصرف الذى بينا مساوئه فيما تقدم إذ أن الغرض منه لا يتعدى تبيين مساوىء التعريفة كوسيلة لتعديل ميزان الدفع غير الموافق .

وللإعانات التى تمنح للصادرات التأثير العكسى الذى للتعريفة التى تفرض على الواردات . فبتشجيع الصادرات بطرق مفتعلة يزداد الطلب على المنتجات الأجنبية . ويتوقف أثر ذلك بالنسبة للصرف على مرونة طلب الدول المختلفة ، فإذا منحت الدولة (أ) إعانة لسلعة ما يعد الطلب عليها مرناً فى الدولة (ب) ، فإن واردات الدولة (أ) تزداد ، ويحصى المستهلكون بعض الفوائد — ولو أن ذلك لا يتم إلا على حساب جميع دافعى الضرائب — أما إذا فرضنا أن طلب الدولة (ب) غير مرناً تماماً ،

لاستولت الدولة (ب) على جميع اللزايا التي تحققها الاعانة ، لأن الدولة (ا) في هذه الحالة تكون قد أرسلت كمية أكبر من صادراتها إلى الدولة (ب) لكي تحصل على نفس الكمية من الواردات التي كانت تحصل عليها قبل أن تدفع الاعانة . ومع أن هذه الحالة لا ينتظر حدوثها في الحياة العملية ، إلا أن احتمال رجوع معظم الفائدة إلى الأجانب يعد حجة قوية ضد سياسة تشجيع بعض تجارة الصادرات .

التجارة الخارجية وتوزيع الذهب

كان الذهب في العصور الوسطى ضروريا لأية دولة ، وذلك لأن الائتمان لم يبلغ في ذلك الوقت الأهمية التي بلغها في العصور الحديثة . وكان الجانب الذي يستحوذ على مقادير أكبر من الذهب في أوقات الحروب هو الجانب الغالب في معظم الأحيان . ويضاف إلى ما تقدم ، الاعتقاد الذي كان سائداً في ذلك الوقت والذي ما زالت أهميته عظيمة عند بعض الطبقات ، وهو أن النقود تعتبر أهم أنواع الثروة ، وذلك بدلا من اعتبارها مجرد وسيط للتبادل . فلهذه الاعتبارات كلها غلقت الدول — في العصور الوسطى — كبير أهمية على ضرورة الاستحواز على احتياطي كبير من المعادن النفيسة .

وقد ظهرت في ذلك الوقت نظرية خاطئة تقول إن صالح البلد يدعو إلى تصدير السلع وإن استيرادها لا يعد في صالحه ، إذ في الحالة الأولى يجذب الذهب إلى الدولة أما في الحالة الثانية ، فإن الذهب يخرج من البلد . فكان الاعتقاد بأن تحريم الواردات وتشجيع الصادرات يدعو إلى تدفق الذهب إلى الدولة باستمرار اعتقاداً راسخاً . وكانت نظرية التجار بين أقل جموداً من النظرية السابقة : إذ كانوا على استعداد للسماح للواردات بالدخول إذا كانت النتيجة النهائية لذلك العمل هي تحقيق ربح صاف من الذهب . فنظروا بعكس من سبقهم من الاقتصاديين إلى ميزان التجارة ، وكان جل همهم ينحصر في زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات حتى تستطيع الدولة أن تبني رصيذاً من المعادن النفيسة . وبقي تفكير هذه المدرسة عالقاً بالأذهان حتى الوقت الحاضر . فقد خيل للبعض في إنجلترا (حينما كانت هذه

الدولة متبعة لقاعدة الذهب) أن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات ستؤدي إلى نزوح الذهب عن هذا البلد ، أو أن هذه الدولة تصبح مدينة بمبالغ كبيرة لغيرها من الدول . فما زال البعض يعتقد أن خسارة الذهب شر مستطير ^(١) والذهب سلعة كباقي السلع تباع وتشترى . وليست للذهب أية أهمية خاصة بالنسبة للتجار في الأوقات العادية — في غير أوقات الأزمات — فقيمتها الذاتية لاتفوق القيمة الذاتية التي للسلع الأخرى . وقد فشلت محاولات جميع الدول في تكوين رصيد ضخم من السبائك لسبيين :

- ١ — لاتنتج محاولة زيادة حجم الصادرات بشكل دائم إلا إذا ازداد حجم الواردات في نفس الوقت . فتحریم دخول السلع يؤدي في غاية الأمر إلى ظهور العوائق التي تعرقل حركة الصادرات . وحينما ننظر إلى التجارة الخارجية كأنها نوع من أنواع المقايضة ، فإن النتائج السابقة تنطبق تمام الانطباق على هذه الحالة أيضاً .
- ٢ — ومحاولة اجتذاب السبائك إلى الدولة تظهر قوى من نوع آخر تعمل في نفس الوقت على خروجها . فقد تستطيع الدولة بتضحيات كبيرة ونفقات باهظة أن تبنى احتياطياً كبيراً من الذهب ، ولكن قدرتها على الاحتفاظ به لمدة كبيرة تصبح رهينة الحوادث ، لأنه سيأتي ، إن عاجلاً أو آجلاً ، ذلك الوقت الذي سيصبح فيه تصدير هذا الذهب مرغاً جداً للدولة . فإن لم تغتم الدولة هذه الفرصة ، فإنها تكون قد ضيعت على نفسها فرصة عظيمة للربح قد لا تتاح لها مرة أخرى . فقد حصلت إسبانيا على مقادير كبيرة من الذهب والفضة بعد اكتشاف أمريكا ، ولكنها لم تستطع الاحتفاظ بها ، وذلك لأن التجار الإسبان وجدوا أن صالحهم يدعواهم إلى ذراء

(١) وما زال الناس في مصر يتأسفون على الاحتياطي المعمرى الذهبي الذي كان مودعاً في أثناء الحرب الماضية في بنك إنجلترا . ولكننا لا نعلق كبير أهمية على ذلك الاجراء بشرط أن تتعاون أهم العالم فيما بينها بالنسبة لمسائل النقد : ونعتقد أن مايجعل الناس يقدسون الذهب هو اندلاع نيران الحرب كل جيل . ففي وقت الحرب يشتد الطلب على الذهب دون أنواع الثروة الأخرى ، وذلك خوفاً من الغارات الجوية والاضطهاد العنصرى في حالة دخول جيوش أى الفريقين المتنازعين في بلد من البلدان . فإذا تعاونت الدول بعد هذه الحرب لفقد الذهب معظم الأهمية التي له الآن

السلع الأجنبية (١). وقد ارتفعت الأسعار في إسبانيا حتى أن البضائع الإسبانية أصبحت غالية جداً إذا ما قورنت أسعارها بأسعار السلع المصنوعة في البلدان الأجنبية. وعلى ذلك انتعشت حركة الوارد من البضائع إلى إسبانيا ، وازدهرت في نفس الوقت حركة الصادر من البضائع من إسبانيا إلى الدول الأخرى ، وكان الفرق بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات (من غير المعادن النفيسة) كبيراً جداً حتى أصبح من الضروري تصدير الذهب إلى الخارج . فإذا كان على الإسباني أن يدفع ديناً في الخارج ، فإن أحسن وسيلة يسده بها هي إرسال الذهب الذي يستطيع الحصول عليه في إسبانيا بثمن منخفض نسبياً — إذ أن ثمن الذهب في إسبانيا بالنسبة لثمن السلع الأخرى كان أقل من ثمن الذهب النسبي في أي بلد آخر ، وذلك لأن ندرة الذهب النسبية في إسبانيا كانت أقل من ندرته النسبية في باقي الدول . وعلى ذلك ، فإن الذهب الذي كانت تحصل عليه إسبانيا مع كل اكتشاف جديد لها ، كان يتسرب بهذه الطريقة إلى باقي دول العالم .

وبواسطة سماسة الصرف يوزع العرض الكلي للذهب بين الدول المختلفة ، كل على حسب حاجتها إليه . ففي بعض الأوقات يصبح العروض من الذهب كثيراً إذا ما قورن بالطلب عليه ، وعلى ذلك ترتفع الأسعار . وفي أوقات أخرى تزداد ندرة الذهب النسبية ، فتحدث الأزمات . وبهذه الطريقة يتم توزيع الذهب بين الدول المختلفة على أساس سليم ، وهذا ما أثبتته التجارب في أثناء المدة التي اتبعت فيها معظم الدول قاعدة الذهب . وقد شرحنا في هذا الفصل الطريقة التي يصدر بها الزائد من الذهب ، ولكنه فضلاً عن ذلك توجد وسيلة أخرى تيسر انتقال الذهب إلى البلدان التي لم تحصل على القدر اللازم لها منه . لنفرض أن العروض من الذهب في إنجلترا

تزيد عن الحاجة إليها ، فإنها تستطيع أن تصدر الذهب إلى بلدان أخرى .

(١) لأنه ، ولو أن الذهب يستعمل للزينة وفي الأغراض الصناعية ، إلا أنه كنعقد تنحصر أهميته في قدرته على حيالة السلع الأخرى التي نرغب في استهلاكها . فتكديس الذهب في الخزائن والعمل على بقاءه فيها يجرم صاحبه من الاتفاف به ، فكأنه في هذه الحالة بدل تضحيات لجمعه من دون أن يفتن بشمره جبهده . كما أن انتهاء فرصة غلاء الذهب لندرة عرضه بالنسبة للطلب عليه ، فرصة لا تتاح إلا كل مدة طويلة من الزمن ، فعدم انتهاز هذه الفرصة يضيع على صاحب الذهب مكسباً كبيراً .

قد قل عن المقدار اللازم لها ، إذا ما قورنت الحالة في إنجلترا بالحالة في البلدان الأخرى . فالأسعار تنخفض في إنجلترا عنها في أى مكان آخر (مع الفرض بأن الدول تتبع قاعدة الذهب ، وأن هذه القاعدة تؤدي عملها بنجاح تام) ، فتصبح البضائع الإنجليزية رخيصة نسبياً بينما تصبح البضائع الأجنبية غالية نسبياً . وبهذا يأخذ حجم الواردات الإنجليزية في الانكماش في حين يزداد حجم صادراتها . وعلى ذلك يصبح في إنجلترا عدد من المصدرين أكبر من عدد المستوردين ، فيؤدي ذلك إلى وجود كميات إنجليزية كثيرة في الدول الأجنبية ووجود كميات أجنبية قليلة في سوق لندرة المالية . فيرتفع ثمن النوع الأخير من الكميات إلى أن يبلغ حد دخول الذهب .

فإذا كانت التجارة حرة طليقة (أى إذا غابت التعريفات الجمركية وما يشابهها) فإن البضائع تتبادل حتى يتساوى معدل التقديرات النسبية في كل دولة (١) . وهذا ما لا يحدث في الحياة العملية . ولكنه ، طالما أن التفاوت (عدم التساوى) موجود ، فإن القوى التي تعمل على التساوى تبقى موجودة كذلك . فالذهب سلعة ، وحركته من دولة لأخرى سوف تتجه ذلك الاتجاه الذى يميل إلى مساواة قيمته الحدية في جميع دول العالم .

وقد قل ريكاردو : بما أن الذهب والفضة قد اختيرا ليكونا وسيطاً عاماً للتداول فإنهما يوزعان بين دول العالم المختلفة (كنتاج للمنافسة التجارية) بهذه النسب التي تبعهما كافيين لحركة التجارة الطبيعية . وحجم التجارة الطبيعية هذه يتساوى مع حجم التجارة في ظل نظام المقايضة ، أى في حالة عدم اتخاذ المعدنين

(١) فإذا فرضنا أن دول العالم جميعها قد قررت استعمال نفس وحدة النقد ، ففي هذه الحالة نقصد « بالتقديرات النسبية » أن أثمان نفس السلعة الواحدة تصبح متماثلة في جميع بلدان العالم . وإذا قلنا إن ثمن السلعة يصبح واحداً في جميع الجهات التي تنتجها ، فأننا لا نقصد المساواة الثابتة ، إذ لو كان الأمر كذلك لما كان هناك تخصص ولو قف حرة التجارة بين الدول . ففي هذه الحالة لا بد أن يكون هناك اختلاف طفيف في تكاليف السلعة الواحدة في كل من البلدين اللتين تنتج فيهما ، وهذا الفرق من الصغر بحيث يمكن إهماله . فالتجارة الخارجية إذا لم توضع المراقيل في سبيلها تجعل نسبة التكاليف في جميع البلدان التي تنتج نفس السلعة واحدة . راجع هيكس في « الايكونوميك جورنال » سنة ١٩٣٩ ص ٧٠٠ .

وسيطاً عاماً للتبادل ، وذلك الرأي صحيح كمبدأ عام ، ولكن هناك بعض الاستثناءات . فالوارد من الذهب لا يسمح له دائماً بأن لا يؤثر على الأثمان بالارتفاع . وهناك استثناء آخر ، وهو حينما تعمل قوة العادة على بقاء الأسعار في مستوى أقل من المستوى الذي تبلغه في حالة المنافسة الطليقة ، وعلى ذلك يصبح من صالح الدول لأخرى إرسال الذهب إلى هذه الدولة ذات مستوى الأثمان المنخفضة . وظالماً أن هذه الأسعار التي تحددها قوة العادة تبقى عند ذلك المستوى المنخفض ، فإن كمية الذهب التي تبقى في هذا البلد تصبح أكبر بكثير من الكمية اللازمة لحاجة المبادلات .

سوق الذهب

كانت لندرة حتى قيام الحرب العالمية الأولى أكبر سوق للذهب في العالم . ولم يحفظ الذهب الذي كان يرد إلى لندرة سنوياً من جنوب أفريقيا بصفة دائمة في بنوكها ، فلو أن الذهب قد تكسدت في لندرة لسكانت الأسعار قد ارتفعت في إنجلترا ولأصبحت البضائع الانجليزية غالية بالنسبة للبضائع الأجنبية ، ولانخفضت صادرات إنجلترا وازدادت وارداتها ، ولأدى ذلك إلى تحول ميزان الدفع ضد إنجلترا وهو الشيء الذي يؤدي إلى بلوغ الصرف حد خروج الذهب ، فيخرج الذهب بذلك القدر الزائد عن حاجة التجارة . أما إذا كانت إنجلترا قد حاوت أن تمنع تصدير الذهب بواسطة القوانين التي ترسم لحماية المخزون من السبائك ، فإن بعض الذهب كان ينتظر أن يخرج مهرباً . أما إذا كانت الرقابة شديدة فأصبحت القوانين المحرمة لخروجه فعالة ، فإنه تصبح في الدولة كميات كبيرة من الذهب مكان سلع الاستهلاك التي تشبع الحاجات في التو . وعندما كانت لندرة السوق العالمية الحرة للذهب — أي عندما كانت المكان الذي يستطيع الفرد فيه أن يحصل على الذهب في أي وقت يشاء وبأية كمية يشاء — كانت في نفس الوقت أهم مراكز العالم المالية لبيع وشراء الكميات . فقد يستحيل على التاجر من غير الإنجليز الحصول على كميات كبيرة من الذهب في البلد الذي يقيم

فيه دائته : فلا ينتظر مثلاً ، أن يحصل التاجر في الأرجنتين الذي يرغب في سداد دين عليه لأحد التجار في رومانيا على كميالة مسحوبة في بلده على بلد دائته — وذلك لقلة البضائع التي تصدر رأساً من رومانيا — ومعروضة للبيع في بنوك الدولة الأولى . ومثل هذه الحالة كثير ، ولكنه يمكن تفادي هذه الصعوبة إذا أرسل التاجر الأرجنتيني لدائته الروماني كميالة مسحوبة على أحد المراكز المالية المهمة . وتستعمل هذه الكميالات المسحوبة على بلد ثالث بكثرة في مناسبات أخرى : فحتى إذا تيسر الحصول على كميالة مسحوبة على البلد الذي يعيش فيه الدائن ، فقد يجد المدين أن شراء الكميالة غير المباشرة أرخص له ، أو أن شراءها يتم بسهولة نسبية أكبر . ولكنه عموماً ، لا يمكن أن يستمر الاختلاف بين ثمن الكميالة المباشرة (المسحوبة رأساً على الدولة التي يقيم فيها الدائن) والكميالة غير المباشرة (المسحوبة على دولة ثالثة) لمدة طويلة ، لأنه إذا اتضح أن سداد الدين بالطريقة الثانية أرخص من سداده بالطريقة الأولى لاشتدت المنافسة بين المدينين وغيرهم في الحصول على كميالات الدولة الثالثة . وتؤدي هذه المنافسة في غاية الأمر إلى اختفاء الفرق الذي قد يظهر في أي وقت من الأوقات بين الطرق المختلفة الممكنة اتباعها لسداد الديون الدولية . وهذا الميل نحو التعادل الذي تحققه المنافسة يطلق عليه اسم « توفيق الصرف » .

ويستطيع التاجر في الأرجنتين — بالنسبة للحالة الآتية الذكر — أن يحصل بسهولة على كميالة مسحوبة على لندن ويرسلها إلى دائته في رومانيا . ويستطيع هذا الأخير أن يخصمها بسهولة في بلده . ونفس الشيء ينطبق على « عملة التوفيق » . فوجود لندرة كمركز مالي يسهل أمر مبادلة جميع أسعار الصرف بطريقة غير مباشرة .

الصرف في دول الذهب

استهوت آراء التجار بين الخاطئة — بخصوص الذهب — عقول الناس بما فيهم علماء الاقتصاد . وبالرغم من أن أصحاب المبدأ الحرقد مهدوا الطريق للاقتصاديين المحترفين للتفكير السليم ، إلا أن كثيراً من آراء التجار مازالت عالقة بالأذهان

وما زالت تجد من يعصدها من العامة ، فقد آمن الملا من الناس — خصوصاً بعد الأحداث التي عقت عقد الهدنة في الحرب الأولى — بالنظرية القائلة بأن التجارة الخارجية تؤدي إلى اختفاء النقود من الدولة . ففي الدول التي لاتعدن الذهب ، والتي تتبع قاعدة الذهب يؤدي خروج هذا المعدن من البلد — في بعض الأوقات — إلى الضرر بالتجارة الخارجية .

ويعد تصدير واستيراد الذهب بالنسبة لبعض الدول حدث عادي تتطلبه التجارة الخارجية ، وطالما أن دخول وخروج الذهب يؤثر على الصرف الأجنبي ، فإن تعبير الصرف الموافق وغير الموافق يصبح في هذه الحالة مضللين ، فالدولة التي تعدن الذهب ولا تنتج إلا القليل من السلع الأخرى لاتعتمد على تصدير هذه السلع في دفع ثمن مايرد إليها من البضائع ، ومن هنا كان نزوح الذهب باستمرار من هذه الدولة حدث عادي .

وعلي ذلك فإنه في استطاعة أية دولة — أو أي عدد من الدول — أن تحافظ على سعر صرف ملائم لها دائماً بالنسبة لبعض الدول ، وعلي سعر صرف في غير صالحها دائماً بالنسبة لدول أخرى . ويدل هذا على أن هذه الدولة — أو الدول — هي التي تقوم بتوزيع الذهب ، فهي التي تستلمه من الدول التي تعدنه من ناحية ، وترسله لعدد آخر من الدول من ناحية أخرى . وقديين ريكاردو أن أسبانيا — التي كانت في عهده أكبر مستورد للسلع من الدنيا الجديدة — لم تستطع بالمرّة أن تجعل الصرف بينها وبين مستعمراتها في غير صالحها . ولكنه ، بما أن على هذه الدولة أن توزع السلع التي ترد إليها بين دول العالم المختلفة ، فنادر ما كان سعر الصرف في صالحها بالنسبة لمعاملاتها مع هذه الدول التي تستلم منها الذهب .

وحالة أستراليا في وقتنا الحاضر مثل قائم بذاته . فهذا البلد يشحن كميات كبيرة من الذهب إلى إنجلترا . وعلي هذا فإن سعر الصرف بين أستراليا وإنجلترا يعد دائماً في صالح الدولة الأخيرة . فالكميالات التي في ملبورن وسيدني وغيرها من المدن الأسترالية والمسحوبة على لندرة تباع بثمن مرتفع نسبياً . ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الذهب الذي يصدر من الدول المعدنية لا يعد نقوداً بالمعنى المتعارف

عليه : فهو في هذه الحالة سلعة لها نفس الخواص التي لأية مادة خام أخرى .

التعريف ومستوى الأجور :

هل تقوم التجارة بصفة دائمة بين البلدان ذات مستوى الأجور المنخفض وبين البلدان ذات مستوى الأجور المرتفع ؟ الشائع بين الناس هو أن الدولة التي تتمتع بمستوى معيشة مرتفع لا تقدر على منافسة بلدان كالهند أو الصين أو مصر أو اليابان حيث مستوى المعيشة المنخفض ، مالم تحط حدود الدولة الأولى بسياس من التعريف الجمركية الحامية أو المانعة . وسنثبت خطأ هذا الزعم (١)

فلا يشترط أن تنتج السلع في الدولة ذات مستوى الأجور المرتفع بتكاليف تعادل في ارتفاعها نسبة ارتفاع الأجور . فأول شرط للأجور المرتفعة هو ازدياد الإنتاجية ، وعلى ذلك يمكننا تعليل انخفاض مستوى المعيشة في الشرق بانخفاض إنتاجية السكان هناك . فالتقول بأن أمريكا — ذات مستوى الأجور المرتفع لا تقدر على منافسة اليابان — ذات مستوى الأجور المنخفضة — في سوق الدولة الأولى الداخلية (في حالة المنافسة الطليقة) قول خاطيء . فطالما أن قانون النفقات النسبية صحيح ، فإن استحالة المنافسة لا تتوقف على اختلاف الأجور ومستوى المعيشة .

وبينا نعلم أن الدولة قد لا تستطيع أن تنافس دولة أخرى في سوق الدولة الأولى بالنسبة لبعض أصناف السلع ، فإن ذلك الاعتراف يختلف كلية عن الخطأ الذي وقع فيه الكثيرون حينما قالوا إن الدولة ذات مستوى الأجور المرتفع لا تقدر على منافسة الدولة ذات مستوى الأجور المنخفض في سوق الدولة الأولى الداخلية بالنسبة لجميع أصناف السلع إذا كانت المنافسة حرة طليقة . فالتفاوت في الأجور وحده لا يستطيع أن يمحى أو يعادل الميزة التفاضلية التي لبلد مستوى معيشته مرتفع على بلد آخر مستوى معيشته منخفض بالنسبة لإنتاج بعض السلع (٢) . فالسلع تدخل

(١) راجع كتاب التعريف « بمبحث الحالة » تأليف سير ولیم بفردج وآخرين صفحات ٣٨ — ٥١ وأيضاً « التجارة الخارجية » تأليف براون .

(٢) راجع الجزء الثاني من « عناصر علم الاقتصاد » إستقرار النقد الدولي ، وقارن هوبيل في كتابه « التجارة الدولية » صفحة ١٠٠ .

الدول المختلفة عن طريق التجارة . وعلى ذلك فإنه إذا بيعت في الزمن الطويل بعض السلع التي تصنع في دولة في سوق دولة أخرى بأسعار دون الأسعار التي تباع بها المنتجات المحلية المماثلة لها ، فإنه يتحتم على الدولة الثانية أن تدفع قيمة هذه الواردات بسلع أخرى أو بخدمات تؤديها للدولة الثانية ، لأنه يستحيل على أية دولة (كما رأينا من قبل) أن تحافظ على مستوى ثابت من الواردات بدون أن تصدر في مقابل ذلك أي شيء إطلاقاً . ولا تعارض صحة هذا مع ما أثبتته التجارب من أن الدولة ذات مستوى المعيشة المرتفع ومستوى الأجور المرتفع تعاني صعاباً كثيرة إذا ما غمرت أسواقها السلع التي تشابه بعض السلع التي تنتجها وكانت هذه السلع قد صنعت في بلديع مستوى أجوره منخفضاً إذا ما قورن بمستوى الأجور في الدولة الأولى (١) . وتنحصر هذه الصعاب في تحويل القدرة الانتاجية في الدولة الأولى من إنتاج هذا الصنف من السلع إلى إنتاج سلع أخرى (٢) . وهذه الصعاب هي التي خلقت للتعريف ما يبررها من أسباب .

وكل ما قيل ضد التعريف في كلامنا السابق ينطبق على الحالة التي نحن بصدها الآن . فإذا فرضت التعريف فإن بعض الصناعات وبعض الأفراد يستفيدون ، ولكن هذا لا يتم إلا على حساب الجماعة بأسرها ، إذ أن التعريف تؤدي إلى صغر حجم الكمية التي ينتجها العالم من السلع .

ومشكلة المنافسة مع الدول ذات مستوي الأجور المنخفض أكثر تعقيداً بالنسبة لسوق الصادر . فالدولة ذات مستوى الأجور المرتفع — بغض النظر عن

(١) خصوصاً عند ما يحتكر إنتاج هذه السلعة في البلد الذي يعد مستوى أجوره منخفضاً . فإذا كانت السلعة خاضعة في إنتاجها لقانون تزايد الغلة وكانت قد احتكرت ، فإن صالح المحتكر في هذه الحالة يدعو إلى اتباع سياسة الاغراق ، وهي السياسة التي تمكنه من بيع هذه السلعة في الأسواق الخارجية بشعر دون تكاليف إنتاجها . راجع الجزء الثاني من « عناصر علم الاقتصاد » صفحات ٢٥ - ٢٧ . وقارن بفردج في كتابه « التعريف بحث المسألة » صفحات ١٢٥ - ١٣٥ . وأيضاً فيرتشيلد وفرنس وبك « الاقتصاد الأولى » ص ١٧٨ .

(٢) خصوصاً عند ما تستعمل رؤوس الأموال الثابتة المتخصصة specific بنسبة كبيرة في إنتاج هذه السلعة . ونقصد برءوس الأموال المتخصصة ، جميع المعدات التي لا يمكن الانتفاع بها انتفاعاً كاملاً في غير الغرض الذي من أجله خصصت ، وهي رؤوس الأموال التي = (٦ - التجارة)

العلاقة بين مستوى أجورها وإنتاجية عمالها — لانستطيع أن تصدر إلا للدولة التي يعد طلبها لمنتجات الدول الأولى غير مرن . ولكن إذا ارتفعت أسعار هذه المنتجات إلى أكثر من حدمعين ، فإن المشتري الاجنبي سوف يجد من استهلاك هذه المنتجات مما يؤدي إلى انكماش حجم صادرات الدولة : ذات الأجور المرتفعة حتى في الحالة التي تبقى فيها قيمتها ثابتة . وفي هذه الحالة يقل تشغيل العمال في صناعات الصادر . وهناك ما يحتمل على الظن بأن الأجني يستطيع ويعمد إلى شراء هذه الساعة أو ساعة بديلة لها من بلدان أخرى . فإذا كان مستوى أجور العمال الذين يصنعون هذه السلعة أو السلعة البديلة منخفضاً ، فإن مركز البلد ذي مستوى المعيشة المرتفع يصبح صعباً جداً . وقد أثبتت أمريكا أن البلدان ذات مستوى الأجور المرتفع تستطيع أن تغلب على منافسة البلدان ذات مستوى الأجور المنخفض في الأسواق المحايدة (على الأقل بالنسبة لبعض السلع) ، وذلك لزيادة إنتاجية البلدان الأولى الراجعة إلى كفاية العمال وأفضلية تنظيمها الصناعي ^(١) . ولكن هذا النجاح سيصبح صعباً في المستقبل ، إذ أن الفن الصناعي لم يعد احتكاراً لعدد قليل من الدول . فاستعمال الآلات الأوتوماتيكية مثلاً قد قلل الفرق بين إنتاجية النسيج الانجليزي وإنتاجية النسيج المصري أو الهندي .

وعلى ذلك لانستطيع أن ننكر أن مركز إنجلترا مثلاً كدولة صناعية بحثة قد أصبح في خطر حقيق لمنافسة الدول ذات مستوى المعيشة المنخفض لها — ولازول هذا الخطر إلا إذا عملت إنجلترا على زيادة كفاية عمالها بأى طريقة من الطرق ،

— لا يمكن تحويلها إلى نقود بدون أن يتحمل صاحبها خسارة كبيرة . ففي هذه الحالة يصبح « التحويل » إلى فرع آخر من فروع الصناعة صعباً إن لم يكن مستحيلاً ، وقد يصبح من صالح المنظم استمراره في إنتاج هذه السلعة حتى لو اضطر إلى بيعها دون نفقات الإنتاج . فإذا لم تفرض تعريفة لحماية ، فإنه يستمر في عملية إنتاج هذه السلعة (التي يبيعها بخسارة) إلى أن تستهلك رؤوس أمواله المتخصصة ، راجع الجزء الأول في مبحث رأس المال المتخصص .

(١) وهكذا بعكس الرأي الذي كان سائداً بين الجمهور في أمريكا في وقت من الأوقات وهو أن العمل الرخيص الأوروبي ومستوى المعيشة المنخفض في أوروبا يجعلان البضاعة الأوروبية تنافس البضاعة الأمريكية حيث يصنع عمال بقاضون أجوراً أقل نفس السلع التي تصنع في أمريكا . والعكس هو الصحيح فلاوروبا الحق أن تخاف منافسة السلع الأمريكية حيث الإنتاجية هناك مرتفعة . راجع كتاب « التعريف — بمبحث الحالة » صفحات ٣٨-٥٢

لأنها لا تستطيع حماية أسواقها المحايدة بسياس من التعريفية الجمركية (١). وقد اقترح البعض علاجاً لهذه الحالة أن تمنح إنجلترا الإعانات لبعض صناعات الصادر بها ، إذ أن ذلك يمكن بعض المنتجين البريطانيين من بيع منتجاتهم في الأسواق المحايدة بضمن دون تكاليف إنتاجها . ولكي تستعيد الخزنة الأموال التي دفعها كعانة ، تفرض تعريفية جمركية على بعض الواردات . ولكننا نرى أن هذا العمل لا يمكن القيام به إلا في حدود ضيقة ، وفوق ذلك فإننا نشك في أن إذا كانت نتيجة هذا العمل تبرر الثمن الذي لابد من أن يدفعه جميع سكان هذه الدولة .

والبيع بضمن دون الثمن الذي تباع به السلعة في أسواق البلد الذي صنعها لا يرجع إلى انخفاض معدل الأجور فحسب ، فسياسة الإغراق يمكن اتباعها بصفة مستديمة إذا سمحت الهيئة الاحتكارية التي تقوم بتنفيذ هذه السياسة بواسطة سياج مرتفع من التعريفية الجمركية . والاغراق كسياسة مقصودة غير مرغوب فيه إطلاقاً بالنسبة للجماعة بأسرها ، فالدول التي تتبع سياسة حرية التجارة ينالها الضرر حينما تباع السلع الأجنبية في أسواقها بضمن دون الثمن الذي تباع به سلعها المشابهة لها . وكذلك فإن سياسة الاغراق لا تعد سياسة مفيدة للدولة المعرقة في جميع الأحوال ، لأنه إذا كانت البضائع المعرقة خامات أو نصف مصنوعة ، فإنه يصبح في مقدور الدول التي أغرقت أن تكمّل صنعها وتعيد تصديرها إلى دول أخرى حيث تنافس هناك البضائع التي تصنعها الدولة التي اتبعت سياسة الاغراق في مبدأ الأمر .

وتقول إحدى الحجج الشائعة جداً بين أنصار الحماية أو الاغراق إن هذا المنهج يغرب صناعات الدولة التي تتبع سياسة الحرية . ولورد على ذلك ، فإن نفس المبادئ التي بينها في صدد الكلام عن القدرة على البيع بضمن دون الثمن الذي تباع به إحدى

(١) وهذا ما شعرت به إنجلترا فعلا قبل نشوب الحرب الحالية . فقد عانت صناعة القطن في هذا البلد كثيراً من منافسة اليابان . فنظر لتحسن طرق الإنتاج أصبحت اليابان قادرة على منافسة القسم الأمريكي لصناعة القطن بلاكثير . وعلى ذلك اضطرت إنجلترا إلى إعادة تنظيم صناعة القطن : فأغلقت المصانع القديمة وشيدت مصانع حديثة ، ووضع نظام دقيق للتسويق . راجع جاي وجوكس في كتابهما « الأيجور في صناعة غزل القطن » صفحة ١٣١ . وراجع مقالة لجرأي نشرتها الجمعية الاقتصادية بمائسستر يوم ٩ نوفمبر ١٩٣٨

الدول نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة ، يمكن الاعتماد عليها هنا أيضاً . فإذا لم تفرض تعريفه مانعة تماماً تستطيع أن تمنع الوارد من أى نوع ، فإن التجارب قد دلت على أن التعريف الجزئية لا تقدر على منع الإغراق ، إذ أن الدول التي عملت على حماية أسواقها قد وجدت نفسها مضطرة في بعض الأحيان إلى اتخاذ تدابير خاصة لمعالجة هذه المشكلة . وفي نظرنا أن الحل الوحيد لهذه المشكلة يدخل في نطاق التعاون الدولي ، فالإتفاق بين جميع الدول على عدم فرض أية تعريف جمركية على ما يعاد استيراده من جميع أصناف السلع يجعل الإغراق المستمر بدرجة كبيرة أمراً مستحيلاً . كذلك فإن الإتفاقات الدولية لا بد أن تضع حداً لآغانات الصادر التي تمكن بعض المنتجين من بيع سلعهم في الأسواق الخارجية بثمان دون تكاليف إنتاجها . وتخلق مشكلة المنافسة بين الدول ذات مستوى المعيشة المنخفض كثيراً من الصعاب ، ولكن الإتفاقات الدولية هنا أيضاً قد تأتي بما يعادل ظروف الإنتاج في كلا الناحيتين وذلك كتجديد ساعات العمل أو شروط العمل أو بتحديد أثمان سلع الصادر . وكذلك يمكن تقسيم السلعة الواحدة إلى عدة أنواع ، وقد استطاع الإتفاق على أن تخصص كل دولة من الدول المنافسة في إنتاج نوع معين من السلعة الواحدة . ولا يتم تحقيق مانصحه به إلا إذا اتحدت فكرة القومية وحلت محلها فكرة التعاون الدولي التي تعتبر أن أمم العالم جميعها هي الوحدة الاقتصادية الحققة .

نظام الحصص وبلان الاستيراد :

الغرض من نظام الحصص هو حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية . فالمبدأ الذي يقوم عليه هذا النظام هو تحديد الوارد من سلعة مامن كل دولة من الدول الأجنبية بنسبة معينة من الاستهلاك المحلي الكلى لهذه السلعة ^(١) .

(١) وقد اتبعت مصر نظام الحصص قبل نشوب الحرب الحالية بستين بالنسبة للوارد من المنسوجات القطنية لتحاظ على تجارة لنكشير مع مصر ، وهي التجارة التي كانت تهددها اليابان ، ففرض نظام الحصص ووضع حد لمنافسة المنسوجات اليابانية للمنسوجات الانجليزية في مصر . وقد أثار اتباع هذا النظام كثيراً من الآراء ، ونرى أن اتباعه لم يضر بمصالح مصر ، خصوصاً وأن اليابان كانت متفوقة في إنتاج الأقمشة الشعبية التي نصنعها في بلدنا . ولكن تهدد لنكشير =

ومن الواضح أنه إذا كانت الكمية التي يحددها هذا النظام بالنسبة لأية سلعة أكبر من الكمية التي تستورد في الظروف العادية في حالة اتباع حرية التجارة (أى في ظل المنافسة الطليقة) ، فإن الأثمان في هذه الحالة لا يطرأ عليها أى تغيير مالم تتغير ظروف العرض نفسها ، وفي هذه الحالة لا يصبح هذا النظام عوناً للمنتج الوطنى ، أما إذا كانت الكمية التي يحددها نظام الحصص بالنسبة لأية سلعة أصغر من الكمية التي تستورد في الأحوال العادية في ظل المنافسة الطليقة لظهرت عدة نتائج .

١ — يؤدى هذا النظام في هذه الحالة إلى نقص كمية الواردات وبذلك يمنع المنتجون المحليون احتكاراً جزئياً يميل بهم إلى رفع السعر على المستهلك . ولا يصبح الثمن العالمى هو العامل المقرر للثمن في هذه الحالة ، بل إن قدرة المنتجين المحليين على استخلاص أكبر ثمن ممكن أن تتحملها السلعة هي التي تحدد الأثمان .

٢ — يميل هذا النظام إلى أن يزيد بطريقة مصطنعة من إنتاج إحدى السلع في السوق المحلية ، وفي هذه الحالة تصبح النتيجة مشابهة تماماً للنتيجة التي تحققها التعريفية الجمركية .

٣ — وكل ما يقال ضد التعريفية من حيث إنها تميل إلى توزيع المواد توزيعاً غير اقتصادى يمكن أن يقال أيضاً عن نظام الحصص . ومع أن اتباع نظام الحصص بالنسبة لسلعة كالقمح يحدد الوارد من سلعة يعتبر الطلب عليها غير مرن ، إلا أن اتباعه لا ينتظر أن يسبب ارتفاعاً كبيراً في ثمن القمح كما لو كانت هذه السلعة للاحتكار . ولو أن الحماية قد تؤدي في أية صورة من صورها إلى تغيير ظروف الانتاج الزراعى

== بعدم شراء القطن المصرى إذا لم تتبع مصر نظام الحصص بدون أن نبين لهم أن ذلك التهديد لا يخيفنا - لأن المحتل لا تستطيع تنفيذه ، لأن مصلحتها الخاصة تحتم عليها إبقاء القسم المصرى في صناعة القطن بلا انكشير وهو الذى لم يتأثر بالأزمة كما تأثر القسم الأمريكى - هو الذى جعل تنفيذ هذا النظام تشويه ظاهرة الحُضوع . وحقيقة الأمر أن ذلك التهديد لم يكن لينفذ ، لأنه يصعب تحويل الآلات في القسم المصرى لصناعة القطن بلا انكشير إلى القسم الأمريكى . وذلك لأن الآلات في صناعة القطن تعتبر متخصصة specific أى أنه لا يمكن الانتفاع بها انتفاعاً كاملاً إلا في الغرض الذى من أجله صنعت . وفوق ذلك . فإن لانكشير بنت شهرتها على إنتاج الأقمشة القطنية الناعمة وهي التي تصنع من القطن الطويل التيلة . فلم تكن لتخاطر بهذه الشهرة نتيجة لتهديد بعض الصناع . خصوصاً وأن القطن الأمريكى الطويل التيلة الذى ينافس القطن المصرى كان يستبقى في أمريكا ولا يصدر منه غير مقادير يسيرة .

في الزمن الطويل . ومن الناحية الأخرى نجد أن للمناخ تأثيراً كبيراً على عرض القمح إذ أنه عرضة لأن يتغير بنسبة أكبر كثيراً من نسبة التغير الذي قد يطرأ على ناتج الصناعة ، فإذا تعاقبت سنين حصاد جيدة في بلد كإنجلترا مثلاً ، فإن ذلك يدعو الزراع إلى المطالبة بتخفيض حصة التجار الأجانب (في إرسال القمح إلى إنجلترا) ، أما إذا تعاقبت سنين حصاد رديئة فإن الجمهور في هذه الحالة يطالب الحكومة بزيادة حصة التجار الأجانب (في إرسال القمح إلى إنجلترا) . فإلم تقل حصة الأجانب في سني الرخاء ، فإن زيادة إنتاج القمح الراجع إلى ازدياد إنتاجية الأراضي الزراعية الإنجليزية قد يظهر له أثر عكسي (أي أن الثمن ينخفض) ، ولكنه مالم تبقى هذه الحصة على ما هي عليه في سني الكساد (أي في الوقت الذي تزداد فيه ندرة القمح النسبية) فإن الزراع يشكون من عدم السماح لهم بحيازة أسعار الندرة هذه .

ونظام الحصص في الزمن الطويل — إذا بقيت الأشياء الأخرى على ما هي عليه — يميل إلى رفع الأسعار على المستهلك . فهو في هذا مشترك مع التعريفية الجمركية ، إلا أنه توجد لهذا النظام فائدة لا تحققها التعريفية الجمركية المباشرة . فجزء من زيادة ثمن السلعة التي فرضت عليها التعريفية يذهب إلى خزانة الدولة ، أما في حالة نظام الحصص فإن الحكومة لا تحصل على أي ربح مباشر كهذا . وعلى ذلك فإن الزراعة مثلاً تستطيع أن تطالب بحمايتها من القمح الأجنبي من غير أن يؤدي ذلك إلى تحميل المستهلكين للعبء الذي تفرضه التعريفية الجمركية عليهم . وعلى العموم ، فإن أي تحديد للواردات التي تنتج في ظل المنافسة الطليقة لابد أن يؤدي إلى زيادة الثمن الذي يتباع به السلعة للمستهلك .

وهناك طريقة أخرى لحماية الناتج المحلي ، وذلك عن طريق إنشاء لجان للاستيراد . فلوحة الاستيراد بالنسبة لسلعة معينة تشتري جميع ما يرد إلى البلد من هذه السلعة من الخارج لحساب الحكومة . وأهم ميزة للجان الاستيراد هي الميزة التي يحققها الإنتاج الكبير ، ولكنه كثيراً ما يغالى البعض في تقدير الربح الذي ينتظر تحقيقه من اتباع هذه الطريقة . فالحكومة بشراؤها لجميع الوارد من سلعة معينة تستطيع بذلك أن تقاوم محاولات الاحتكار الأجنبي لرفع الثمن على التاجر المستورد الذي

لا يشتري إلا جزءا بسيطا من الناتج الكلي من هذه السلعة . ويقال كذلك إن نظام لجان الاستيراد يمنع الضرر الذي ينشأ عن المضاربة في الأسعار . ولكننا نرى — كما بينا في كلامنا عن الأسواق — أن المضاربة ولو أنها تؤدي في بعض الحالات إلى ظهور التقلبات الحادة في الائمان ، إلا أن فائدتها عموما تربو على ضررها .

ولجان الاستيراد ونظام الحصص يؤيدهما هؤلاء الذين يحبذون النظام الاقتصادي الموجه ، لأن الحكومة حينئذ تستطيع بواسطة عملها أن تنظم كمية الواردات بطريقة علمية دقيقة ^(١) . وإذا كانت لجان الاستيراد تساعد المنتج المحلي مساعدة حقيقية فعالة ، فإن مهمتها لا يجب أن تقف عند شراء الوارد من الخارج فقط ، بل يجب أن تتعدى ذلك إلى شراء ما ينتج محليا أيضا ، سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وما نغنيه بهذا القول من الناحية العملية هو تأكيد الحكومة للمنتج المحلي بأن الأسعار التي سيبيع بها سلعته تزيد عن الأسعار العالمية لهذه السلعة . وفي هذه الحالة يحصل المنتج المحلي على إعانة حكومية ، وتحصل الحكومة بدورها على مقدار هذه الإعانة عند ما تبيع ما استوردته من الخارج من هذه السلعة بالثمن المرتفع الذي ضمنته للمنتج المحلي . فكان الذي سيتحمل هذه الإعانة هو المستهلك .

ومهما اختلفت الطرق التي تسلب التجارة حريتها (كنظام الحصص وسياسة التعريفة ولجان الاستيراد ودفع الإعانات الخ) ، فإن نتائجها جميعها واحدة في الزمن الطويل . فالمستهلك يجبر على شراء السلع بثمن يزيد عن ثمنها في حالة اتباع حرية التجارة .

(١) ويقع هذا النظام في أثناء الحروب . فقد اتبعتة إنجلترا من أول هذه الحرب . والسبب في ذلك راجع إلى تفضيل حاجات الحرب على حاجات الأفراد . فباتباع هذا النظام تضمن الدولة المخاربة ١ — أن الحاجات على مدى السنين تكفي ضروريات الحرب ٢٠ — تضمن استيراد ما يكفي حاجة السكان من المواد الضرورية التي يعتبر الطلب عليها غير مرن كمواد الغذاء ٣ — تضمن عدم التبذير . بل إنها بذلك تجبر الأفراد على الادخار . إذ أن استيراد الضروريات فقط وعدم السماح باستيراد الكماليات لا يمكن الأفراد من إنفاق كل دخلهم فتحصل الدولة بذلك على الأموال اللازمة لها لتسيير دفة الحرب . كما أن الادخار من ناحية أخرى يخدم ارتفاع الائمان أي أنه وسيلة للحد من آثار التضخم السيئة التي تظهر عادة في أثناء الحروب .

الفصل الرابع

نتيجة الربح من التجارة

عرفنا عندما تكلمنا عن نظرية التكاليف النسبية^(١) . أن التخصص وتقسيم العمل الدولي الناتج من اتباع سياسة الحرية يعملان على زيادة كمية السلع سواء أكانت سلع إنتاج أو سلع استهلاك ، وبذلك تزداد درجة اشباعنا للحاجات . فإذا كان اتباع هذه السياسة يحقق ربها لاشك فيه فلاى سبب إذا لا تلاقى قبولاً عاماً من الدول ؟ سنتكلم هنا عن توزيع الربح الناتج من التجارة الدولية بين مختلف الأمم ، وسنكتفى بالفرقة بين الأمم من ناحية أما أنها أمم صناعية بحتة وأما أنها أمم زراعية بحتة^(٢) . وسنستعين بالمثل البسيط الذى ضربه ريسكاردو لنبين به فائدة التجارة الدولية .

انجلترا . إنتاج وحدة من القماش يتكلف بذل ١٠٠ ساعة من العمل

» » » ١٢٠ » » النبيذ » » »

البر تغال . » » القماش » » ٩٠ » » » »

» » » ٨٠ » » النيد » » »

نستنتج من المثل السابق أن نسبة الاستبدال في إنجلترا — قبل قيام التجارة بينها وبين البرتغال — وهى وحدة من النيزد لـ ١٠٢ وحدة من القماش (تبعاً

(١) راجع المبحث الثالث من الفصل الثاني من الجزء الأول من «عناصر علم الاقتصاد» وقارن علم الاقتصاد الأولي، تأليف فريتشيلد وفيرنس بوك.

(٢) الأهم الصناعية البعثة هي الأمم التي يشغل أكثر من نصف سكانها بالصناعة ، والأهم الزراعية البعثة هي التي يشغل أكثر من نصف سكانها بالزراعة

لنظرية «العمل أساس القيمة» التي انتقدناها وعدلناها (١). ونجد أن نسبة التبادل في البرتغال — قبل قيام التجارة بينها وبين إنجلترا — هي وحدة نبيذ لكل ثمانية ألساع أو ٨٨ و . وحدة قماش . ولنفرض أننا قد أدخلنا على هذه الحالة التعديلات التي افترضناها عند الكلام عن نظرية التكاليف النسبية ، ولنفرض أيضاً أن نسبة الاستبدال بعد القيام بهذا العمل قد بقيت على ما هي عليه ولم تتغير . من ذلك نرى أن أية نسبة استبدال وسط بين ١٢ ر ، ٨٧ ر . وحدة من القماش لكل وحدة من النبيذ تعرى الأفراد في كلا الدولتين على التبادل (مع إغفالنا لنفقات النقل وما شابهها من النفقات الأخرى) . فإذا ما استبدلت وحدة النبيذ البرتغالي بما هو أكثر من ٨٨ ر . وحدة من القماش ، فإن التجار في البرتغال لا يتوانون عن إرسال نبيذهم إلى إنجلترا بالمبادلة بالأنقشة الإنجليزية . ولنفرض أن ما قبله البرتغاليون للتنازل عن وحدة من نبيذهم هو ٨٩ ر . وحدة من القماش . وإذا استطاع الأفراد في إنجلترا الحصول على وحدة من النبيذ البرتغالي في سبيل التنازل عما هو أقل من ١٢ ر وحدة من قماشهم ، فلنهم يرحبون أيضاً بالتجارة مع البرتغاليين ، ولنفرض أن الكمية التي تنازلوا عنها هي ١٩ ر ١ وحدة من القماش . من ذلك نرى بوضوح فائدة قيام التجارة بين إنجلترا وبين البرتغال .

يتبين لنا مما سبق أنه علاوة على قبول الأفراد في كلتا الدولتين لمبدأ التخصص وتقسيم العمل ، أن التجارة الدولية تخلق ربحاً ، وهو يمثل في الحالة السابقة بالفرق بين نسبي الاستبدال المقبولة من الطرفين ، فهو حساباً عبارة عن الفرق ما بين ١٩ ر ١ و ٨٩ ر . أي ٣٠ ٪ ولا بد أن يوزع هذا الربح بين الدولتين عن طريق ظهور نسبة استبدال وسط ، فتستبدل وحدة من النبيذ ب ١٠٤ ر وحدة من القماش ، فإذا كانت النسبة هي وحدة من النبيذ لمقدار أكبر من ١٠٤ ر وحدة من القماش فإن إنجلترا تخسر نسبياً . وما يقصده بالحسارة النسبية هو أن الربح لم يوزع بالعدل بين الدولتين المتعاملتين مع بعضهما ، واللذين ساهمتا في خلق هذا الربح

(١) راجع الفصل الأول من الجزء الأول من «عناصر علم الاقتصاد» و صفحة ٢٢٥ من الجزء الثاني من نفس الكتاب . وقارن الجزء الثاني من « تاريخ فؤاد الأول » تأليف لهيطة

باتباعهما سياسة حرية التجارة (١). ولكن ما يحدث فعلا يختلف عن ذلك ، إذ أن نسبة الاستبدال تتحدد بمرونة طلب إحدى الدولتين على منتجات الدولة الأخرى ، من ذلك نرى أنه ليس هناك ما يحتم بقاء هذه النسبة عند ذلك الوضع الذي رأينا أنه يحقق العدالة .

وسنبين سبب ذلك بالتفصيل بعد أن نعرف شيئا عن إصطلاح « نتيجة الربح من التجارة » The Terms of Trade الذي يبين زيادة أو نقص الربح الذي يعود على الدولة في حالة قيام التجارة بينها وبين باقي الدول .

فإذا فرضنا أن نسبة الاستبدال بالنسبة للحالة السابقة قد تحددت على أساس وحدة من النسيج لكل وحدة من القماش ، وأنه بعد مرور سنة قد تغيرت هذه النسبة — لأي سبب من الأسباب التي سنأتي على ذكرها فيما بعد — فأصبحت وحدة من النسيج لكل ٩٠ ر. وحدة من القماش . نستطيع أن نقول بالنسبة لهذه الحالة الأخيرة إن نتيجة الربح من التجارة قد أصبحت في غير صالح البرتغال وأصبحت في صالح إنجلترا — ولا يعني هذا بالمرّة أن استمرار التجارة يضر بالبرتغال فتحمّل من جراء ذلك خسارة لا ترغب في تحملها فتضطر مرغمة إلى وقف حركة التجارة بينها وبين إنجلترا . فكل ما هنالك هو : لو أن نسبة الاستبدال قد بقيت عند ذلك الوضع الذي كانت عليه سابقا لكان ذلك أفيد للبرتغال ، فتغيرها لم يجعلها تخسر إلا بعض الربح الذي كانت تحصل عليه من قبل ، وهي ما زالت تجني ربحا لقيام التجارة بينها وبين إنجلترا . وهذه الخسارة التي حاقت بها أخيرا من جراء تغير نسبة الاستبدال لن تحذوها بأي حال إلى وقف علاقاتها التجارية مع إنجلترا من غير أن تنخفض نسبة الاستبدال إلى أقل من ٨٨ ر. وحدة قماش لكل وحدة من النسيج ، فلا يخرج السبب في هذه الحالة عن أن الكسب الذي تحقّقه التجارة مع إنجلترا أقل من أن يعوض الخسارة التي حلت

(١) ويجب أن نتذكر أنه حتى إذا انخفضت نسبة الاستبدال في غير صالح البرتغال فأصبحت وحدة النسيج لا تتبادل إلا بما هو أقل من ٩٠ ر. وحدة من القماش . فإن التجارة ما زالت في صالح البرتغال ، فالخسارة هنا تقصد بها البعد عن المساواة فقط .

بالبرتغال لبقائها دولة زراعية بحتة .

ونسشعرض باختصار فيما يلي آراء بعض الاقتصاديين عن العلاقة القاعسة بين نتيجة الربح من التجارة وبين الطلب المتبادل (مرونة الطلب) . فقد قل ستوارت ميل « تتحد نتيجة الربح من التجارة بالطلب المتبادل (طلب كل واحدة من الدولتين على منتجات الدولة الأخرى) المحكوم بشرط تعادل قيم الواردات بقيم الصادرات ، وماذلك إلا استنباط من القانون العام الذى يحكم قيم السلع » (١) . وقد افترض ميل عند ما صاغ هذا القانون وجود دولتين وسلعتين تخضعان فى إنتاجهما لقانون ثبات الغلة ، فقال : إن ما يتكلفه إنتاج ١٠ ياردات من القماش فى إنجلترا يعادل ما يتكلفه إنتاج ١٥ ياردة من التيل ، وما يتكلفه ١٠ ياردات من القماش فى ألمانيا يعادل ما يتكلفه إنتاج ٢٠ ياردة من التيل . فعلى ذلك تستورد إنجلترا التيل وتصدر القماش . وتحدد نسبة الاستبدال بين ١٠ ياردات من القماش لكل ١٥ ياردة من التيل ، وبين ١٠ ياردات من القماش لكل ٢٠ ياردة من التيل . ويفترض ميل أن الطلب المتبادل يحقق التوازن عند ١٠ ياردات من القماش لكل ١٧ ياردة من التيل . ويفترض بعد ذلك أن تحسناً قد طرأ على طريقة إنتاج التيل فى ألمانيا حتى أنه أصبح يتكلف ثلثى ما كان يتكلفه سابقاً : فسوف يؤدى هذا التغير إلى زيادة طلب ألمانيا على الأقمشة معبراً عنها بالتيل ، كما أنه سوف يعمل على أن تتبادل ١٠ ياردات من الأقمشة بمقدار أكبر من ١٧ ياردة من التيل . ويفترض ميل أيضاً بقاء الطلب الألمانى على الأقمشة معبراً عنه بوحدات جهد الإنتاج الألمانى على ماهو عليه . فيزيد من جراء ذلك الطلب الألمانى على الأقمشة معبراً عنه بالتيل بمقدار ٥٠ ٪ ، ويقرر أن الكمية التى تتبادل بها ١٠ ياردات من القماش والتي لا بد أن تكون أكثر من ١٧ ياردة من التيل تعتمد على نوع الطلب الإنجليزي معبراً عنه بالأقمشة . فإذا انخفض سعر عرض التيل الألمانى معبراً عنه بالأقمشة : ١ — وزادت كمية التيل الذى تأخذه إنجلترا بنفس نسبة رخص التيل ، أى إذا كانت مرونة

(١) راجع فينر فى كتابه « دراسات فى نظرية التجارة الخارجية » صفحة ٥٢٥

الطلب الإنجليزي على التيل معبراً عنها بالأقمشة تعتبر وحدة ، فإن نتيجة الربح التوازني الجديد من التجارة تصبح : — ١٠ ياردات من القماش لمقدار أقل من ٢٥٥ ياردة من التيل . ب — وزادت كمية التيل الذي تأخذه إنجلترا بنسبة أكبر من نسبة رخص التيل ، أي إذا كانت مرونة الطلب الإنجليزي على التيل معبراً عنها بالأقمشة هي أكبر من وحدة . فإن نتيجة الربح التوازني الجديد من التجارة تصبح ١٠ ياردات من القماش لمقدار أقل من ٢٥٥ من التيل > — وزادت كمية التيل الذي تأخذه إنجلترا بنسبة أقل من نسبة رخص التيل ، أي إذا كانت مرونة الطلب الإنجليزي على التيل معبراً عنها بالأقمشة هي أصغر من وحدة ، فإن نتيجة الربح التوازني الجديد من التجارة تصبح ١٠ ياردات من القماش لمقداراً أكبر من ٢٥٥ ياردة من التيل . فتقص نفقة إنتاج التيل في ألمانيا يؤدي إلى تغير نتيجة الربح من التجارة في غير صالح التيل . فإذا عرفنا تأثير نقص نفقة إنتاج التيل الألماني على طلب ألمانيا للأقمشة معبراً عنه بالتيل ، فإن درجة هذا التغير (ضد التيل طبعاً) تقل بكمبر مرونة الطلب الإنجليزي على التيل معبراً عنه بالقماش .

أما عن رأي مارشال ، فسنتكفي في هذا الموضوع بذكر إحدى عباراته المأثورة : « في حالة قيام التجارة بين الدول ومعرفة مرونة طلب كل دولة على منتجات باقي الدول ، نجد أن حجم الصادرات والواردات في الدولة ذات الطلب الأكثر مرونة أكبر نسبياً من مثيله في الدول الأخرى ؛ ذلك الكبر يصبح أوضح بالنسبة للصادرات عنه بالنسبة للواردات أو بعبارة أخرى يصبح ربح هذه الدولة من التجارة أقل من ربح الدول الأخرى » (١) .

ويدعى جريهام أن ميل وباستبل ومارشال ومدرستهم قد غالوا في أهمية الطلب المتبادل في تحديد نتيجة الربح من التجارة ، كما أنهم قللوا من أهمية ظروف التكاليف النسبية في تحديد ذلك . وقد أرجع خطأهم إلى فرضهم وجود دولتين وسلعتين

(١) راجع فينر في كتابه « دراسات في نظرية التجارة الخارجية » صفحة ٥٤١ ، وراجع هابرلر في كتابه « شطرية التجارة الخارجية » .

فقط (١). وهو يدعى « بأن صفات قائمة الطلب الأهلى المتبادل للسلع الأجنبية لا أهمية له بل مرة في تحديد نسب تبادل السلع في الأجل الطويل ». والخطأ الذى وقع فيه ميل وأتباعه كما يراه فينر لا يرجع إلى مغالاتهم في أهمية الطلب المتبادل في تحديد الربح من التجارة ، بل هو عدم تأكيدهم بما فيه الكفاية في تأثير ظروف التكاليف على الطلب المتبادل . فنتيجة الربح من التجارة يمكن أن تتأثر مباشرة بالطلب المتبادل وليس بأى شىء آخر . والطلب المتبادل بدوره يتحدد بظروف التكاليف .

وسنبحث الآن فيما إذا كان مقياس « نتيجة الربح من التجارة » The terms of Trade يبين حقيقة وبدون خطأ ما تجنيه الدولة من الربح أم لا . وسنعرف أولاً كيف يتكون هذا المقياس ، ونظراً لوجود مقاييس عديدة متشابهة . فسنتكفى ببحث واحد منها فقط ، وهو أشهرها المسمى : The Commodity terms of trade « نتيجة الربح السلعية » . فاذا رمزنا .

ص = سلع الصادر	و = سلع الوارد
س = الرقم القياسى الذى يمثل الثمن	ه = السنة الحالية
م = نتيجة الربح السلعية	ا = سنة معينة

الرقم القياسى لثمن سلع الصادر في سنة معينة
 نتيجة الربح السلعية = الرقم القياسى لثمن سلع الصادر في السنة الحالية
 الرقم القياسى لثمن السلع الواردة في سنة معينة
 الرقم القياسى لثمن السلع الواردة في السنة الحالية

$$\frac{\text{س ا ص}}{\text{ه}} = \frac{\text{س ص}}{\text{ا}}$$

$$\frac{\text{س ا و}}{\text{ه}} = \frac{\text{س و}}{\text{ا}}$$

وقد لعب هذا المقياس دوراً كبيراً في مناقشات الاقتصاديين حول السياسات الاقتصادية . فإحدى الحجج القوية لتبرير سياسة الحماية تقول بأن فرض التعريفة يجعل الربح من التجارة في صالح الدولة . وكذلك فإن الدولة التي عليها أن تدفع مبالغ من المال للدول الأخرى فوق ما تدفعه لهذه الأخيرة من مال عوضاً عما تأخذه منها من بضائع تتحمل ما يسمى « بعبء التحويل » إذ عليها أن تجمع هذا المال لتدفعه للدول الأخرى فتحرم نفسها من استهلاك بضائع تعادل قيمتها هذه المبالغ (١) . فالدولة التي عليها أن تقوم بدفع هذه المبالغ يتحتم عليها تكوين قايض تصدير ، وهو الشيء الذي يجعل نتيجة الربح من التجارة في غير صالحها فينخفض ثمن ما تصدره من السلع بالنسبة لما تستورده منها .

ولا بد من أن يقاس تغير نتيجة الربح من التجارة بمساعدة الأرقام القياسية لأثمان سلع الصادر و سلع الوارد . وعلى ذلك فإننا نواجه حتماً مشكلة الأرقام القياسية التي لا يستطيع إيجاد حل مقنع لها . فعلاوة على التغير في الأذواق ، وهو الشيء الذي لا يمكن قياسه ، توجد صعوبتان : فأول شيء هو احتمال تغير نوع البضائع التي تتبادل بتطور الزمن ، وهذا ما يجعل المقارنة المباشرة بين مدتين

(١) وهذه كانت حال أيرلندا . إذ أن معظم الملاك في هذا البلد من الإنجليز الذين يعيشون في بلدهم . وعليه فإن الأموال ترسل باستمرار من أيرلندا إلى إنجلترا مما يؤدي إلى تحول ميزان الدفع و نتيجة الربح إلى غير صالح أيرلندا وإلى صالح إنجلترا . راجع الباب السابق . وكذلك ينطبق ما نقول على الدول التي عليها أن تدفع ديون التعويضات ، فكان على ألمانيا عقب الحرب الماضية أن تعمل على زيادة صادراتها وفي نفس الوقت تفرقل دخول الواردات ، وذلك لكي تتمكن من دفع ديون الحرب . وذلك يعد بمثابة حرمان ، إذ أن الدولة تصدر لكي تستطيع أن تشتري ما تحتاج إليه من السلع الأجنبية . فكانت الحال في ألمانيا مؤسفة من ناحيتين : ١ - أنها تنهك قوى عمالها لتزيد من حجم صادراتها ٢ - تحرم هؤلاء السكان من إشباع حاجاتهم . وينطبق هذا أيضاً على الدول التي اقترضت أموالاً في أزمنة غابرة واستحق تسديدها . ففي أثناء مدة التسديد تعاني الحرمان الذي عاتته ألمانيا عقب الحرب الماضية : وكذلك فوائد الديون التي تدفعها بعض الدول تحرم الجماعة من استهلاك بعض السلع التي لو استهلكوها لزادت رفاهيتهم المادية . وهذه هي حال مصر حتى إلغاء دينها الدولي . فكانت الفوائد التي تدفعها حتى قيام الحرب الحالية تعد جزءاً كبيراً بالنسبة للدخل الأهلي . أي أننا كنا نصدر للبلدان الأخرى بدون أن نأخذ في مقابل هذه الصادرات بعض البضائع التي تنتجها (١)

مستحيلاً ما لم يقتصر على البضائع التي توجد في التداول في هاتين المدينتين ، ولربما كان هذا سبباً في فساد المقارنة . والشئ الثاني هو التغير الذي يطرأ في الزمن الطويل على نسب السلع المختلفة التي تسكون مجموع الصادرات والواردات . وهذا التغير يجعل تقديراتنا المقصود بها قياس الربح الناتج من التجارة عرضة للاختلاف لتغير الميزان المستعمل . وعلى ذلك فقد تظهر إحدى هذه الطرق ربها ، وفي نفس الوقت تظهر واحدة غيرها تأخراً أو خسارة .

ولا نغني مما سبق أن محاولة قياس الربح الناتج من التجارة شئ مقضى عليه بالفشل ، فكل ما نريد اثباته يتلخص في أن النتائج التي نحصل عليها لا بد من أن تعالج بحذر وعلى ضوء معرفتنا لجميع الحقائق المتصلة ، وألا نعددها نتائج مقطوعاً بصحتها . وكلما طالت مدة المقارنة كلما تحم علينا زيادة الحذر .

وهل نستطيع القول بأن الدولة لا بد وأن تعد رابحة إذا كان التغير في صالحها وهل لا بد وأن تعد خاسرة إذا كان التغير في غير صالحها ؟ ... إذا تمتعت إحدى الدول (حالاً) بنتيجة ربح موافقة لها لزيادة الطلب الأجنبي على بضائعها الصادرة ، لكان هذا دليلاً على تحسن حالتها الاقتصادية العامة . ولكنه يوجد استثناء حتى لهذه الحالة : فأثر ازدياد الطلب العالمي على القمح مثلاً هو ارتفاع ثمنه ، ومع ذلك فقد تسوء حال إحدى الدول التي تزرع القمح — عن ذي قبل — لتتابع سنين حصاد رديئة . حقاً إن مركز هذه الدولة لن يسوء بالقدر الذي يسوء به لو بقي سعر القمح على ما كان عليه ، ولكن ذلك لن يغير من رأينا ، وهو أن ملاحظة نتيجة الربح من التجارة وحدها بدون وقوفنا على معلومات أخرى بجانب ذلك ، لا يبين مدى التغير الذي يطرأ على مركز الدولة الاقتصادي العام .

وفي حالة غياب الاحتكاك^(١) . تريح الدولة إذا ازداد الطلب على صادراتها ولكن أهمية هذا الربح تتوقف على كبر كمية الصادرات إذا ما قورنت بكمية ناتجها السكاني . فمن الواضح أن ربح دولة كنيوزيلندا — وهي التي تصدر كمية كبيرة

(١) راجع الجزء الأول من « عناصر علم الاقتصاد » صفحات ٢٨ وما بعدها وقارن مقدمة « التوظف والاستقرار » للاستاذ بيغوه Pigou

من ناتجها الكلي — يصبح أكبر من ربح دولة كروسيا — وهى التى تصدر كمية صغيرة من ناتجها الكلى .

وقد يؤدى ارتفاع ثمن الصادرات إلى التوسع فى الصناعات التى تنتج هذه السلع . فيحدد الربح بالنسبة للكمية الإضافية من الصادرات بـ « تكاليف الفرصة Opportunity Costs » ، فإذا وجد العمل وغيره من عوامل الإنتاج الأخرى مثلاً أن الدفع كاف ، وكاف فقط لتحويلها إلى صناعات الصادر ، فإن الربح يصبح قليلاً . والمركز الأمثل من وجهة النظر القومية البحتة هو ذلك الذى يدعو إلى إنتاج أكبر كمية ممكنة من سلع الصادر لتباع الوحدة منها بثمن أكبر مع إنتاجها بتكاليف أقل (نظراً للوفورات الداخلية) ^(١) ، ولكن ذلك يعنى احتكار صناعات الصادر . فإذا خضعت سلع الصادرات فى إنتاجها لقانون زيادة الغلة ، وزاد الطلب الأجنبى عليها ، فإن الدولة تجد مجالاً لتدخلها : فإما أنها تجعل من نفسها البائع الوحيد ، وإما أنها تلجأ إلى ضريبة الصادر ^(٢) .

لنفرض أن الدولة تتمتع بنتيجة ربح تجارية أكثر موافقة لها عن ذى قبل — وذلك مثلاً نظراً لانكشاف الطلب العالمى على نوع البضائع التى تستوردها . فقد كانت إنجلترا بالاشتراك مع باقى الدول الصناعية البحتة فى هذا المركز أثناء الكساد الكبير ^(٣) ، وذلك نظراً لانخفاض أسعار معظم المواد الزراعية الحام ومواد الأكل . ولا شك فى أن الدول المصدرة لهذه البضائع قد خسرت ، ولكن ذلك لا يدل على أن الدول المستوردة لابد من أن تكسب ، فهى قد تخسر أيضاً . ولا ننكر أن الدول المستوردة تستطيع فى هذه الحالة أن تحصل على نفس الكمية التى كانت تستوردها من قبل بتنازلها عن جزء من صادراتها أصغر من ذلك الجزء

(١) راجع «عناصر علم الاقتصاد» للأستاذ نوماس و«التجارة الخارجية» لباستيل
(٢) راجع الايكو نوميك جورنال سنة ١٩٤٣ لمقالة للأستاذ بنهام عن « نتيجة الربح من التجارة » .

(٣) أطلق البرفسور روبنز هذا الاسم على الأزمة العالمية التى بدأت سنة ١٩٢٩ . وكان هذا الاسم قبل ذلك وفقاً على المدة ما بين سنة ١٨٧٣ ونهاية العهد الفيكتورى . راجع فاي فى كتابه « تاريخ المجترة الاقتصادية من آدم سميث حتى الوقت الحاضر » فى الفصل عن « الكساد الكبير The Great Deprssion » .

الذى كانت تتنازل عنه من قبل ، ولكن ، إذا كانت عوامل الإنتاج في صناعات الصادر « متخصصة Specific » (أى لا يمكن الانتفاع بها انتفاعاً كاملاً في النواحي الأخرى) فإن النتيجة الحتمية لذلك هي البطالة الشديدة والقوة الإنتاجية الزائدة عن الحاجة في صناعات الصادر . وعلاوة على ذلك فقد يؤدي انخفاض أسعار هذه المواد إلى ظهور بواذر الانكماش في الدول المستوردة . وقد ادعى بعض الكتاب أن ذلك ما حدث في إنجلترا . ولكن بنهم يعتقد أن هذه الدولة قد تفادت الكساد بمساعدة الحصول على مأكولات رخيصة . وعلى العموم ، يتضح لنا مما تقدم أن نتيجة الربح من التجارة في مثل هذه الحالات أقل مما توقعه ، وذلك لزيادة البطالة وصعوبة القيام بالتعديلات اللازمة في الدول التى تصدر المواد المصنوعة .

وإذا نجحت إحدى الدول في تحويل نتيجة الربح من التجارة إلى صالحها عن طريق فرض القيود على الواردات ، فلربما كان الربح الناتج من هذه العملية لا يعادل الحسارة الناتجة من انكماش حجم تجارتها السككية ، وهو الشيء الذى يطوى بين ثناباه الحرمان من المنافع الناتجة من تقسيم العمل الدولى . ففي أثناء الكساد الكبير وضعت معظم دول أوروبا الغربية عوائد جمركية منعت دخول منتجات الدول الزراعية البحتة ، فأدى ذلك إلى استمرار انخفاض أسعار هذه المواد . فاستفادت إنجلترا وغيرها من الدول التى سمحت بدخول المواد الزراعية بدلاً من منع دخولها كما فعلت فرنسا وإيطاليا وألمانيا

لفرض أن نتيجة الربح من التجارة قد أصبحت في صالح دولة من الدول لأن محصولها الرئيسى الذى تصدره قد صعب إنتاجه عن ذي قبل . ولنفرض مثلاً لذلك أن القمح الإنجليزى قد ازدادت نفقات استخراجه ، وبذلك ارتفع ثمن القمح في العالم بمقدار ١٠٪ مع بقاء أثمان الأشياء الأخرى على ما كانت عليه من قبل . فهل يعد هذا ربحاً لإنجلترا ؟ يشتري الطن من القمح الإنجليزى الآن كمية من الواردات أكبر بمقدار ١٠٪ من الكمية التى كان يشتريها من قبل ولكن إذا فرضنا أن صعوبة استخراجه تستلزم استخدام « فريق » من عوامل الإنتاج أكبر بمقدار (م ٧- التجارة)

٢٠ ٪ من الفريق الذي كان يستخدم من قبل ، لا تضح لنا أن حالة إنجلترا لا بد أن تصبح أسوأ مما كانت عليه من قبل .

وما نتوخاه مما سبق هو التدليل بأن نتيجة الربح من التجارة وحدها لا تدلنا إلا على القليل ، فلنكن بصريح حكمتنا صحيحاً لتعين علينا معرفة بعض الحقائق ، وذلك كتغير الطلب وتغير الكفاية الانتاجية وتغير حجم التجارة السكلى . فاذا عرفنا جميع هذه الحقائق المتصلة ، لأصبحت معرفتنا لنتيجة الربح من التجارة غير ضرورية

وسنحاول أن نطبق المبادئ النظرية السابقة على حالة العالم ما بين الحربين . فزيادة إنتاجية الدول الزراعية أثناء هذه المدة قد حولت نتيجة الربح من التجارة إلى غير صالحها ، فعززت بذلك آراء ميل ومارشال وفينر التي تكلمنا عنها (١) حينما تكلم ميل عن هذه الحالة ووضحها بالمثل الذي ضربه استنتج أن نقص نفقة إنتاج التيل في ألمانيا يؤدي إلى تغير نتيجة الربح من التجارة في غير صالح التيل ، وحدد مدى هذه الخسارة بدرجة كبر مرونة الطلب الإنجليزي على التيل ، فإن كبرت هذه المرونة عن ذى قبل فإن الخسارة تقل وإن صغرت فإنها تزيد . ونلفت نظر القارئ إلى ما قلناه سابقاً بخصوص اعتبار نتيجة الربح من التجارة ، فهو وحده لا يدلنا إلا على القليل وربما كانت نتائج عكسية في بعض الحالات ، إذ قد يتحول إلى غير صالح إحدى الدول ، وفي نفس الوقت تربح هذه الدولة لزيادة إنتاجية صناعات الصادرات بالبيع بشمن أقل من الثمن الذى يبيع به من قبل في مثل هذه الحالة لا يسبب للدولة أية خسارة إذ أن زيادة كمية مبيعاتها مع استمرار نقص نفقات إنتاجها قد يحقق ربحاً . ويلاحظ هنا أننا قد افترضنا إمكان زيادة المبيعات ، ولا يجوز هذا إلا في حالتين فقط . الأولى ، لو أن نفقة إنتاج هذه السلعة قد هبطت في هذا البلد ولم تهبط في البلدان الأخرى التي تنتجها أيضاً ، وفي هذه

(١) والغرض الذى يحققه اعتبار نتيجة الربح من التجارة The Terms of Trade هو حسابان مقدار التغير الذى يطرأ على مستوى معيشة الأفراد ، لا أكثر ولا أقل ، فهو مقياس كبقية المقاييس . ولكن الاعتراف بصحة شيء مشكوك فيه . وعلى ذلك لا بد لنا من الاعتماد على مقياس آخر إن كان ذلك متيسراً ، وإلا علينا أن نبحث عن مقياس جديد

الحالة تؤدي زيادة مبيعات هذه الدولة إلى نقص مبيعات الدول الأخرى . والحالة الثانية ، هي افتراض مرونة الطلب على هذه السلعة . والمعروف أن الطلب على منتجات البلدان الزراعية البحتة يعد طلباً غير مرن . وزيادة الكمية المنتجة من المحاصيل الزراعية لايعنى في معظم الأحوال زيادة إنتاجية البلدان التي تزرعها ، فقد تعمل زيادة كثافة السكان على استغلال الأرض الأقل خصوبة أو على زراعة الأرض زراعة كثيفة؛ وفي كلا الحالين لاتصبح زيادة الكمية الناتجة دليلاً على زيادة إنتاجية السكان في هذا البلد . وهذا ماحدث فعلاً — على الأقل في العالم القديم — في أثناء المدة مابين الحربين . فقد ازدادت الكمية المنتجة من الحاصلات الزراعية (معظمها على الأقل) بنسبة أكبر من نسبة ازدياد الطلب عليها . فتحولت نتيجة الربح من التجارة إلى غير صالح البلاد المصدرة لهذه السلع ، فساء حال الزراعة بمختلف أنواعهم خصوصاً في البلدان التي تصدر الجزء الأكبر من الكمية التي تنتجها . وإذا سلمنا هنا بأن نتيجة الربح من التجارة تمثل حقاً مقدار الخسارة التي منيت بها البلد ، فإن تحول نتيجة الربح هذه إلى غير صالح الدول الزراعية بدون أية زيادة في إنتاجيتها ، يبين لنا مدى الانحطاط الذي حل بمستوى معيشة أبنائها

وقال مارشال : « إن حجم الصادرات والواردات في الدولة ذات الطلب الأ أكثر مرونة يصبح أكبر نسبياً عن مثيله في الدول الأخرى ، ودرجة الكبر هذه أوضح بالنسبة للصادرات ، أو بعبارة أخرى ، سوف يصبح ربح الدولة من التجارة أقل من ربح الدولة الأخرى » فقد اعترف صراحة بأن الدولة الزراعية لاتكسب — من التجارة الخارجية — نفس النسبة التي تكسبها الدول الصناعية ، إذ من الواضح أن الطلب على الضروريات (وهي المواد الخام التي تنتجها الدول الزراعية) . أقل مرونة من الطلب على الكماليات (وهي المواد التامة الصنع التي تنتجها الدول الصناعية) ، فإذا كانت الكمية المنتجة من الضروريات كافية للاستهلاك العالمي ، فإن أية زيادة في إنتاجها سوف تعمل على انخفاض ثمنها ، وذلك لأن الطلب عليها غير مرن . وإذا قلت الكمية المنتجة منها عن حاجة العالم يرتفع ثمنها ارتضاعاً نسبياً كبيراً . وما نظن أن الحالة الأخيرة يحتمل ظهورها في الأجل القصير . وتزايد الغلة التاريخي الذي

تسلكنا عنه من قبل سوف يعمل بدوره على وفرة هذه المواد في الزمن الطويل (١) وقال فينر : « إن نتيجة الربح من التجارة تتأثر مباشرة بالطلب المتبادل ، وليس بأى شيء آخر ، والطلب المتبادل بدوره تحدده ظروف الكلفة » ، وقد تسلكنا عن ذلك من قبل (٢) . يبقى علينا هنا أن نشير بإيجاز إلى كيفية تحديد ثمن السلعة . فثمنها أو قيمتها تعتمد أولاً وقبل كل شيء على الطلب ، أو بعبارة أخرى أدق ، على كمية الطلب عليها إذا ما قورن بالكمية المنتجة منها . فالسلع التي يمكننا زيادة الكمية المعروضة منها — إذ أن هناك سعياً لا تنتج بالمرة وهي هبات الطبيعة ، كما أنه يوجد بعض السلع التي لا يمكننا إلا إنتاج كمية محدودة منها — تشتق قيمتها في الزمن الطويل من قيمة عوامل الإنتاج التي تتعاون في إنتاجها ، وقيمة هذه العوامل تحددها ندرتها بالنسبة للطلب على استعمالها . فلهذا السبب لا توجد أية قيمة لأى عامل من عوامل الإنتاج ، وللاية سلعة تامة الصنع مالم يكن عرضها أقل من الطلب عليهما . فندرة العرض تحدد النواحي التي تستعمل فيها عوامل الإنتاج . والمنظمون في فروع الصناعات المختلفة يتنافسون في الحصول على هذه العوامل . وبتحديد هذه المنافسة للمعروض من عوامل الإنتاج في أية ناحية معينة ، فإنها تحكم قيمة المواد التامة الصنع التي يتحدد ثمنها بكمية المعروض منها إذا ما قورن بالطلب عليه . وكلما زادت الكمية المعروضة من السلعة إذا ما قورن بالطلب عليها ، كلما صغرت قيمتها وكلما قل عائد عامل أو عوامل الإنتاج التي اشتركت في عملية صنعها . وعلى ذلك نجد أن عوامل الإنتاج تتحرك باستمرار بين الاستعمالات المتنافسة لكي تحصل كل وحدة منها على أكبر عائد ، فتحدد القيم النسبية للسلع المختلفة بالندرة النسبية لعوامل الإنتاج .

وترجع زيادة الكمية المعروضة من الحاصلات الزراعية إذا ما قورن بالطلب عليها كما عرفنا ذلك من قبل ، إما إلى زيادة إنتاجية الدول الزراعية وإما إلى زيادة عدد

(١) راجع الجزء الأول من « عناصر علم الاقتصاد » صفحة ١٢٩ حيث نكلم عن تزايد الغلة التاريخي في معرض الكلام عن قوانين الغلة . وقارن « الاقتصاد الزراعي والتكوين » لمبطلة .

(٢) راجع فينر في كتابه « دراسات في نظرية التجارة الخارجية » صفحة ٥٤٩ .

السكان ، أو بعبارة أوضح إلى الزيادة النسبية في عدد العمال الزراعيين . وقد تكلمنا عن السبب الثاني في الصفحات السابقة . أما إذا كان سبب هذه الزيادة يرجع إلى كبر الإنتاجية ، فإن انخفاض الأثمان في هذه الحالة لا يؤدي إلى تدهور فظيع في مستوى معيشة السكان ، وهو الشيء الذي لا بد من حدوثه لو أن سبب هذه الزيادة يرجع إلى إزدياد عدد السكان ، ولنفرض بعكس ما نعتقد أن هذه الزيادة ترجع إلى كبر إنتاجية الدول الزراعية ، ونقارن مستوى معيشة سكان هذه البلاد في المدة ما بين الحرب الماضية والكساد الكبير بمستوى معيشتهم في المدة ما بين الكساد والحرب الحالية ، فإذا وجدنا أن حالتهم قد ساءت عما كانت عليه قبل الكساد الكبير ، وأن حالة الدول الصناعية البتة لم تسوء بنفس الدرجة ، لا تضح لنا أن زيادة الإنتاجية تعاقب الأفراد بدلا من أن تكافئهم . فإذا كانت هذه هي القاعدة لما وجد الدافع الذي يحدو بنا إلى زيادة إنتاجيتنا ، وهو الشيء الذي لا يتم إلا بزيادة معلوماتنا الفنية . فإذا كان قانون زيادة الغلة لا يسرى إلا في حالات استثنائية ، وأن زيادة إشباعنا لحاجتنا ترجع إلى التقدم الفني لساء حال الأفراد في جميع دول العالم . وسنضرب مثلا بين أثر قلة إنتاجية البلاد الصناعية على نتيجة الربح من التجارة . فإنتاجية العامل في صناعة النسيج بلا شك كثير لم تزد في المدة ما بين الحربين . والسبب في ذلك كما يراه ويلسون « أنه توجد آلاف من الأنوال ما زالت مستعملة في مصانع النسيج أعمارها حوالى الخمسين سنة ، ونستطيع أن نجد كثيرا غيرها أعمارها تكبر عشرين سنة عن أعمار الأنوال السابقة الذكر » (١) . من ذلك نرى أن صناعة النسيج لم تحاول استعمال الآلات الحديثة التي ظهرت بعد الحرب ، لأنها لو فعلت ذلك لأصبحت نتيجة الربح من التجارة في غير صالحها خصوصا في الوقت الذي كانت فيه انجلترا أكبر مصدر للأقمشة . ولكن ظهور منافسين جدد كاليابان والصين والهند أزعج ذوى الأمر فوضعوا مشروعا لإعادة تنظيم هذه الصناعة ، أساسه إقفال المصانع القديمة وتركيز الإنتاج في المصانع الحديثة وإنشاء مصانع جديدة . هذا مما حدث بسبب لصناعة القطن وذلك لعدم استطاعة أصحاب المصانع

(١) راجع التقرير الرسمي للمؤتمر الذي عقده معهد الغزل والنسيج ، تقرير سنة ١٩٣٧

في لانكشير الاتفاق مع أصحاب المصانع في البلدان الأخرى التي نافستهم ، فلو أنهم كانوا قد اتفقوا لما قاموا بإعادة تنظيم صناعاتها ولتركوا المصانع القديمة تعمل في أمان . وإذا نظرنا إلى الصناعات الأخرى لوجدنا هناك اتفاقيات عالمية بين جميع منتجي السلعة الواحدة ، إذ أن ذلك يجعلهم في مأمن من نتائج المنافسة الضارة بمصلحتهم الخاصة ^(١) ، وعلى ذلك تبقى إنتاجية المصانع على ما هي عليه ، فيحرم العالم من ميزة الحصول على السلع بأثمان أرخص . فكأن النظام الاقتصادي القائم يعاقب من يزيد إنتاجيته ويسكفء من لا يعمل على زيادتها ^(٢)

ولا يرجع عدم استخدام آلات أحدث (في معظم الأحوال) إلى ثبات معلوماتنا الفنية . فربما كان عدم استعمالها راجعاً إلى سياسة موضوعة ، أي إلى سياسة رسمتها عقول الرأسماليين في الدول الصناعية لمصلحتهم الخاصة غير عابئين بمصلحة الأفراد في بلادهم وفي بلدان العالم أجمع . فاتباع هذه السياسة يحرم العالم من استغلال مرافقة أكبر استغلال اقتصادي ممكن ، فتبقى عوامل الإنتاج عاطلة بعض الوقت ، فتسوء حال الطبقات الفقيرة خصوصاً حال العمال المشتغلين في صناعات الصادر ، وهذا ماحدث فعلاً أثناء الكساد الكبير ، إذ ازداد عدد العمال العاطلين ازدياداً كبيراً في معظم الدول الصناعية البحتة . فكيف تفسر إذاً ظاهرة وجود الملايين من العاطلين في بلد كإنجلترا مثلاً مع تمتعها بنتيجة ربح موافقة ، أيكون ذلك ربحاً لها وخسارة للأمم الزراعية ، أم هو خسارة للعالم أجمع ؟ لاشك في أن إنجلترا تخسر ، لأن مكسبها الإضافي من التجارة — الذي لم تقسمه بالعدل مع الأمم التي تتجر معها — لا يعادل الضياع الناتج عن تعطل نفر كبير من سكانها . وحتى إذا فرضنا وجود تأمين أهلي للعمال ، وأن ما يوزع على العاطلين من النقود كاف لإشباع حاجاتهم ، وأن الحكومة تجمع هذه المبالغ من الطبقة الغنية فلا تتحمل الخزانة العامة أي عبء إضافي ، فإنه حتى في هذه الحالة تخسر إنجلترا لو أن الأمم الزراعية البحتة قد

(١) كاتفاق الصفيح بين إنجلترا وأمريكا وفرنسا ، راجع « صناعة الصفيح » للاستاذ جونز .

(٢) راجع مقالة المستر جراي ، نشرتها الجمعية الإحصائية بمئسرت في يوم ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ تحت عنوان « الدخول والأجور في صناعة النسيج » صفحة ١ .

حولت بعض نشاطها الاقتصادى من الزراعة إلى الصناعة . ويظهر أثر هذه الحسارة فى الزمن الطويل ، إذ تبقى مشكلة العمال العاطلين بدون حل . فإذا ما تحولت نتيجة الربح من التجارة إلى غير صالح أنجلمت — وهذه هى النتيجة الحتمية لسياسة الأمم الزراعية البحتة الجديدة — لتضاعفت خسارتها . أما بالنسبة للعالم أجمع ، فتكفى ظاهرة إقفال بعض المصانع ووجود عدد كبير من العمال العاطلين ، لنحكم من ذلك على مقدار الضياع الذى حل بالعالم . وكانت ظاهرة البطالة فى المدة ما بين الحربين غاية فى الوضوح فى البلدان الصناعية البحتة . ولم تظهر مثل هذه المشكلة فى البلدان الزراعية البحتة . مع أن نتيجة الربح من التجارة كانت فى صالح الدول الصناعية وفى غير صالح الدول الزراعية (١) .

(١) راجع «الاقتصاد الزراعى والتوابع» للدكتور لهيطة حيث يشرح نظرية الأزمات

الفصل الخامس

مشكلة مصر الاقتصادية

تبرير سياسة الحماية - إنتاجية الأفراد وغنى الأمة - الصناعة أكثر

ربحاً من الزراعة - حرية التجارة مع دفع التعويض .

تبرير سياسة الحماية :

تسخر الآلات لخدمتنا ، فتؤدي العمل (الذى من أجله اخترعت) بدون أن تشكو كلاً أو مللاً وبمهارة فائقة وطاعة عمياء ، فلا يحق لنا أن نوجه لها اللوم لأى سبب من الأسباب كما يفعل البعض مثلاً حينما يدعون أنها خلقت مشكلة البطالة ومحت المهارة الفنية للعمال ... إلخ . فمن يوافق على ذلك يعد قصير النظر بعيداً عن الحق لا يريد أن يعمل شيئاً لنفسه ، بل راجياً أن تهيأ له الأشياء . فالمسؤول عن الأخطاء التى ظهرت نتيجة لاختراع الآلات هو النظام الاقتصادى الذى رضىنا به لأنفسنا والذى لم يكيف نفسه لمقتضيات العصر . فالآلات تساعدنا على زيادة إنتاجنا ، فإذا لم نستطع استهلاك هذه الزيادة ، فإما أن إنتاجنا يفوق استهلاكنا - وليست هذه هى الحقيقة - ، وفى هذه الحالة يجدر بنا أن تقلل من ساعات العمل ، أو تقلل من الجهد المبذول فى الإنتاج . وأما أننا نستطيع استهلاك هذه الزيادة - من غير أن نشبع جميع رغباتنا - ، ولكننا نمنع من ذلك لسبب ما ، كخطأ نظام التوزيع مثلاً وفى هذه الحالة يجدر بنا أن نبحث عن المانع فنزيله .

فلو أصبح النظام الاقتصادى القائم مسيراً لروح العصر ، لأدت كثرة استخدام الآلات إلى زيادة إنتاجية الأفراد وزيادة كمية البضائع والخدمات التى يستهلكونها وإلى نقص ساعات العمل اليومى . ولا ننكر وجود حد لمقدرتنا كمستهلكين ، ولكن المخترعات تظهر لنا سلعاً جديدة تعتبرها فى أول عهدنا بها من الكماليات ثم

لا نلبث بعد أن نتعود عليها حتى تصبح من الضروريات . وعلى ذلك ، فإن زيادة إنتاجتنا تزيد من إشباعنا للحاجات (١) . وعلاوة على ذلك ، فقد ظهرت في الأزمنة الحديثة أشياء كثيرة لنا رغبة شديدة في إشباعها ولكن الكثيرين منا لا يستطيعون ذلك فيكتفون بمشاهدتها وهي معروضة للبيع وهم يتمنون حيازتها . وهذا ما يحدث في كل ركن من أركان العمورة ، إلا أنه أكثر وضوحاً في الأقاليم الزراعية والدول الزراعية . وكان الفلاح في الأزمنة الماضية بعيداً عن المدنية ، فكان لا يرى ولا يسمع عن السلع التي جددت ، فكانت قناعاته نتيجة الجهل واعتقاده أنه ينعم بكل شيء . ولم يتغير الحال إلا باختراع السفن البخارية والسكك الحديدية وتحسن وسائل النقل المختلفة مما جعل الانتقال من مكان لآخر أسهل بكثير عن ذي قبل ، فسافر الناس ورأوا الأشياء التي لم يعلموا بوجودها . وحتى بالنسبة لهؤلاء الذين لم تمكنهم ظروفهم من السفر فقد نعم الأغنياء منهم بحيازتها ، أما فقراؤهم فقتنعوا بحالهم ظناً منهم أنه ليس من حقهم التمتع بها ، وظلت هذه الفكرة سائدة حتى حارب المزارعون في البلدان الصناعية من أجل حقوقهم ، فنالوا بعض الشيء ، وليس كل الشيء . أما أقرانهم في البلدان الزراعية البحتة فلم ينالوا شيئاً لفقرهم المدقع . وقد وصفنا الفلاحين في البلاد الزراعية البحتة بأنهم فقراء مع أنهم يشتغلون ويبدلون الكثير من الجهد ، ولم نعتبر مغالين إذا أكدنا أن الجهد الذي يبذلونه لا يقل بأي حال عن الجهد الذي يبذله المزارعون في الأمم الصناعية البحتة . ولا عجب في ذلك ، فلمثلهم العقل السليم والجسم السليم مقبلين على عملهم برغبة وصبر وكامل الاحتمال .

ويرجع فقر المأجورين منهم إلى الأجر الضئيل الذي يدفعه المستأجر . والعائد القليل الذي يدفع لهم إذا كانوا من صغار المستأجرين ، إما عن عمل المنافسة بين

(١) وسنتكلم فيما بعد عن كيفية زيادة الانتاجية في البلدان الزراعية البحتة . أما زيادتها في البلدان الصناعية البحتة فإنها تتم بإدخال التحسين على الآلات المستعملة ، واختراع آلات جديدة ، وزيادة القدرة التنظيمية في هذه البلدان . راجع الجزء الأول من « عناصر علم الاقتصاد » الفصل الأول ، وراجع رول في كتابه « مبادئ النظرية الاقتصادية » من ١٥٤ .

التجار ، فالتجارة ليست ميزة احتكارية حيث لا يوجد ما يمنع الأفراد من الاشتغال بها . فالمنافسة قائمة بين التجار من الوجهة النظرية لأنهم مقيدون بالسعر السائد في السوق المنظمة . وكان ثمن الحاصلات الزراعية في السوق المنظمة بعد الحرب الماضية — مع استثناء بعض السنين — منخفضاً مما جعل حالة الزراع مؤلمة خصوصاً في البلدان الزراعية البحتة ، وليس ثمة ما يدعونا لأن نثبت أن الثمن الذي يتحدد في السوق المنظمة — وهو المثل الأعلى للسوق — هو من فعل قانون العرض والطلب (١) . ولكننا نؤكد بالرغم من ذلك أن هذا الثمن مجحف للفلاح في البلد الزراعي البحت ، وهو الشيء الذي سنبينه تفصيلاً .

فإذا نظرنا إلى الفلاح الذي يزرع ملكيته الصغيرة ، لوجدنا أن الثمن الذي يبيع به السلع التي ينتجها لا يمكنه من أن يحيا حياة محترمة . فإذا كان الأمر كذلك ، لما عجبنا لحالة زميله المؤلم الذي لا يملك الأرض التي يفلحها ، والذي يعيش مع بقرته في كوخه القدر وبأكل نفس الطعام الذي تأكله . هذا الفلاح لم يثر بعد ، لأنه يرى أن صاحب الأرض لا يستطيع أن يدفع له أجراً أكبر من الأجر الذي يدفعه له فعلاً . ولكننا نتساءل هل سيعيش أبداً قانعاً بهذا الحال ؟ وتذكر الحكومات خطورة هذه المشكلة ، وقد حاولت مراراً أن ترفع ثمن الحاصلات الزراعية باتباع سياسات مختلفة ولكنها فشلت . وسنبحث هنا السبب الرئيسي لهذا الفشل ، ولا يحول الجهل بالسبب دون معرفة طريقة العلاج ، فبتشجيع الصناعات الجديدة في البلاد يزيد الدخل الأهلي على حساب الأمم الصناعية البحتة . وإن كان هذا يناقض المبادئ الاقتصادية التي تكلمنا عنها ، إلا أن سياسة « السكفاية الاقتصادية » التي اتبعتها أغلب الدول في المدة ما بين الحربين تبرر ذلك . فإثناء الصناعات في مصر يحفظ لها جزءاً كبيراً من دخلها الأهلي الذي ترسله إلى الدول الصناعية البحتة ثمناً

(١) راجع بحث في كتابه Organised Produce Markets وراجع الجزء الأول من « عناصر علم الاقتصاد » الفصل الأول ، و« سوق الحاصلات الزراعية المنظمة في الهند » لباسو .

لما تشتريه منها من مختلف السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ، ولا يشتري هذا الجزء الذى قدره تقريبا بـ ٨٠٪ من الدخل الأهلى ، والذى يمثل جهد الملايين من المصريين ، إلا بعض مانحن فى أشد الحاجة إليه ، وهو لا يكفى إلا استهلاك الطبقتين الغنية وفوق المتوسطة فقط ، أما الطبقات الأخرى الأكثر عدداً ، فإنها تحرم كلية من التمتع بهذه السلع . فإذا لم تتمكن الدولة الزراعية من الحصول على كل ما يحتاجه سكانها من السلع ليعيشوا عيشة محترمة ، وجب عليها أن تبادر بإنشاء هذه الصناعات إذا رأت أن ذلك فى استطاعتها ، وأن درجة إشباع الأفراد لحاجاتهم تزداد ولو بعد مرور فترة من الزمن يزداد فيها الحرمان ، وهذا ما اتبعته كثير من الدول الزراعية قبل قيام الحرب الحالية فإذا فرضنا أن هذه السياسة لقيت قبولا عاماً فى البلدان الزراعية البحتة جميعها ، وأن هذه البلدان عقدت النية على تنفيذها مهما كلفها ذلك من تضحيات فهل يصبح ذلك العمل شراً أم خيراً للعالم ؟ وبديهي أن تنفيذ مثل هذه السياسة فى بلد زراعى بحت لا ينجح إلا باتباع سياسة الحماية .

فتعتمد الحكومات إلى اتباع سياسة الحماية لرفع مستوى معيشة أبنائها ، وإذا كانت التعريفات الجمركية عامة بالنسبة لجميع السلع — مع الفرض بأن غرضها هو الحماية لا المنع — فإن الدولة صاحبة الشأن فى هذه الحالة ترغب فى تحقيق « سياسة الكفاية الاقتصادية » ، فتتبع الدولة سياسة الحماية إذا لم تقدر على رفع مستوى المعيشة فى ظل سياسة الحرية . ولا يعد ذلك هو السبب الوحيد الذى دعا كثيراً من الدول إلى اتباع سياسة الحماية قبل نشوب الحرب الحالية . فكثير من الدول التى ترعرعت فى كنف الاقتصاد العالمى نبذت سياسة الحرية مضطرة ، وذلك لى تحصل على قوة مساومة تجعلها فى مركز مساو للأمم الأخرى التى نبذت هذه السياسة قبلها وما سياسة التفضيل الامبراطورى البريطانى فى مؤتمر أوتواوه إلا مثل صالح .

(١) تجربة مكرم عبيد باشا وتدخل الحكومة فى رفع ثمن القطن عن طريق شراء مقادير كبيرة منه . وراجع «السياسة القطنية المستديمة» للمرحوم أحمد باشا عبدالوهاب.

إنتاجية الافراد وغنى الامة:

يجب ألا تزيد قيمة الواردات — الظاهرة والمسترة — عن قيمة الصادرات في الأجل الطويل — الظاهرة والمسترة — في أية دولة ، لأنه لو حدث غير ذلك لأصبح سعر الصرف في غير صالح الدولة ، فيخرج منها الذهب فتتخفض الأسعار والدخول النقدية وأثمان البضائع ، فتزيد قيمة الصادرات وتنقص قيمة الواردات إلى أن يعود التوازن مرة أخرى في الأجل الطويل — سواء أكان ذلك راجعاً إلى حركة الذهب وحده ، أو إلى الاجراءات المتعددة التي يتخذها البنك المركزي أو لعمل الإثنين معاً . ولا تستطيع الدولة في حالة التوازن أن تستورد إلا كمية معينة من البضائع تتحدد قيمتها العليا بقيمة ما تصدره من السلع والخدمات . ولا تستطيع أية دولة أن تزيد ما تستورده من البضائع إلا في حالتين : الأولى ، في حالة زيادة كمية البضائع التي تصدرها ، أو في حالة زيادة درجة جودتها (١) . مع بقاء مستوي الأثمان العام على ما هو عليه . والثانية ، في حالة زيادة قيمة نفس الكمية من البضائع التي كانت تصدرها سابقاً مع بقاء مستوى الأثمان العام في الدول الأخرى على ما هو عليه . وتعد الدولة غنية إذا كانت قيمة صادراتها كافية لشراء كل ما تحتاج إليه من بضائع — منظورة وغير منظورة طبعاً — من البلدان الأجنبية — وإذا لم تكف قيمة الصادرات لشراء جميع هذه الأشياء لعدت الدولة فقيرة ؛ وتختلف درجة الفقر من

(١) ويمكن تمثيل هذه الحالة إذا فرضنا أن مصر عملت على زيادة ما ينتج من القطن الطويل التيلة بالنسبة لما تنتجه من الأقطان الأخرى . فإذا استطاعت مصر أن تنتج جميع أقطانها من درجة القطن السكلاريديس ، وبقيت الكمية التي تنتجها والتي تصدرها على ما هي عليه بدون أن تزداد لكان ذلك مشابهاً تماماً للحالة التي يزداد فيها إنتاج مصر للقطن وقدرتها على تصريف هذه الزيادة في الأسواق الخارجية ، وعلى ذلك بعد التحسين الذي يدخل من آت لاخر على أصناف القطن المصري بمناخ زيادة لغلة الفدان . وعلى ذلك إذا استطعنا زيادة غلة الفدان مع تحسين نوع القطن لتحسنت حالنا كثيراً عما نحن فيه الآن .

بلد آخر (١) . ولا نستطيع أن نقول إن كمية البضائع ونوعها هي التي تحدد درجة غنى أو فقر إحدى الدول ، إذ أن الذي يحدد ذلك هو القيمة النقدية لهذه البضائع . وتتوقف درجة غنى الدولة على : ١ - القيمة النقدية لنتائج مواردها الطبيعية ٢ - ومقدار ما ادخرته من أموال ٣ - وإنتاجية السكان . فالقيمة النقدية لمنتجات الأرض المتعددة ليست واحدة ، فالثلث الذي ندفعه للحصول على متر مكعب من الفوسفات لا يتساوى مع الثلث الذي ندفعه للحصول على متر مكعب من الفحم ، ولا يرجع اختلاف قيمة هاتين السلعتين إلى اختلاف نفقات استخراجهما فقط ، بل يرجع أيضاً إلى درجة ندرتهما بالنسبة للطلب عليهما ، فالذين يملكون الهبات الطبيعية الأكثر ندرة يرغبون كمية إضافية من النقود عندما يتعاملون مع الآخرين الأقل منهم حظاً ، أما عن إنتاجية سكان الدولة ، فإنتاجية الفرد (أو الجماعة) تتأثر بعدة عوامل ، منها : القدرة على الإنتاج ، أو بعبارة أخرى كفاية الفرد من ناحية بذل كل ما يتطلبه العمل من مجهود ، ولا نقصد بالشخص القادر على بذل المجهود الذي يتطلبه عمل ما ، ذلك الشخص الذي يستطيع متابعة العمل ليل نهار بدون أن يفقد شيئاً من نشاطه ، بل يقصد به الشخص الذي يتمتع بصحة ونشاط عادي ، والذي يمكنه فهم وتنفيذ العمل المسند إليه في الزمن الذي يجمع الخبراء على أنه كافياً لذلك . ويمكننا تلخيص هذه الصفات السابقة في كلمة واحدة : وهي الشخص الكفء أو ذو الكفاءة .

وتتأثر كفاية الشخص بعوامل عدة ترجع بعضها إلى الطبيعة ، و ترجع البعض الآخر إلى مقدرة الإنسان ، فالعوامل الطبيعية تعين الحد الأدنى لكفايته ، في حين أن تعيينها للحد الأعلى قد انقضى عهده أو على الأقل أصبح أقل كثيراً عما كان عليه في العصور القديمة . فتقدم العلوم جعل الإنسان قادراً على أن « يؤقلم » نفسه ، كما جعله قادراً على تحسين كل ما يحيط به ويؤثر على كفايته (٢)

- (١) الاشباع من ناحية الاستهلاك ، ويمكننا نظرياً قياس ذلك باستعمال فائض المنتج والمستهلك . راجع عليش في مذكرته عن « الاختكار وعلاقته بأجر النقل » .
(٢) فالعوامل الصناعية التي هي نتيجة لتقدم العلوم والفنون تزيد من كفاية العامل . فقدرة الفرد العقلية مثلاً يمكن أن تزيد وتحسن بالتعليم . وقد برهن الاستعمار (وهو —

وبينما نجد أن كفاية السكان في بلدين واحدة ، إلا أننا كثيراً ما نلاحظ أن هناك خلافاً كبيراً في إنتاجيتهما . فإذا بحثنا حالة الفلاح المصري الذي يعد من أكثر فلاحي العالم كفاية ، وقارنا أجره الحقيقي بالأجر الحقيقي لقرينه الإنجليزي مثلاً ، لوجدنا فرقاً هائلاً بين الأجرين (١) . واختلاف الأجر الحقيقي ليس وفقاً على الحالة التي يعيش فيها كل واحد منهما في بلد غير بلد الآخر ، إذ كثيراً ما نشاهد هذه الظاهرة في حالة معيشتهم في بلد واحد . فأجر العامل الزراعي الحقيقي في إنجلترا أقل من الأجر الحقيقي الذي يتقاضاه زميله الذي يشتغل بالصناعة في نفس البلد ، وهذا هو سر مهاجرة العمال من الريف إلى المناطق الصناعية . والمشاهد أن الأجر الحقيقي للعامل الزراعي الذي يعيش في بلد زراعي بحث أكثر انحطاطاً من الأجر الحقيقي لزميله الذي يشتغل في بلد صناعي بحث ، وكلا الأجرين أقل من الأجر الحقيقي للعامل الذي يشتغل بالصناعة في بلد صناعي بحث . وتعليل ذلك هو أن العامل الزراعي الذي يعيش في البلد الصناعي البحث يستطيع — على الأقل من الناحية النظرية — أن يرحل من الريف إلى طلب الأجر الصناعي المرتفع في المناطق الصناعية (٢) . وهذا هو الحال في منطقة المحلة الكبرى بمصر

== الشيء الذي يمتته العالم في الوقت الحاضر) ، على قدرة الفرد على أقلته نفسه ويكتفينا أن نذكر الاصطلاح الذي أطلق على ساحل الذهب في غرب أفريقيا والمناطق التي حوله في القرن الماضي وهو « قبر الرجل الأبيض » لتعرف أثر العوامل الصناعية في زيادة كفاية الإنسان . فنجد في الوقت الحاضر أن الأوروبي الذي يعيش في المناطق الاستوائية يعمر كأي شخص الذي لم يغادر بلده ، كما أنه يبذل نفس الجهود الذي يبذله ، بل كثيراً ما يبذل مجهوداً أكبر إذا كان الدافع المادي قوياً .

- (١) ويظهر ذلك بوضوح من مقارنة مستوى معيشتهم . وفي هذه الحالة يصبح نصيب الفلاح من الدخل الأعلى الحقيقي المعدل أحسن مقياس . راجع الفصل الثاني من عناصر علم الاقتصاد للمؤلفين . وراجع هيكس في كتابه « السباج الاجتماعي » صفحة ٢٠٦ .
- (٢) وقد بلغت هذه الظاهرة غايتها في منتصف القرن الماضي في إنجلترا . فقد هاجر العمال الزراعيون الأيرلنديون من قرىهم إلى المناطق الصناعية الجديدة بشمال إنجلترا وشمال اسكتلندا . وقد قدر عدد العمال الأيرلنديين بلا نكشير وحدها بما يزيد عن ١٠٠ ألف نسمة ، راجع بول مانتو في كتابه « الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر » صفحات ٣٥٧ — ٣٦٤ .

ويرجع اختلاف الإنتاجية ، الذى يؤدى الى تباين الأجور الى اختلاف نوع هبات الطبيعة من دولة لأخرى ، كما يرجع أيضاً الى نوع القدرة التنظيمية فى الدولة وإلى مقدار الأموال المدخرة والى كفاية السكان وطرق معيشتهم .

فالتنظيم عامل مهم فى زيادة اتاجية السكان . فصاحب العمل الذى يملك قوة تنظيمية هائلة يستطيع أن يبيع سلعته بثمن دون الثمن الذى يبيعها به منافسوه الذين لا تتوفر لهم مثل هذه القدرة . ويتجتم على منافسيه لىكى يستمروا فى الإنتاج أن يزيدوا من قدرتهم التنظيمية . وعلى ذلك فإنه فى الزمن الطويل لىكى يحصل أصحاب المصانع العديدة الذين يشتغلون بصناعة واحدة على الأرباح العادية ، فإنه لابد من أن تصبح درجات التنظيم فى هذه المصانع متقاربة . واذما وصلت درجة التنظيم فى صناعة ما إلى مستو مرتفع ، فإن أجور العمال فى هذه الصناعة تزيد عن أجور زملائهم فى الصناعات الأخرى التى تصل درجة التنظيم فيها إلى مثل هذا المستوى . ولكنه يجب علينا أن نتذكر أن اختلاف الأجر هذا لن يستمر طويلا ، ذلك لأن الصناعات الأقل تنظيما ستعمل على زيادة القدرة التنظيمية بها ، لأنه اذا عجز أصحابها عن ذلك لأجبروا على الخروج من ميدان الصناعة مفسحين المكان لغيرهم الذين تزيد قوتهم التنظيمية عنهم . واذما تعذر وجود منظمين جدد فى هذه الصناعة لها جرت عوامل الانتاج الى الصناعات التى بلغت درجة التنظيم فيها شأوا عظيما (١) . وعامل التنظيم كغيره من عوامل الإنتاج يمكن استجباره نظير مبلغ معلوم من النقود . ومرونة حركته كبيرة جداً إذا ما قورن بغيره من العوامل الأخرى . وعلى ذلك فإن أية دولة تستطيع أن تحصل على أقدر المديرين ، كما أنه يمكن تهيئة بعض الأفراد فى الدولة ليقوموا بهذه المهمة على أتم وجه

والعدات الرأسمالية هى نتيجة الادخار فى وقت مضى ، كما أنها نتيجة لعقد القروض الأجنبية . ولا تملك الدولة الزراعية القديمة الكثير من الآلات (رأس المال) ، لأن الحاجة لاتدعو إلى ذلك . حقا ان الآلات المتخصصة تستطيع أن تؤدى

(١) سبب ذلك واضح ؛ خصوصا إذا ما علمنا أننا نتكلم عن الزمن الطويل حيث يصبح الانتقال ميسورا . راجع فان دوربى كتابها « النظرية العامة للأجور والفوائد والارباح »

ما يؤديه الفلاح بمساعدة معوله من عمل في وقت أقصر . ولكن المشاهد هو أن اتجايتها بالنسبة للملكيات الصغيرة لا تعادل الثمن الذي يدفع للحصول عليها . فالعمل الذي يقوم به الفلاح يختلف باختلاف الفصول ، وهذا يدل على إسرافه لو أنه استعمل الآلات المتخصصة ، خصوصاً في الدول التي تزرع فيها الأرض زراعة كثيفة . فإذا كانت المساحة التي تخص كل فرد من السكان محدودة وليس هناك أمل في زيادتها كما هو الحال في معظم الدول الزراعية البحتة ، فإن استعمال الآلات لا يبرر من الناحية الاقتصادية إلا في حالات قليلة جداً (بالنسبة للملكية الكبيرة أو إذا بلغ التعاون غايته بين الأفراد) . وهذا هو السر في أن مدخرات السكان في البلدان الزراعية البحتة لم تظهر في شكل آلات ومبان ومعدات رأسمالية كما هو الحال في البلدان الصناعية البحتة . وعلى ذلك فإن عدم وجود الآلات والمباني الرأسمالية في البلدان الزراعية البحتة لا يعني بالمرّة أن سكان هذه البلدان لم يدخروا شيئاً من الأموال . فالادخار وجد وما زال موجوداً في هذه البلدان ، ولكن عدم وجود مجال لاستثماره (١) — حتى نهاية الحرب الماضية ، على الأقل — جعل الناس يقبلون على شراء المعادن النفيسة وكنزها وهذا هو عين ما حدث في أوروبا حينما كانت الزراعة هي أكبر حرفة هناك . ولم تظهر صناعات مهمة في مصر حتى نهاية الحرب الماضية ، وما زالت الصناعة حتى يومنا هذا في طور التكوين ، ولم يكن عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة هو السبب الرئيسي لذلك . فرأس المال اللازم لتمويل بعض الصناعات التي يرجى لها النجاح موفور ، ولاشك ذلك علينا أن نلاحظ الظاهرتين الآتيتين : —

١ — أن جميع الصناعات التي ظهرت في المدة ما بين الحربين لم تجد صعوبة كبيرة في الحصول على رأس المال اللازم لها ، وأكبر دليل على ذلك أن جميع المصانع التي ساهم بنك مصر في إنشائها لم تقترض أموالاً من أي بلد أجنبي كما أن الأجانب المقيمين بمصر لم يساهموا بالمرّة في إنشائها ، هذا مع ملاحظة قصر المدة التي بيعت فيها الأسهم والسندات عن المدة التي كانت محددة لذلك .

(١) نتيجة لنقصي الجهد ، وسياسة الاستعمار وسوء حال التعليم الصناعي .

٢ — ملاحظة النشاط الكبير في صناعة البناء ، فقد شيد ، قبل قيام الحرب الحالية ، الكثير من المنازل ، حتى أن الإيجار قد انخفض كثيراً عما كان عليه ، ومع ذلك استمرت هذه الحركة بنفس القوة التي بدأت بها حتى اندلعت نيران الحرب ، فملاحظة هاتين الظاهرتين تدل على وجود رؤوس أموال لا تجد مجالاً لاستثمارها. وحتى إذا فرضنا غياب رؤوس الأموال ، فإن الاقتراض من الدول الأجنبية أمر ميسوراً . وعلى ذلك فإن مشكلة عدم وجود الإذخارات ليست بالمشكلة العويصة التي تعرقل ظهور الصناعة .

فالقادرة التنظيمية إذاً يمكن تحسينها وترقيتها والنهوض بها إلى مستوى عال . كما أن الأموال موجودة ، وحتى في حالة غيابها يمكن اقتراضها من الدول الأجنبية . ولكن الموارد الطبيعية ليست بأى حال من الأحوال قابلة للزيادة أو للتغير . وعلى ذلك لا ينتظر أن يرتفع مستوى معيشة السكان في البلد الزراعى البحت إذا بقيت النظم الاقتصادية التعددية كما كانت في المدة ما بين الحربين ، فيما عدا حالتين : الأولى لاتمتشى مع المبادئ الاقتصادية السليمة ، لأنها تنصح بالتحول التدريجى من الزراعة إلى الصناعة ، وفى ذلك خروج على مبدأى التخصص وتقسيم العمل الدولى الذين بحثناها من قبل . والثانية ، لاتستطيع النظرية الاقتصادية تفسيرها ، كما أنها إذا تحققت لحسر السكان فى بعض الدول الأخرى ، وهذه هي الحالة التى يخفق فيها المحصول الرئيسى فى جميع البلدان التى تزرعه فيما عدا بلد زراعى بحت معين . فمن الناحية الاقتصادية ، لا يجب على أية دولة أن تعتمد على مثل هذه الحالة ، وذلك لقلة احتمال حدوثها . ومن الناحية الانسانية ، لاترغب أية دولة فى حدوث هذه الحالة لأن غيرها من الدول تضار .

الصناعة أكثر ربحاً من الزراعة

إذا كانت الإنتاجية هى العامل الرئيسى فى تحديد الأجور ، فلماذا لا تعمل الدولة الزراعية البحتة على زيادة انتاجية أبنائها لترفع مستوى معيشتهم ؟ فرضنا أن العوامل (٢ - ٧ التجارة)

التي تعين إنتاجية أية جماعة أو أية دولة هي : كفاية السكان ، وما ادخروه من أموال ، وقدرتهم التنظيمية ونوع هبة الطبيعة التي يملكونها . وجميع هذه العوامل فيما عدا العامل الأخير عرضة للتعديل والتحسين ، ولو أن العامل الأخير يضع حداً لتلك أيضاً ، فهناك إذاً حد لاستعمال الآلات المتخصصة في البلد الزراعي البحت (١) . فغياب الآلات الضخمة ذات القدرة الانتاجية الكبيرة لا يعنى بالمرّة عدم وجود مدخرات ، أو عدم قدرة البلد الزراعي البحت على شرائها . فحالتنا إذاً كأمة زراعية تعنى قبولنا لهذا التحديد — الذي هو نتيجة لنوع هبة الطبيعة التي تملكها — ، ذلك التحديد الذي يمنعنا عن استعمال الآلات الحديثة وغيرها من المخترعات بكثرة لنزيد من إنتاجتنا كما تفعل الدول الصناعية البحتة ، وعلى ذلك نصبح غير قادرين على رفع مستوى معيشتنا . فلكي يصبح مستوى المعيشة في مصر في نفس المستوى الذي بلغه في الدول الصناعية البحتة — مع فرض كفاية السكان ووفرة رؤوس الأموال ووجود الإدارة الحسنة — ، يجب أن يطبق مبدأ الدفع المتكافئ أو المتساوي للعمل المتكافئ ، أو المتساوي . وقد نادى روبرت أوين من قرن مضى باستعمال « بطاقات العمل » ، لأنه عاش في وقت كانت فيه إنجلترا منقسمة إلى طائفتين متساويتين إحداها زراعية والأخرى صناعية (٢) . فابتدأت الزراعة التي كانت حرفة السكان الرئيسية حتى نهاية الحروب

(١) الآلات المتخصصة هي ذلك النوع من الآلات الذي لا يمكن الانتفاع بها انتفاعاً كاملاً إلا في الغرض الذي من أجله صنعت . حقاً ، يستطيع الانتفاع بها في أغراض أخرى ، ولكن استعمالها في هذه الأغراض لا يعد أحسن استعمال اقتصادي لها .

(٢) راجع ج . كول في كتابه « حياة روبرت أوين » . و« بطاقات العمل » هي التي نحقق مبدأ الأجر المتساوي . فقد كان الأفراد في الاقطاعات التي أنشأها أوين يشتغلون بجميع أنواع الحرف . وقد حددت أجورهم على أساس ساعات العمل التي يقومون فيها بعملية الانتاج . فكان العامل الزراعي الذي يقضي ساعة من العمل في الأرض يحصل على « بطاقة عمل » مشابهة للبطاقة التي يحصل عليها العامل الصناعي الذي يبذل ساعة من العمل في أية حرفة صناعية . وكل من البطاقتين تشتري نفس الكمية التي تشتريها الأخرى من السلع ، فكان من رأى أوين ، طالما يبذل الفرد مجهوداً يعادل المجهود الذي يبذله الشخص المتوسط المهارة في الحرفة التي يشتغل بها ، فإنه يحصل على نفس الأجر الذي يحصل عليه أي فرد آخر يبذل مجهوداً يعادل المجهود الذي يبذله الشخص المتوسط المهارة في أي حرفة أخرى ، سواء أكانت هذه الحرفة زراعية أم صناعية . وقارن « التوجيه الاقتصادي في روسيا السوفيتية » تأليف برونزكوس .

النابليونية تعاني كثيراً من الصعاب حينما قام أوين بدعوته هذه . وقد كان يخاف الميل الجديد نحو الصناعة ويخشى أن تفقد الزراعة كل شيء ، فقد كان يتأقّب نظره يخشى المآل السيئ الذى حلّ بالزراعة فى بلده قبل نهاية القرن الماضى . فلما وجد الناس أن الزراعة لم تعد حرفة مربحة تركوا الريف إلى المناطق الصناعية الجديدة . وقد حصل هذا من قبل أن تلغى قوانين القمح فى سنة ١٨٤٦ . من ذلك نرى أن الزراعة قد اضمحلت لأنها لم تعد قادرة على منافسة الصناعة من ناحية مستوى الأجور فلم يعد فى استطاعتها إبقاء العمال فى خدمتها . فلو أن اقتراح أوين قد عمل به ، لما حل مثل هذا الانهيار السريع بالزراعة . ونحن لا نشارك أوين رأيه ، وهو احتفاظ إنجلترا بمكانتها الزراعية التى كانت لها حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، ولا نأسف على المصير الذى آلت إليه الزراعة فى إنجلترا ، فما حدث كان وما زال فى صالح إنجلترا وفى صالح جميع دول العالم . فاضمحلال الزراعة وانتعاش الصناعة فى هذا البلد عمل على زيادة درجة إشباعنا للحاجات ، فسار العالم بخطوات واسعة نحو الرقى . ونحن كغيرنا نؤمن بمبدأى التخصص وتقسيم العمل الدولى ، وكل ما نرمى إليه هنا هو إيضاح أنه فى حالة ما إذا كان الأصلح هو إبقاء الزراعة فى إنجلترا على ما كانت عليه ، فإن اقتراح أوين كان يحقق ذلك الغرض .

والمثل السابق من التاريخ مفيد . فقد بين أن الصناعة كانت قادرة على جذب كل العدد الذى احتاجته من العمال من الزراعة ، حتى فى الوقت الذى كانت فيه ضعيفة التكوين حديثة العهد . ومعظم من ذهب إلى المصانع فى هذا الوقت كانوا من العمال الزراعيين الذين يفلحون الأرض ، وكانت كفايتهم واحدة سواء كانوا يشتغلون بالزراعة أم بالصناعة — على الأقل فى الزمن القصير ، وهو الزمن الذى يتحولون فيه من الزراعة إلى الصناعة لزيادة الأجر الحقيقى الذى يتقاضونه فى هذه الحرفة الأخيرة — ، ومع ذلك فقد دفعت لهم الصناعة أجراً يزيد عن الأجر الذى كانوا يتقاضونه حينما كانوا يشتغلون بفلاحة الأرض . من ذلك نرى أن عدم الأخذ برأى أوين وتطبيق مبدأ الدفع المتساوى للعمل المتساوى ، قد أدى إلى ترك الناس

للزيف للاشتغال بالأعمال الصناعية في المدن . والمهم ملاحظة الدفع المتساوى للعمل المتساوى لا في أمة واحدة بل بين أمم العالم .
ونجد في الوقت الحاضر تشابها عظيما بين البلدان الزراعية البحتة كل على حدة ، وبين إنجلترا حتى الربع الأخير من القرن الماضي من حيث وجود فئتين تتطاحنان في سبيل النصر . وسنأخذ من مصر مثالا للبلدان الزراعية البحتة . فلو قارنا حالة مصر الآن بحالة إنجلترا في الوقت المشار إليه آنفا ، لوجدنا اختلافاً واحداً وهو تميز إنجلترا نسبيا على مصر في الإنتاج الصناعي . ويجدر بمصر ، للصالح العام أن تخصص معظم جهدها للإنتاج الزراعي كما يجدر بإنجلترا أن تخصص معظم جهدها للإنتاج الصناعي . وقد شرحنا سبب ذلك بالتفصيل عندما تكلمنا عن نظرية النفقات النسبية . ولكنه ، بالرغم من أن التخصص شيء مرغوب فيه لزيادة رفاهية المجتمع ، نجد أن مصر لن تتبع هذا المبدأ إذا رأت أن قيام الصناعة بها يعود عليها بكسب أكبر . وفي الإمكان إنشاء بعض الصناعات المهمة في مصر ، وقد ظهر بعضها فعلا في السنين القليلة التي سبقت الحرب الحالية . ويحصل العمال في هذه الصناعات على أجر حقيقي يزيد عن الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه الفلاح ، وبالرغم من ذلك تبين من ميزانيات هذه الصناعات أرباحاً عالية نسبياً تدفع لحمة الأسهم ولا يرفض الكثيرون من أصحاب رؤوس الأموال في مصر استثمار أموالهم في المشاريع الصناعية التي يحتمل نجاحها ، بل هم يرغبون في ذلك . والحكومة بدورها ترغب في مزيد المساعدة ، فهي لاتوانى في حماية الصناعة الناشئة إذا مادعت الضرورة لذلك .

وليس عامل الإنسانية ، أو احترامنا لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي من الأهمية أو القوة التي تمنعنا من إنشاء الصناعة ، لأن حال الفلاح المصري المؤلم لم يثر شفقة الدول الصناعية البحتة فلم تفكر في إنصافه ، فعلى أن نفكر بكل حرية لما فيه صالحنا سواء أكان خيراً للغير أم ضرراً عليه (١) .

فإذا لم يتبع ذلك النظام الإقتصادي الذي يعمل على تساوى الأجور في جميع

(١) مما يمنعنا من أن نحرم بلاداً كإنجلترا مثلاً من تصريف بضائنها لكي لا ينخفض مستوى معيشة سكانها . راجع كوميش في كتابه « مستوى المعيشة » .

الأمسكنة إذا تشابهت الأعمال ، لكنت الدعوة إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي دعوة فاشلة . ففي الحالة التي يسرى فيها ذلك النظام الاقتصادي الذي كان قائماً قبل الحرب الحالية ، لن تبقى الدول الزراعية البحتة التي تملك الأرض الخصبة دولاً زراعية بحتة دائماً ، إذ سيأتي وقت ينبذ فيه مبدأ التخصص ، وذلك لإنشاء الصناعات بها . وستخلق هذه الصناعات بمختلف الطرق إذا كان عائدها أكبر من العائد الذي تدره الزراعة . وقد قلنا تخلق ، لانتمو ، لاعتقادنا بأن الفائدة تصبح أعظم لو أن إنشاءها يصبح وفقاً على بعض الدول (١) . فلو حدث غير ذلك وضرب بمبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي عرض الحائط ، لما اقتصر الأمر على انخفاض الأجور الحقيقية في الدول التي كنا نصفها قبل حدوث ذلك الانقلاب بالدول الصناعية البحتة ، بل أن مايكسبه العالم لقيام التجارة بين الأمم يأخذ في الزوال . ويرتفع مستوى الأجور في الدول الزراعية البحتة إذا ما قامت بها بعض الصناعات ، ولكن ذلك لا يتم إلا على حساب أجور العمال في الدول الصناعية البحتة التي لا بد من أن ينخفض مستوى الأجور فيها وهذا شيء غير مرغوب فيه سواء أكان ذلك من الناحية الانسانية أو من الناحية الاقتصادية العالمية ، إذ أن الحسارة التي تصيب العالم أجمع تتعدى الكسب الذي يعود على الدول الزراعية البحتة . وذلك يبين لنا سبب مناداة الدول الصناعية البحتة بإلغاء الحواجز الجمركية وسر عدم رضاها عن السياسات الصناعية التي ترسمها الدول الزراعية البحتة . ونحن كمصريين أولاً نود أن نرى أبناء وطننا قادرين على أن يعيشوا عيشة محترمة يستحقونها . وكأعضاء في جماعة الأمم ، ثانياً لانود أن يحقق الضرر بأية جماعة من الجماعات . ولكنه ، في حالة تعارض الأمنيتين ، وهو الشيء الذي لاينجم إلا عن طمع بعض الدول ، وحرصاً منها على محاربة فقر قليل من مواطنيها فإننا نفضل بلا شك تحقيق الأمنية الأولى حتى ولو ضير جميع سكان هذه الدول (٢)

(١) الدول التي لها تفوق نسبي في إنتاج السلع التي تصنعها هذه المصانع . راجع الجزء الأول من « عناصر علم الاقتصاد » في صفحة ٣٨ .

(٢) يتضح من ذلك أننا مسلمون ، ندعوهم إلى التفاهم ، فإذا تفاهمنا كان بها وإلا فلا ضير علينا من اتباع السياسة التي تزيد من اشتباكاتنا للحاجات مما يؤدي إلى زيادة رفاهيتنا المادية

وأجمع الاقتصاديون في الدول الصناعية البحتة على أن سياسة الحرية هي خير سياسة ، فهل هؤلاء الناس مخلصون في دعواهم هذه ، أم هم مغرضون ؟ لو أن سياسة الحرية ، لاتضر بعض الدول ، لكان اتباعها لا يحسن من حالهم . وليس هناك من شك في أن مستوى معيشة الأفراد في الأمم الصناعية البحتة أعلى من مثيله في الأمم الزراعية البحتة . وهذه الحقيقة وحدها ومن دون أى اعتبار آخر توضح لنا السبب الذى يحدو بهؤلاء الإقتصاديين إلى تعميم هذه السياسة . فهم يفترضون — وهم محقون في فرضهم هذا — أن اتباع هذا المبدأ يرغم الأمم الزراعية البحتة على متابعة إنتاج الأغذية والمواد الخام ، لأن ناتج صناعاتها الحديثة التكوين في هذه الحالة لا يستطيع منافسة ما تنتجه البلدان الصناعية البحتة من سلع .

ويقول هؤلاء الإقتصاديون بأنه حتى إذا لم تستفد الأمم الزراعية البحتة من اتباع هذه السياسة ، فإن حالها لن يصبح أسوأ مما هو عليه ، في حين أنه إن لم يرتفع مستوى معيشة الأفراد بالنسبة للفريق الآخر من الدول ، فإنه على الأقل يمنع من التدهور . ففي رأيهم أن السياسة التى تحسن من حال فريق من الناس ولا تضر في نفس الوقت الفريق الآخر تعتبر سياسة عادلة . ونحن لانوافق على ذلك إلا في الحالة التى تنعدم فيها الحدود السياسية بين الأمم . فما دامت الحدود السياسية قائمة ، فإن رأيهم يصبح وقد بنى على أساس واه ، وذلك لانعدام الدافع المادى . فلماذا توافق دولة كالهند مثلاً على اتباع سياسة الحرية إذا ما أيقنت أن سوقها المحمى يساعد على ظهور بعض الصناعات التى تعود بالخير على البلاد بعد عدة سنوات ، فإذا عوضت الدول الزراعية البحتة عن كل هذا الربح المادى المتوقع ، فلربما أمكن إقناعها بالعدول عن اتباع سياسة إنشاء الصناعة بها . ونقول ربما ولا نقول لا بد من أن تقتنع ، لأن التعويض المادى ليس كل ما ترغب فيه نظراً لوجود حوافز أخرى بجانب الحافز المادى يدعوها إلى إنشاء بعض الصناعات .

ويحسن بنا أن نحلل الحجة القائلة « إن السياسة التى تحسن من حال الناس في دولة ما بدون أن تضر الناس في الدول الأخرى تعتبر سياسة مقبولة » وهى الحجة التى يعتمد عليها الاقتصاديون في الدول الصناعية البحتة لتبرير سياسة الحرية

فلو فرضنا أن الدولة التي لن يمسها الضر من جراء اتباع سياسة الحرية هي دولة زراعية بحتة ، فهل ما يقصد هو عدم انخفاض مستوى المعيشة فيها لمستوى أقل من ذلك المستوى الذي كان سائدا وقت اتباع هذه السياسة ، أم عدم انخفاضه بالنسبة للمستوى الذي تتوقعه في حالة نمو الصناعة بها ؟ فالفرق بين الحالتين ليس واحداً إذ أن مستوى المعيشة في الحالة الثانية أعلى من مستوى المعيشة في الحالة الأولى إذا صح التقدير . فإذا فرضنا أن ما يخص الفرض من الدخل الأهلى الحقيقي في دولة زراعية بحتة هو مبلغ ٢٠ جنيه ، وانا نتوقع أن يصبح ٣٠ جنيه بعد عشر سنين نتيجة لاتباع سياسة صناعية معينة ، فإن هذه الدولة لاتوافق على اتباع سياسة الحرية إذا ما توقعت أن دخل الفرد لن يزيد عما هو عليه — ٢٠ جنيه — بعد مرور ١٠ سنين من اتباعها لهذه السياسة . فمع أن قبول سياسة الحرية لايعنى تدهور حالة السكان عن حالتهم وقت الموافقة على اتباع هذه السياسة ، إلا أن اتباعها يحرم الأفراد من الحصول على فائدة متوقعة ، وعلى ذلك فلكي نغري دولة كمصر مثلاً على أن تبقى دولة زراعية بحتة ونحملها على الرجوع عن فكرة إنشاء بعض الصناعات بها لكي يتبع مبدأ الحرية لوجب علينا ألا نأخذ مستوى معيشة سكانها حالاً كأساس لحسبان الضرر الذي يلحقها عند إعادة تنظيم شؤون العالم الاقتصادية . فإذا ما حاولنا القول لذوى الشأن في مصر بأن ما يصب الفرد من الدخل الأهلى الحقيقي بعد محو التعريف الجمركية سيبقى على ما هو عليه فلن ينخفض لقليل لنا بأن ذلك غير صحيح لأن الفائدة المتوقعة مستقبلاً تزول ، وعلى ذلك فلا مناص في تعويضها عن هذه الخسارة . وحتى في حالة إعطائها التعويض على هذا الأساس ، فإننا لا نعوضها عن كل ما كانت ترجوه من فائدة ، إذ أن التحول الصناعى لايقف أثره عند زيادة نصيب الفرد من الدخل الأهلى الحقيقي بل — أن أثره يتعدى ذلك إلى ارتقاء الأخلاق . والتنازل عن تحقيق هذه الفائدة لايم إلا بأخذ تعويض مادي .

ودفع التعويض مشكلة عويصة . ومع أن البروفسور هيكس قد اهتم بهذه الناحية ، إذ قل « . . . وفي حالة تنفيذ أى مشروع لإعادة التنظيم ، تصبح

مسألة دفع التعويض لذلك الفريق الذي يحس الضرر شيئاً لازماً وضرورياً « إلا أننا إذا أردنا تطبيق هذه القاعدة على المشكلة التي نحن بصدد حلها الآن لواجهنا صعاب كثيرة ، أهمها : كيفية تحديد قيمة التعويض ، ومن الذي يقوم بتحديد هذه القيمة ومن سيدفعه ، فإذا وقفنا على حل لهذه الصعاب لحلت مشكلة إعادة التنظيم ، ولكنه طالما أن هذه المشكلة مازالت قائمة فيستنتج من ذلك أنه لم يقبل حتى الآن أى حل من الحلول الكثيرة التي اقترحت .

وسنحاول فيما يلي أن نحلل بإيجاز شديد هذه المشكلة ذات الشعب الثلاث (١) فالناحية الأولى الخاصة بتحديد قيمة التعويض على أساس معين ليس من السهل حلها ، وذلك لوجود عامل عدم التأكد واحتمال وجود عامل المبالغة . فإذا استطعنا ، رغم عدم التأكد ، معرفة مستقبل أى مشروع يراد تنفيذه ، لكان عامل المبالغة — إن وجد — عتبة في سبيل الوصول إلى مركز المشروع في المستقبل ومقدار الربح الحقيقي الذي ستجنيه الدولة من إنشاء بعض الصناعات بها . ولا تقتصر المبالغة على تقدير دولة أو فريق من الدول دون أخرى أو دون فريق آخر . فربما غالت الدولة التي تستحق التعويض في تعيينها لعدد الصناعات التي ترى أن النجاح سيصبح حليفها ، وربما غالت أيضا في تقدير مبلغ التعويض الذي تقبله لتتنازل عن حقها في إنشاء صناعة ما . ومن الناحية الأخرى ، نجد أن الدولة أو مجموع الدول التي عليها أن تدفع قيمة التعويض قد تعارض بدون وجه حق في عدد الصناعات ، الذي تعينه الدولة المستحقة للتعويض ، كما أنها قد لا تدفع إلا مبلغاً ضئيلاً جداً تعتبره تعويضاً كافياً للدولة التي يراد منها أن تتنازل عن حق إنشاء صناعة ما . وحتى في الحالة التي لا يظهر فيها أثر المبالغة ، فقد نصطدم بعبئة أخرى لا نستطيع لها حلاً ، ألا وهي « أساس التقدير » . فقلنا سابقاً بأن قيمة التعويض التي تدفع لا بد أن تعادل المنافع التي تنتظر من تنفيذ سياسة صناعية معينة بعد مدة من الوقت ، واقترحنا اتخاذ

(١) هذا في حالة إجماع الدول على اتباع نظام حرية التجارة ، مع بقاء كل دولة حرة لتتبع أى نظام اقتصادى ترضاه لنفسها ، سواء أكان نظاماً اقتصادياً حراً أم نظاماً موجهاً أم نظاماً اشتراكياً . أما الحالة التي يقع فيها نظام اقتصادى واحد في جميع دول العالم ، فستبحث فيما بعد . وراجع اينزج في كتابه « بنك التسويات الدولية »

ما يخص الفرد من السكان العاملين من الدخل الأهلى الحقيقى مقياساً لذلك^(١) .
وسواء أكان هذا المقياس مضبوطاً أم غير مضبوط ، فإن المشكلة الكبرى التى تسبب
سوء الفهم هى طول المدة التى تتم المقارنة على أساسها حينما تقارن مستوى معيشة
الأفراد فى البلد الذى يستحق التعويض قبل تنفيذ سياسة صناعية معينة ، وبعدها .
فإذا فرضنا أن مستوى معيشة الأفراد فى البلد الذى يستحق التعويض سيرتفع بمقدار
٣٠٪ بعد مرور ١٠ سنين من تنفيذ سياسة صناعية معينة ، وبمقدار ٤٠٪ بعد
مرور ١٧ سنة ، لأدركنا أهمية « طول المدة » فى تقدير التعويض ، فالمقارنة ستم
فى بداية المدة ونهايتها . وهذه هى العقبة الكبرى التى تمنعنا عن تحديد قيمة التعويض
على أساس علمى . وحتى فى الحالة التى يستطاع فيها الوصول إلى اتفاق ، سواء أكان
ذلك عن طريق تكوين لجنة تحكم أو بأية وسيلة أخرى ، فإننا لانكون قد توصلنا
إلى إيجاد حل نهائى لهذه المشكلة ، لأنه ينتظر ظهور مشا كل جديدة حتى قبل انتهاء
سنى الاتفاق .

والناحية الثانية هى الخاصة بالبحث عن دفع قيمة التعويض ، فمن الواضح أن
الدول التى يهمها الأمر هى التى تدفع قيمة التعويض ، سواء أكان ذلك بالاشتراك
أو أن كل دولة تدفع مبلغاً معيناً . فإذا اتبعت طريقة الدفع بالاشتراك — أى أن
كل دولة تدفع مبلغاً من المال يساوى المبلغ الذى تدفعه دولة أخرى — ، لا بتعدنا
عن تحقيق الغاية التى نشدها ، ألا وهى المساواة التامة . وعلى ذلك فلا مندوحة
عن تخصيص المبلغ الذى يجب أن تدفعه كل دولة على حدة . ولنبحث هنا طبيعة هذا
التخصيص ، والأساس الذى يرتكز عليه تحديد ذلك المبلغ بالنسبة لكل دولة من
الدول التى تساهم فى دفع التعويض . فهل يبنى ميزان التجارة بالغرض إذا جعلناه
أساساً لتحديد المبلغ الذى تدفعه كل دولة من الدول صاحبة الشأن . أو بعبارة
أخرى ، هل نكون قد توخينا العدالة إذا ما حددنا المبلغ الذى تدفعه دولة ما على
أساس التجارة القائمة بينها وبين الدول التى تستحق التعويض ؟ وحتى إذا فرضنا أن

(١) راجع هيكس فى كتابه : « السياج الاجتماعى » صفحة ١٥٤ ، وراجع البحث
الأول فى هذا الفصل . وأيضاً يرونى فى كتابه « التضخم » ، وهو كتاب يستحق الاطلاع

هذا المبدأ قد حاز قبولا عاما ، فستعرض لنا مشكلة أخرى لا يسهل حلها ، وهي أنه في الحالة التي يتخذ فيها ميزان التجارة كأساس لتحديد المبلغ الذي تدفعه إحدى الدول للدولة المستحقة ، فهل تتخذ القيمة النقدية لمقدار الصادر من هذا البلد إلى البلد المستحق أساساً أم تتخذ القيمة النقدية لما يردها هذا البلد من البلد المستحق أساساً .
 بينا في عالياه أن التعويض يجب أن يدفع ، واقترحنا دفعه على شكل تعويض نقدي ، وخيل لنا في بادئ الأمر أن ذلك يحل المشكلة التي نحن بصدها ، ولكننا حينما أردنا تطبيقه عمليا اعترضتنا كثير من المشا كل التي يصعب حلها بالطرق العلمية^(١) ، وعلي ذلك فإن دفع التعويض بطريق مباشر لن يحوز قبولا عالميا . وهناك طريقة أخرى ، وهي إضافة قيمة التعويض إلى ثمن البضائع المستوردة من الدولة التي تستحق التعويض ، وقد نادى باتباع هذه الطريقة جميع الكتاب الذين دعوا إلى فكرة « الفردوس الأرضي » ، فكانت الفكرة كامنة في كتابات سيرتوماس مور ، وروبرت أوين وغيرهم ، كما نادى كذلك الاشتراكيون الماركسيون باتباعها .

حرية التجارة ودفع التعويض

إن ظهور التعريفية الجمركية هو أكبر دليل على خطأ النظام الاقتصادي القائم .

(١) وإن كان في الامكان التغلب على جميع الصعاب إذا توافرت حسن النية . ولكنه إذا حلت المشاكل عن طريق تكوين لجنة عالمية تتخذ شكل عصبة الأمم أو شكل محكمة للتسويات الدولية أو أي شكل آخر ، لسكان النتيجة عرضة للنقاش ، ولأصبح الأمل في تنفيذ هذه القرارات وفقاً على زمن معين وشروط معينة . فإذا انقضى وقت طويل على تنفيذ هذه القرارات وتغيرت الظروف الاقتصادية ، لأصبحت هذه القرارات في خسران كان ، ولظهرت المشكلة من جديد ، وهذا بعكس ما إذا حلت هذه المشكلة على أساس علمي . وهذا ما يصبو إليه علم الاقتصاد ، لأن النتيجة في هذه الحالة تلاقى قبولا عاما من جميع الدول ، كما أن تغير الظروف الاقتصادية بمرور الزمن يؤخذ في الحسبان فلا تظهر المشكلة مرة أخرى بنفس السرعة التي تظهر بها في الحالة الأولى ، فالحالة الأولى لا تنتج إلا إذا كانت الثقة بالحكم فوق كل شبهة — وهذه خصال الأنبياء وحدهم وإذا نتجت في حل المعضلات التي تواجهها دولة واحدة ، فإنها لا تنتج في حل المعضلات الدولية إلا في الحالة التي تسمى فيها نفوس البشر فوق كل متعة وشهوة .

فالحكومات ، لكي تتمكن المنتج الوطني من إنتاج سلعة معينة بمقادير كافية للاستهلاك المحلي ، تفرض التعريفة على الوارد من هذه السلعة . والنتيجة الحتمية لهذه التعريفة ، هي الخسارة التي تصيب المستهلك ، لأنه في كثير من الأحيان ، إن لم يكن فيها جميعها ، يدفع ثمناً أكبر من الثمن الذي يدفعه لو أن حرية التجارة كانت قائمة . ففرض تعريف على سلعة ما يتطلب تضحية من المستهلك ، لأنه يحرم في أثناء المسدة التي تفرض فيها التعريفة من استهلاك هذه السلعة بالثمن المنخفض الذي كانت تباع به لو لم تفرض هذه التعريفة . ويتوقف أجل هذا الحرمان على ظروف هذا البلد الاقتصادية . ولكنه مهما طال أمد هذا الحرمان فلا بد له من نهاية

وإن كانت هذه السياسة تضر فريقاً من السكان — على الأقل في أول عهدهم بهذه التعريفة — ، إلا أنها تفيد فريقاً آخر . فإذا كان الربح الذي يحصل عليه الفريق الثاني — المنتجون — يعادل أو يزيد عن الخسارة التي تصيب الفريق الأول (المستهلكون) ، وأمكن دفع التعويض الكافي للفريق الذي يضار ، لكان اتباع هذه السياسة مباحاً من وجهة النظر القومية البحتة . وفي أغلب الحالات التي تتبع فيها سياسة الحماية — أي فيما عدا حالات الانتقام وما شابهها — يصبح أمل الربح الآجل قوياً ، أي أن الخسارة المؤقتة التي تنشأ عن ارتفاع الأثمان والحرمان تعتبر أقل من الربح الآجل المتوقع .

ويعتقد أولو الأمر أنهم يفرضهم للتعريفة الجمركية ، على سلعة ما ، إنما يعملون على رفع مستوى معيشة مواطنيهم ، ومجرد ملاحظة اتساع دائرة التعريفة لتشمل فريقاً آخر من السلع ، تصكفي للدلالة على أن سياسة الحماية قد حققت الغرض الأساسي المهم الذي من أجله اتبعت — ألا وهو تحسين حال السكان ، فإذا عملت دولة على إنشاء إحدى الصناعات عن طريق فرض تعريف جمركية مانعة لما يستورد من هذه السلعة من الخارج ، ومر الوقت الذي يعتبره الخبراء كافياً لنمو هذه الصناعة ولم تثمر النتيجة عن ربح ، فإن هذه الدولة تتحاشى تكرار مثل هذا العمل الفاشل ، وفي حالة فرض تعريف جمركية على سلعة ما قبل التأكد من نتيجة هذا العمل ، أو بعبارة أوضح ، إذا لم تكسب الدولة بالرغم مما لاقته من حرمان ، فإنها

لاتتوانى — على الأقل من الناحية النظرية — عن إلغاء هذه التعريفات حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بمصلحة بعض المنتجين الذين يمكن تعويض خسارتهم المتوقعة بتكاليف أقل من التكاليف التي يدفعها سكان الدولة في حالة عدم إلغاء التعريفات . فتقرير حماية صناعة ما — فيما عدا حالات الانتقام وما شابهها — لا يرجع إلى سياسة الاحتمال ، وإنما تسبقها دراسة وافية يصبح احتمال الخطأ فيها ضعيفاً جداً لأن فرض التعريفات يخلق الكثير من الصعاب . والدولة لا تخلق الصعاب لنفسها ما لم يكن الدافع الذي يخلو بها إلى اتباع سياسة الحماية قوياً . وسنوضح باختصار طبيعة الأربع الذي تنتظره الدولة الزراعية البحتة حينما تقرر فرض التعريفات الجمركية على بعض السلع ، ويجب ألا نقترض قدرة البلد الزراعى على إنشاء أية صناعة تجب ، إذ أن بعض الصناعات فقط هي التي ينتظر نجاحها في بلد زراعى معين إذا حمت لعدد محدود من السنين ، بينما لا يرجى النجاح لغيرها من الصناعات مهما طال أمد حمايتها ، وسنلخص بإيجاز الشروط التي رأيت لجنة الصناعة والتجارة ضرورة توافرها قبل الاقدام على إنشاء صناعة ما :

١ — وجود المادة الأولية الرئيسية لهذه الصناعة في البلد ، لأنه علاوة على إيجاد منفذ جديد لهذه المادة فإن هذا البلد يتمتع بميزة لاتتمتع بها البلدان الصناعية البحتة التي تستورد هذه المادة الأولية فتدفع نفقات نقلها والتأمين عليها .

٢ — وجود العمال المهرة اللازمين لهذه الصناعة . وقد قلت أهمية هذا الشرط النسبية في الوقت الحاضر . فالنظرية القديمة تقول إن العمال المهرة يجذبون الصناعة إليهم ، بينما أن النظرية الحديثة تثبت العكس ، فتقول إن الميكانيكيين وغيرهم من العمال المهرة ينتقلون بسهولة وأنهم على استعداد كبير للذهاب إلى أى مكان سعياً وراء الأجر الأكبر . وهذه النظرية الأخيرة صحيحة بالنسبة للمناطق المختلفة التي تتكون منها وحدة سياسية معينة . ومع أنها لا تنطبق بنفس القوة على الحالة التي نحن بصدددها الآن ، إلا أن ذلك لا يغير بحال من الأحوال النظرة الجديدة لهذه المشكلة ، إذ أن انتقال طبقة المعلمين من دولة لأخرى قد أصبح سهلاً ، كما أن إنشاء المدارس الفنية في الدول الزراعية لم يعد أمراً بعيد المنال ، وعلى ذلك فإن هؤلاء المعلمين يستطيعون تهيئة طبقة من

شباب الأمة — في زمن قصير نسبياً — للاشتغال بالأعمال التي تتطلب مهارة خاصة ، فعدم وجود العمال المهرة لا يعد عتبة تحول دون إنشاء بعض الصناعات ، إذ أن أثر ذلك لا يتعدى تأخير ظهورها لعدة سنين ^(١) .

٣ — قدرة السوق المحلي على امتصاص معظم أو كل الناتج ، وذلك لأن الصناعة الناشئة لا تستطيع منافسة مثيلتها الكاملة النمو في الأسواق الخارجية ، وحتى إذا فرضنا أن الدولة التي عملت على إنشاء هذه الصناعة هي أصلح الدول من الوجهة الاقتصادية البحتة لإنتاج هذه السلع ، فإن ذلك لا يعني أن تكاليف إنتاجها في أول عهدها بهذه الصناعة لا بد أن تكون أقل من تكاليف الإنتاج في البلدان الأخرى التي سبقتها في هذا المضمار ، ولو أن هذه الغاية تتحقق بعد اكتمال نمو هذه الصناعة ^(٢) .

٤ — في حالة غياب الوقود وهذا هو الحال في معظم البلدان الزراعية — ، فإن الصناعات التي يرجى لها النجاح هي التي لا تتطلب استيراد مقادير كبيرة منه ، أو عبارة أخرى ، يجب أن تكون تكاليف الوقود جزءاً قليلاً من تكاليف الصنع الكلية . ولا يخفى أن أهمية هذا الشرط تقل بتقدم العلوم .

٥ — تشجيع الصناعات التي تتحمل منتجاتها أجر نقل كبير نسبياً في حالة استيرادها من الخارج . وينطبق هذا الشرط على السلع الكبيرة الحجم الرخيصة الثمن . وسنحاول الآن أن نبين نوع الربح الذي تنتظره الدولة الزراعية حينما تقرر وضع تعريف جمركية حامية أو مانعة على منتجات صناعة ما . فعلاوة على تحقيق

(١) راجع « توطن صناعة القطن » تأليف عlish صفحة ٢٥

(٢) وهذا ما حدث لألمانيا إبان نهضتها الصناعية في الربع الأخير من القرن الماضي فقد كانت تكاليف إنتاج الصلب في المصانع الألمانية الجديدة الحديثة التصميم أعلى بكثير من تكاليف إنتاج الصلب في المصانع الانجليزية القديمة التي بنيت عدة أجيال قبل إنشاء المصانع الألمانية ، فكان لا بد من حماية صناعة الصلب الألمانية من منافسة صناعة الصلب الانجليزي . وعندما ترعرعت هذه المصانع في ظل الحماية ونم نموها ، أصبحت حمايتها عدمة الجدوى . لأن الصلب الألماني كان يباع في الأسواق الألمانية في هذا الوقت بثمن دون الثمن الذي يباع به الصلب الانجليزي في هذه الأسواق . كما أن صناعة الصلب الألماني بدأت تنافس صناعة الصلب الانجليزي في الأسواق المحايدة . فكان لزاماً على الانجليز إما أن يعيدوا تنظيم مصانع صلبهم وإما أنهم يتفقوا مع المنتجين الألمان لمنع هذه المنافسة القاتلة . وقد تمكن الانجليز من تكوين كارتل عالمي للصلب قبل الحرب العالمية الأولى وقارن « الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي » تأليف لبططة .

الريح المسمى الذى عرفنا شيئاً عنه فيما سبق ، يتحقق ريح من نوع آخر لا تقل أهميته عنه . ويمكن إجمال أثر هذا النوع الثانى من الريح فى عبارة واحدة وهى : « تحسين حال السكان » ونلخص النتائج المترتبة على ذلك فى الآتى :

١ — تحسين الصحة العامة ، فالمساكن الصحية والشوارع النظيفة المرصوفة ونظام البالوعات والمجارى أشياء ضرورية للبيئة الصناعية ، وظهور أغلب مشاريع المساكن وغيرها من الأعمال المدنية المتعلقة بالصحة العامة فى البلدان الراقية كانت نتيجة للاقتلاب الصناعى الذى حدث فى هذه البلاد .

٢ — انتشار التعليم الإلزامى ، وذلك نتيجة لتجمع الناس فى مكان معين بعدد كبير نسبياً . فعدد السكان فى القرى قليل مما يجعل تعميم التعليم وفرضه على الناس أمراً صعباً .

٣ — ظهور نقابات العمال . ولا يخفى علينا أهمية الدور الذى تقوم به هذه النقابات فى الوقت الحاضر .

٥ — ظهور الدافع الذى يحدو بالعامل إلى تثقيف نفسه ، إذ أن العمل فى الحقل لا يشابه العمل فى المصنع من حيث أهمية القراءة .

٥ — وهذه النتيجة تتعلق بحالة الأمة فى أوقات الحروب التى يخال لنا أنها تظهر فى مواعيد دورية . ويمكن أن ننظر إلى حالنا الآن — مع ملاحظة حيادنا — وما نلاقه من حرمان ليتضح لنا خطأ اتباع سياسة التخصص فى عالم يتزعمه الطغاة .

٦ — إيجاد التوازن بين الزراعة والصناعة .

٧ — تحسين الطرق ووسائل النقل المختلفة . ويمكن للدلالة على ذلك مقارنة وسائل النقل المختلفة فى إنجلترا وغيرها من الأمم الراقية قبل وبعد الاقتلاب الصناعى .

عرفنا أن الغرض الرئيسى الذى تتوخاه الدولة الزراعية البهجة من إقامة الحواجز الجمركية وإنشاء بعض الصناعات هو العمل على رفع مستوى معيشة سكانها . ولنا أن نتساءل الآن عما إذا كان الإجماع على اتباع هذه السياسة أفيد لنا من الإجماع على اتباع سياسة الحرية ، أو عبارة أخرى هل اتباع سياسة الحماية تقربنا من الكمال؟ ويجب ، قبل أن نجيب على هذا السؤال أن نلم بالشروط الواجب توافرها للوصول إلى الكمال ، وهى الشروط التى ذكرناها فى أول هذا الكتاب ، كما يجب أن نبين

حالة الدول الزراعية عندما تنتظم شؤون العالم الاقتصادية هذا التنظيم الكمال . وإحدى شروط التنظيم الكمال التي عرفناها هي أن تصبح نسبة التكاليف الحدية للسعتين واحدة في كلا الدولتين — ولن تقوم التجارة بين الدول إلا في حالة اختلاف نسبة تكاليف الانتاج الحدية للسعتين في البلدين . فإذا قامت التجارة بين الدولتين فإن ذلك الاختلاف يبدأ في الاختفاء . وإذا غاب « الاحتكاك الاقتصادي » فينتظر أن يصبح معدل التكاليف الحدية للسعتين في البلدين واحدا . فإذا أصبح الأمر كذلك فهل يصبح كسب الدول الزراعية البعثة من التجارة الخارجية مساويا لكسب الدول الصناعية البعثة ، أو بعبارة أخرى ، هل يقسم الربح الناتج عن الوصول إلى الكمال بالعدل بين جميع الدول ؟

التكاليف الحدية لإنتاج كل من :

القمح والساعات

إنجلترا	٣	(١)	قبل إعادة التنظيم (١)
مصر	٢	(٢)	

التكاليف الحدية لإنتاج كل من :

القمح والساعات

إنجلترا	٢٥	(١٥)	بعد إعادة التنظيم
مصر	٢٥	(١٥)	

يتضح لنا من المثل السابق أن مصر ستزيد من مساحة الأرض المزروعة ، إذا فرضنا أن في مصر أرض صالحة للزراعة ولم تزرع بعد — أو أنها ستزرع أرضها بكثافة أكبر — إذا كان هناك مجال لذلك . وسنفرض أن أحد الحليين على الأقل يمكننا وهذه الأرض الجديدة أقل جودة من الأرض التي كانت تزرع من قبل (١) . ولن يوزع الربح الإضافي — إذا تجاوزنا وسمينا ذلك ربحا — الناتج عن الظروف الجديدة بالعدل بين الطبقات المختلفة . فسوف يرتفع الربح — الذي هو من حق ملاك الأراضي الزراعية — نتيجة لزيادة الندرة النسبية للمعروض من الأراضي إذا ما قورن بالطلب الجديد المتزايد عليها . أما حالة العامل الزراعي

(١) أي قبل الاجماع على اتباع سياسة حرية التجارة

(٢) راجع الفصل الأول من الجزء الأول من « عناصر علم الاقتصاد » .

فإنها لن تتحسن عما كانت عليه قبل إعادة التنظيم — أى قبل التغير من سياسة الحماية إلى سياسة الحرية . فمع أن الطلب على العمال سيزداد ، إلا أن ذلك ليس له أى أثر فى ازدياد معدل أجورهم لسببين :

- ١ — تحول بعض العمال من الصناعة إلى الزراعة نتيجة لإعادة التنظيم .
- ٢ — الزيادة الفريدة فى عدد السكان الزراعيين . فهذان السببان مجتمعين يعملان على عدم زيادة ندرة عرضهم النسبي إذا ما قورن بالطلب الجديد عليهم . وعموما فلن تختلف معيشة أغلب السكان بعد التغير عن ذى قبل .

أما فى إنجلترا ، فإن تحسن حال الطبقات بعد إعادة التنظيم أمر لا شك فيه . فريع المناجم الذى هو من حق طبقة الرأسماليين سوف يزداد . وحتى إذا فرضنا عدم زيادته — وهذا محتمل جداً — فإنه لن يتدهور بأى حال من الأحوال . ويظن البعض أن إعادة التنظيم تخلق لهؤلاء الرأسماليين مشكلة « الإفراط فى الإنتاج » ، وذلك لنقص كمية الفحم والحديد . . الخ التى كانت تستوردها الأمم الزراعية البحتة منهم قبل حدوث التغير . ولكن الحقيقة هى عكس ذلك ، فستصبح السوق المحلية قادرة على امتصاص كل ما ترغب عنه الأمم الزراعية البحتة إن لم يكن أكثر من ذلك . فإعادة التنظيم تدعو الأمم الصناعية البحتة إلى زيادة ما تنتجه من السلع التامة الصنع لمقابلة طلب الأمم الزراعية البحتة الجديدة ، وزيادة الطلب على بعض طبقات العمال ، خصوصا العمال المهرة ونصف المهرة — فى الزمن القصير على الأقل — يعمل على ارتفاع أجورهم . وبما أن الطلب على البضائع لن يقل — بل بالعكس — ، فهناك إذاً كل احتمال لازدياد الأرباح .

ويحسن بنا قبل أن نختم هذا البحث أن نقفد الرأى القائل بأن كل مشروع « إعادة تنظيم » يفيد بعض الناس ، كما أنه يضر البعض الآخر ، فيقول البروقسور هيكس « . . . وعلى ذلك لا نستطيع أن نعتبر الإصلاح الاقتصادى إعادة تنظيم مسموحاً به لأنه يسبب الضرر لبعض الناس . . . » ، ولكننا نستطيع أن نفترض دائماً اتخاذ خطوات خاصة عن طريق الدخل العام لتعويض هؤلاء الذين يمسهم الضرر ، وعلى ذلك فإن إعادة التنظيم المسموح به هو الذى يسمح لنا بدفع التعويض

ويحقق علاوة على ذلك بعض الرّيح الصافي»^(١) فاعادة التنظيم تتطلب إعادة التوزيع . ومع أننا نوافق الأستاذ هيكل على عبارته السابقة ، إلا أننا نعتقد أن تحقيق ذلك في حالة اتباع النظام الاقتصادي الحر شيء صعب حتى في داخل الحدود السياسية الواحدة . ولا يفهم من ذلك أن الحسارة — بمعناها البسيط — لابد أن تحقق بأحدى الدول ، فكل ما حاولنا إثباته فيما سبق هو أنه بعد تنفيذ مشروع إعادة التنظيم تغنم بعض الدول غنا كبيرا في حين أن البعض الآخر لن يستفيد . فعدم الكسب هو الذي نعنيه ، لأن الدول الزراعية البحتة تستطيع — في حالة عدم تأييدها لمشروع إعادة التنظيم — أن تنشئ بعض الصناعات مما يعود عليها بالخير . فإذا اعتبرنا الحرمان من ربح مستقبل غير مؤكد بأنه خسارة ، وإذا تذكرنا استحالة تعويض من عسهم الضرر تعويضا تقديا — في غير حدود الدولة الواحدة طبعا ، وفي حالة سريان النظام الاقتصادي الحر — لجزمنا بفشل أى مشروع لاعادة التنظيم يصبو إلى تحقيق إحدى درجات الكمال . فالدافع المادى وحده هو الذى يغرى الدول على تنفيذ سياسة إعادة التنظيم ، فغيابه بالنسبة لفريق كبير من الدول يعرقل أى عمل من هذا النوع .

الفصل السادس

التعاون الدولي

التعاون الدولي وضرورته — الاتفاق على سياسة نقدية — تقلبات سعر الصرف — حركة رؤوس الأموال — الهجرة العالمية — تيسير الحصول على المادة الخام.

إن اندلاع نيران الحرب العالمية للمرة الثانية في مدى ربع قرن لهو أكبر دليل على فساد النظام الاقتصادي الذي كان قائماً قبل اندلاعها . وقد ظن البعض أنه لو تركت الدول المختلفة حرة لتتبع ذلك النظام الاقتصادي الذي تراضوا لنفسها والذي تعتقد أنه يحقق لها أكبر قدر من المنافع ، لما كانت هناك مشاكل اقتصادية ولما وقعت الحرب .

ويكفينا للتدليل على بطلان ذلك الوهم بحث حالة العالم الاقتصادية قبل اندلاع نيران هذه الحرب . فقد كانت النظم الاقتصادية متعددة ، إذ من الدول من اتبع النظام الاقتصادي الحر ، ومنها من اتبع النظام الاقتصادي الموجه ، . . . ومع ذلك فقد قامت الحرب .

ونحن نرى أنه بما أن أفعال الإنسان يتأثر بها غيره ، سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، كذلك تؤثر السياسة الاقتصادية التي تتبعها أمة ما على حياة الأفراد الاقتصادية في غيرها من الأمم . والسبب في ذلك واضح : فأهم العالم في الأزمنة الحديثة لاتعيش الواحدة منها بمعزل عن الأخرى كما كان الحال قبل عصر النهضة . فتحسن وسائل النقل وتقدم العلوم واتساع مدارك الأفراد جعل الإنسان ينشد رفاهية أكبر . وقد هداه تفكيره السليم الناتج عن اتساع مداركه أن ذلك يصبح ميسوراً لو أنه تعاون مع غيره من الناس سواء أكانوا يعيشون معه في الدولة التي يعيش فيها أو خارجها .

(١) انظر كتاب "التعاون الدولي" من تأليف الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عبد الله ، مطبوع في القاهرة ، ١٩٥١ م .

وقد نظمت العلاقات بينه وبين الفئة الأولى من زمن بعيد نسبياً ، فكان للتعاون في هذه الناحية أساس يرتكز عليه لجعله دائماً وقائماً ، فإذا أوشك نظام على الانهيار ظهر نظام آخر مكانه تقره الجماعة . أما العلاقات بينه وبين الفئة الثانية ، فقد ظن أنها نظمت بسن القانون الدولي . ولا حاجة بنا هنا للتدليل على خطأ ذلك الظن . فلو أن العلاقات في هذه الناحية قد نظمت تنظيماً صحيحاً لوجد الأساس للتين الذي يرتكز عليه التعاون الدولي .

فواجبنا هو إصلاح ذلك الأساس أو بناء أساس جديد غيره . والإصلاح ميسور لو كان هناك نظام واحد ، ولكن وجود عدة أنظمة ، واعتقاد كل من ساهم في بناء أحدها بأفضليته على غيره ، يجعل الاجتماع على قبول نظام واحد أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً . ولو أننا تركنا علاقاتنا الدولية مرتكزة على هذه الأنظمة بعد إصلاحها ، وتركنا للدول حق هدم نظمها القديمة وبناء نظام جديد من بين هذه النظم لما استتبت علاقة الفرد بغيره من الأفراد الذين يعيشون خارج الحدود السياسية التي يعيش فيها ، لأن الضرر يحق به في حالة ما إذا قررت إحدى الدول عدم صلاحية النظام القديم فاستبدلته بآخر . وحتى لو افترضنا أنه عوض عن ذلك الضرر الناتج عن التغيير ، فإنه يتحمل ضرراً آخر ناتجاً عن عدم الاستقرار في أثناء مرحلة الانتقال . ولو أننا حرمنا الدولة من اتباع أحد هذه النظم بدلا من النظام الذي اتبعته بادي الأمر للحق الضرر بهذه الأمة وجميع الأمم الأخرى ، لو ثبت للأمة صاحبة الشأن فساد ذلك النظام الذي قد اعتقدت بصلاحيته أو لو أن ظروفها الاقتصادية قد تغيرت فرأت أن تطبيق أحد الأنظمة الأخرى يصبح أجدى وأقنع .

من ذلك نرى أنه لو أجمعت الأمم على اتباع نظام واحد متين لكان ذلك في صالحها حتى في الحالة التي تجدي فيها (بعد مدة من الزمن) أن هذا النظام قد أصبح غير متمش مع التقدم الاقتصادي وأن استبداله بغيره يزيد من رفاهيتها .

وقد كتب الكثير من الاقتصاديين في هذا الموضوع ، وسنلخص أهم ما كتب بإيجاز شديد : فإيجاد هيئة عالمية واتباع نظام النقد العالمي وحرية التجارة

أمر مجمع عليه . ويشترط لنجاح ذلك أن تمنح الهيئة العالمية السلطة التي تستطيع بها تحديد العرض الكلي للنقود كما لا بد أن تكون لها السيطرة التامة على الصروفات العامة لكي تتمكن من تفادي الكساد التجاري العام . كما يجب على الأمم أعضاء الهيئة ألا تأخذ بفكرة رسم مستوى الأمان الداخلي، ويتوقف نجاح هذا النظام على غياب العقبات التي تعرقل التجارة الدولية وحركة المهاجرة (١) .

ضرورة التعاون الدولي

نادى الكثيرون وعلى رأسهم بريان بضرورة التعاون الدولي ، ولكن دعوتهم هذه لم تجد آذاناً صاغية في المدة ما بين الحربين . ويتطلب التعاون الاقتصادي وجود هيئة عالمية تأخذ الشكل الذي ظهرت به عصبة الأمم أو أي شكل آخر . ونجاح مثل هذا العمل يحتم على الدول أعضاء الهيئة — ويشترط أن تكون أغلبية أهم العالم إن لم تكن كلها أعضاء في هذه الهيئة — أن تحد من حرية عملها في محيط اقتصادها الأهلي وتمنح هذه القوة للهيئة العالمية . وهذه القوة تتعلق بالسياسات النقدية الدولية وبحرية التجارة وسهولة تحرك رؤوس الأموال ومعالجة الكساد العام ، وذلك لكي لا يحصل تضارب بين السياسات التي تتبعها الدول . ولأخذ مثلاً لذلك ما حدث أثناء الكساد الكبير .

حينما يحل الكساد بأية دولة ، تتبع إحدى سياستين لتفادي التدهور العام الذي يطرأ على طلب البضائع والخدمات . فأول شيء هو وضع تعريف جمركية واتباع نظام الحصص وإعطاء إعانات التصدير المباشرة وغير المباشرة وإتقاص الأجور في صناعات الصادر وتخفيض غير عادل للعملة الوطنية لعرض إتقاص ثمن سلع هذا البلد في الأسواق الخارجية . وقد اتبعت معظم الدول هذه السياسة لمعالجة الكساد الكبير الذي بدأ سنة ١٩٢٩ . ولكن ، للأسف الشديد كانت النتيجة غير سارة بالمرّة ، إذ انتشرت روح الانتقام بين الدول وازدادت العلاقات السياسية الدولية

(١) راجع كولن كلارك في كتابه «الدخل الأهلي والصروفات» وروبرت «التوجيه الاقتصادي»

سوءاً. والثاني هو اعتماد كل دولة في بادئ الأمر على إعادة طلبها الداخلي على السلع والخدمات إلى ما كان عليه وقت الرخاء، وذلك باتباع سياسة اقتصادية غرضها إرجاع الدخول النقدية إلى ما كانت عليه من قبل. ويتحقق ذلك بطرق عدة: فالبنوك زيادتها للكمية المعروضة من النقود وبتخفيضها لسعر الفائدة تغري المنتجين على اقتراض مبالغ جديدة يصرفونها في سبيل تقديم رأسمالي جديد. ويمكن للدولة أن تعزز سياسة البنوك هذه « سياسة النقود السهلة » باقتراضها مبالغ جديدة تنفقها على المشاريع الإنشائية العامة المختلفة. فهذا السيل الجديد من النقود الذي يصرف في سبيل إنشاء المشاريع التي تصنع سلع الانتاج يعمل على تقليل البطالة وزيادة الأجور والأرباح في هذه الصناعات (١)، ويؤدي ذلك بدوره إلى صرف جزء من هذه الدخول النقدية المتزايدة على مختلف سلع الاستهلاك. وعلى ذلك تزيد الأجور والأرباح وتقل البطالة في الصناعات التي تنتج سلع الاستهلاك، ويعمل هذا بدوره على زيادة ما يصرف من النقود في سبيل الحصول على سلع الاستهلاك. والحصول على الأرباح العادية — الأرباح التي كان يحصل عليها المنظّمون قبل الكساد — سوف يشجع (ثانية) الإنشاء الرأس مالي الخاص. وفائدة هذه السياسة هي أنها تساعد على زيادة الطلب في الدول التي تتبعها، ولا تصبح هذه الزيادة قاصرة على السلع التي تنتج فيها، بل إن الطلب على السلع الأجنبية يزداد أيضاً. وعلى ذلك فإن اتباع هذه السياسة يسهل على الدول الأخرى مشكلة البحث عن الأسواق. وإذا اتبعت هذه السياسة في بلد واحد فقط فإنها تؤدي إلى عدم التوازن بين الصادرات والواردات، والخوف من ذلك يدعو هذا البلد إلى حماية سوقه الوطني، ولكنه إذا اتبعت سياسة التوسع الداخلي هذه في معظم الدول، فإن كل واحدة منها تجد أن أسواقها الخارجية قد اتسعت بسرعة معادلة لسرعة زيادة طلبها على الواردات. وعلى ذلك يمكننا القول بأن اتباع سياسة سليمة لمقابلة الكساد التجاري شرط ضروري لسلام دائم.

(١) راجع « النظرية البحتة لرأس المال » تأليف هيك.

ومشكاة وضع المبادئ الأساسية للهيئة العالمية قدزادت تعقيداً في السنين الحديثة وذلك لزيادة اختلاف النظم الاقتصادية التي تتبعها الدول . ففي القرن التاسع عشر وفي السنين الأولى من القرن الحالى (حتى نشوب الحرب الماضية) ، كانت أسس النظم الاقتصادية في معظم الدول متشابهة ، فكانت الملكية خاصة ، ونظم الإنتاج تنظيمًا فردياً ، وترك تحديد الأثمان ومقدار الكمية المنتجة من السلع ومقدار العمل اللازم ومعدل الأجور لفعل القوى الاقتصادية للأسواق المنظمة ، ووجد التدخل الحكومى ولكن بدرجة محدودة جداً ، فالدولة لم تتدخل إلا في حالات استثنائية ، بحيث إن تدخلها في ذلك الوقت لم يؤثر بالمرّة على كيان السوق الحرة وعلى المنافسة الفردية (١) : أما بالنسبة للعلاقات الدولية ، فإن الأمم قد تاجرت على أساس تقدى يرتكز على قاعدة الذهب . وكانت التعريفات الجمركية منخفضة جداً ، ولم يكن هناك وجود لنظام الحصص ونظام الإشراف على المبادلات ، ولم توجد اتفاقيات المقاصة ولا غيرها من البدع التي ظهرت في المدة ما بين الحربين لتحديد المبادلات التجارية الدولية . فلو أننا أردنا إنشاء هيئة عالمية في ذلك الوقت لكانت الأسس التي يرتكز عليها النظام الجديد مشابهة للأسس التي ارتكز عليها النظام الحر .

وقد تغيرت الظروف كثيراً في المدة ما بين الحربين . حقاً ما زال بعض الدول المهمة يتبع (في مدة السلم) سياسة اقتصادية أساسها الحرية الفردية ، ولكننا مع ذلك نجد أثراً كبيراً للتدخل الحكومة ، كما أنه قد ظهرت اختلافات مهمة جداً في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها هذه الدول . وقد وجدت نظم اقتصادية جديدة تتميز بالإشراف والتدخل الحكومى المطلق . فالدولة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية تملك جميع مرافق الإنتاج وتديرها كما أنها تحدد الأثمان وكمية الناتج وتحكم التجارة الخارجية .

وتنوع السياسات الاقتصادية الموجودة له مغزى كبير بالنسبة لموضوع دراستنا ، وعلي ذلك سنحاول أن نبين الاختلافات المهمة التي ظهرت حديثاً . فالمملكة المتحدة

(١) راجع « وظيفة الحكومة الاقتصادية » تأليف رجرز سولتو .

وفرنسا وولايات أمريكا المتحدة تأخذ مثالا للدول التي اتبعت سياسة الحرية في أوقات السلم : فترك الإنتاج والتجارة لأريحية المنظم الفردي ، وملكت المصانع والأرض الزراعية ملكية خاصة ، وترك الأثمان والأرباح والأجور وكمية الناتج لتحديد بفعل قوى السوق الحرة ، ولم تهيمن الحكومة علي المعاملات الخارجية التي تطلبت مبادلات نقدية أجنبية . أما التجارة الخارجية فكانت عرضة لضريبة الوارد وإلى حد ضئيل جداً لنظام الحصص .

ومع أن هذه المبادئ الرئيسية تمشي مع النظام الحر ، إلا أنه وجدت حالات كثيرة تدخلت فيها الحكومة ، كما ظهرت توجهات جزئية لبعض الصناعات ، فتدخلت الحكومة في تحديد الأجور وساعات العمل وتحديد أثمان الحاصلات الزراعية ، وأشرفت على التجارة الخارجية لحماية سوقها الداخلي . وفي كنف « الاقتصاد الحر » قامت الحكومة بعدة تجارب في المدة ما بين سنتي ١٩٢٩ — ١٩٣٩ لتقليل حدة البطالة التي كانت نتيجة للكساد الكبير . وقد عالجت الدول التي اتبعت النظام الحر ، ذلك الكساد بطرق مختلفة .

فقد عالجت إنجلترا الكساد بترك قاعدة الذهب وتخفيض قيمة الجنيه الأسترليني التبادلية في سنة ١٩٣١ ، وذلك نتيجة للضغط المتزايد على ميزان دفعها ، وهو الذي عمل على خروج الذهب منها . وفي نفس الوقت وضعت تعريفة عامة لحماية الأسواق البريطانية من المنافسة الأجنبية (وفي سنة ١٩٣١ أظهر اتفاق أو تاوه مبدأ التفضيل الإمبراطوري) . وقد اتبعت سياسة داخلية للتوسع النقدي ، فكان النجاح حليفها من سنة ١٩٣٢ حتى ابتداء الحرب الحالية ، فتمكن المنتجون من الحصول على مبالغ طائلة من النقود بضمن رخيص . وفي نفس الوقت لم تتورط الدولة في الصرف على المشاريع العامة ، فبقيت ميزانيتها سليمة من سنة ١٩٣١ حتى ابتداء إعادة التسليح في سنة ١٩٣٧ . فالجمع بين سياسة الحماية وإعطاء النقود بضمن رخيص ساعد على تفادي الكثير من مساويء الكساد . ولم تتبع إنجلترا سياسة التوجيه الداخلي إلا بالنسبة للزراعة التي ظهرت لها مشاريع تسويق مختلفة — أساسها عمومًا حماية السوق الداخلية — لتنظيم أثمان حاصلاتها وزيادة الكمية المنتجة داخلياً . (١)

أما في فرنسا فقد قوبل الكساد في بادئ الأمر بالثبات على قاعدة الذهب ، وبانكماش شديد للأمان والدخول والنفقات . وقد استمر ذلك حتى سنة ١٩٣٦ ، مع أن كلا من المملكة المتحدة والولايات المتحدة قد خفضتا قيمة تقديهما واتبعتا سياسة التضخم النقدي الداخلي . وفي سنة ١٩٣٦ غيرت فرنسا هذه السياسة بظهور تجربة « بلوم » فحددت ساعات العمل الأسبوعي بأربعين ساعة وذلك لتقليل البطالة ، ورفعت فئة الأجر بالساعة لمنع أثر تقليل ساعات العمل في انخفاض الأجر الكلي . واقتضت زيادة التكاليف النقدية والأمان ترك قاعدة الذهب وتخفيض قيمة الفرنك التبادلية . وقد صحت الحكومة هذه السياسة ببرنامج صرف على المشاريع العامة ، فأدى ذلك إلى ظهور العجز في الميزانية . وكان هناك تصدير « مستمر » لرؤوس الأموال النقدية بواسطة المضاربين الذين تنبأوا بانخفاض قيمة الفرنك التبادلية (١) . وفي نفس الوقت أدت زيادة نفقات الإنتاج وارتفاع الأمان إلى زيادة الطلب على النقود . لذلك زادت الندرة النسبية لعرض النقود الداخلي فارتفعت كلفة السلفة . وارتفاع سعر الفائدة هذا بالاشتراك مع ارتفاع الأجور السريع منعاً نجاح هذه التجربة (فكل فرنك زادت به قوة العمال الشرائية الناتجة من زيادة أجورهم عمل على زيادة تكاليف الانتاج بنفس النسبة تماماً) .

واتبعت الولايات المتحدة في السنين الأولى من الكساد الكبير سياسة تخفيض كلفة الاقتراض عن طريق زيادة العرض النقدي . وبابتداء « التوزيع الجديد » أو التوفيق الجديد « New Deal » في سنة ١٩٣٣ رأت الحكومة أن معالجة الكساد تختم عليها القيام بعدة تجارب مختلفة لإصلاح بعض المساويء الاقتصادية والاجتماعية ، وكانت هذه التجارب في كثير من الحالات عرضة للتغيير السريع خصوصاً من الناحية الادارية ، ولكن الكثير من مبادئ « التوفيق الجديد » المهمة بقيت بدون تعديل . فاتبعت سياسة داخلية للتوسع النقدي ، وصرفت الدولة كثيراً من الأموال — التي حصلت عليها عن طريق الاقتراض — على المشاريع العامة . وكان

(١) راجع الفصل الثاني من الجزء الأول من عناصر علم الاقتصاد .

أهم أغراض « التوفيق الجديد » هو رفع مستوى الأجور وإتقاص ساعات العمل لكي تمنح البطالة . وقد نفذت هذه السياسة بطرق إدارية مختلفة ، فأولاً عن طريق تقييد الصناعة بواسطة قانون « الابلال الأهلئ N. R. A. »^(١) ، وأخيراً بواسطة تطبيق « قانون العمل العادل لسنة ١٩٣٨ » . وكما حدث في فرنسا نجد أن زيادة معدل الأجور رفع كلفة الأجر ودخول العمال . وقد نفذت خطط اقتصادية أخرى متعددة ، فبوسائل شتى حددت الكمية الناتجة من المحاصيل الزراعية المختلفة وذلك لرفع الأثمان والدخول الزراعية ، كما ظهر مشروع مهم للتأمين الأهلئ ينظم المعاشات وإعانات البطالة ، وكانت أسواق البضائع والأسهم في أحيان كثيرة عرضة لاشراف الدولة ، وعلاوة على هذه الإصلاحات الاقتصادية الداخلية قد عدلت العلاقات التجارية الدولية فوضعت تعريفه عالية جداً على الواردات في سنة ١٩٣٠ . وفي سنة ١٩٣٣ خفضت القيمة التبادلية للدولار ، فكانت نتيجة هذا العمل هو تضخم الوارد من الذهب إلى الولايات المتحدة ، وابتداء من سنة ١٩٣٤ عقدت الولايات المتحدة معاهدات تجارية مع بعض الدول لتخفيض الرسوم الجمركية عامة ، فكان آخرها الاتفاقية الإنجليزية الأمريكية لسنة ١٩٣٨ .

وسأخذ ألمانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية كممثلين للدول التي اتبعت النظام الاقتصادي الموجه ، فقد عانت ألمانيا كثيراً أثناء الكساد الكبير ، ويعزى ذلك لاتباعها لسياسة انكماشية داخلية في بادئ الأمر لتحافظ على قيمة المارك الذهبية ، فكان ميزان الدفع في غير صالح ألمانيا ، وكانت شدة ذلك متناهية لأسباب عدة منها : وقف عقد القروض لألمانيا وهو الشيء الذي حدث في المدة ما بين ١٩٢٤ ، ١٩٢٩ ، ومحاولة الأجانب سحب رؤوس أموالهم التي وظفوها في ألمانيا . ودفع تعويضات الحرب وفوائد القروض الأجنبية ، وتحريم كثير من البلاد استيراد البضائع الألمانية . وباستيلاء الحزب الاشتراكي الوطني

(١) « National Recovery Act » راجع روس Roos عن « التوجيه الاقتصادي في أمريكا »

على السلطة في سنة ١٩٣٣ ، استبدلت سياسة الانكماش بسياسة تضخم شديد ، فأُنقِقت مبالغ طائلة على المشاريع العامة كانشاء طرق السيارات ومصانع التخيرة وتنمية الصناعات المهمة للأغراض الحربية . ومولت الحكومة هذه المشاريع بواسطة توسيع العرض النقدي وذلك باتباع سياسة مصرفية دقيقة .

وقد نجحت هذه السياسة نجاحاً باهراً في علاج البطالة ، ولكنها أدت إلى زيادة الإشراف الحكومي على العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية . وكان من المقرر ألا تخفض القيمة التبادلية للدارك عن قيمته الذهبية الرسمية السابقة حتى إذا هدد التوسع الداخلي للقوة الشرائية بالزيادة الكبيرة في مقدار الواردات ، فلمنع ذلك ولأجل حماية الصناعات الوطنية حددت كمية الواردات على أساس نظام الحصص الذي تشرف عليه لجان الاستيراد ، وكانت جميع المبادلات النقدية الخارجية عرضة للتحديد الشديد ، وفي نفس الوقت اتخذت خطوات عديدة لزيادة الصادرات وللحصول على المواد الخام اللازمة لتنفيذ سياسة التسليح .

ويتميز البرنامج الألماني بالإشراف الحكومي الشديد ، فلم يقتصر على استخدام الموارد العاطلة في سبيل إعادة التسليح ، بل عمل على تحويل الكثير من العمل ورؤوس الأموال والخامات من الاستعمالات المدنية إلى الاستعمالات الحربية . وقد حددت الأجور والأرباح لمنع أية زيادة في الطلب على سلع الاستهلاك . وبالإشراف على إصدار الأسهم والسندات الجديدة في سوق رأس المال ، وبالتحديد توزيع المواد الأولية ، منع المنظم الفردي من القيام بالتوسع في الأغراض المدنية ، ولم تحدد رؤوس الأموال والمواد الخام بهذه الطريقة فقط ، فالإشراف الشديد على سوق العمل كان الغرض منه زيادة العرض الكلي للعمال وتحويل العرض الجديد إلى الصناعات التي تعتبر ضرورية في برنامج الدولة . ولمنع ارتفاع الأثمان والتكاليف ، وهو الشيء المتوقع حدوثه نتيجة لندرة الموارد الإنتاجية إذا ما قورنت بالطلب النقدي المتزايد على السلع والخدمات ، فرضت رقابة شديدة على أثمان السلع ومعدل الأجور .

وكان معظم الملكيات الزراعية والصناعية في ألمانيا ملكيات خاصة يديرها المنظم الفردي . أما في روسيا فقد كانت الدولة هي المالكة والشرفة على إدارة جميع

مرافق الإنتاج . ونظراً لوجود تسعيرة موجهة كانت كمية الناتج ومعدل الأجور تحددها الدولة فلا يتأثران بقوى الاسواق التنافسية . وهذا الإشراف المطلق قد جعل الدولة قادرة على تحديد ذلك الجزء من الدخل الأهلى الذى لايسمح للأفراد بصرفه لأجل تمويل وإنتاج معسدت رأسمالية جديدة ؛ وبطبيعة الحال أصبحت التجارة الدولية والعاملات النقدية الخارجية احتكاراً للدولة . فبواسطة نظام الملكية الحكومية هذا ، وبواسطة النظام الموجه أصبح من الممكن منع البطالة وتخصيص جزء كبير جداً من الدخل الأهلى للتقدم الرأسمالى ، وإعادة توزيع الدخل الأهلى بطريقة أعدل بين جميع المواطنين .

والنظام الاشتراكى الكامل يخلق مشكلة غاية فى الأهمية ، فى ظل النظام الاقتصادى الحر ، يسمح لقوى الأسواق التنافسية بتحديد الأثمان والكميات المختلفة من السلع الممكن إنتاجها باستخدام الكميات المحدودة المعروضة من العمل ورأس المال والمواد الخام . فالأثمان التى يعرضها المستهلكون فى الأسواق التنافسية تبين مدى رغبتهم فى الحصول على كميات إضافية من السلع المختلفة . وتنافس المنتجين فى الحصول على العمل ورأس المال والمواد الخام يحدد الأجور وسعر الفائدة ونفقة إنتاج المادة الخام . والسعى وراء الربح يقرر بأن عوامل الإنتاج هذه سوف تستعمل فى الصناعات التى يكون فيها الفرق بين نفقة الاتاج والتمن — الذى يعرضه المستهلك — أكبر ما يمكن . فهذه الوسائل تجذب عوامل الاتاج إلى صنع السلع التى يرغب فيها المستهلكون أكثر من غيرها .

وللنظام (الحر) فائدة كبيرة . فمن عوامل الإنتاج المختلفة فى الأسواق التنافسية يتمشى مع ندرتها النسبية . ودافع الربح الذى يعمل على إنقاص التكاليف إلى أدنى حد سوف يؤدى إلى إحلال طرق الاتاج الأقل كلفة مكان طرق الاتاج الأكثر كلفة ، وهذا يؤثر على طرق الاتاج الفنية فلا تسرف فى استعمال عوامل الاتاج الأكثر ندرة . ولا تتحقق الفوائد السابقة بمثل هذه الطريقة الأوتوماتيكية تحت النظام الاشتراكى الكامل ، طالما أن أثمان عوامل الاتاج والسلع التامة الصنع تحدد بواسطة السلطات العامة . ومع ذلك فقد يصبح فى الامكان فى ظل نظام اشتراكى كامل الاستفادة من

نظام الائتمان : فيترك المستهلكون أحراراً ليحددوا الائتمان التي يشترون بها السلع المختلفة التي تعرض في حوانيت الدولة ، وتقارن هذه الائتمان بنفقة الانتاج ، ويعمل على زيادة كمية البضائع التي يوجد أكبر فارق بين ثمنها السوقى ونفقات إنتاجها . وبهذه الوسيلة يمكن الاحتفاظ بالمرونة اللازمة لتحقيق رغبة المستهلكين .

تبقى بعد ذلك معضلة تعديل الائتمان الموجهة لعوامل الانتاج ، وهى التي تتوقف عليها نفقة إنتاج السلع المختلفة . ومن الممكن إيجاد حل لهذه المشكلة : فتعرض على كل مصنع من المصانع « الاشتراكية » كميات من العوامل المختلفة بسعر معين . ويطلب من مديري هذه المصانع انقاص نفقة إنتاجهم ، وهو شئ غير بعيد التحقيق إذا أمكن إحلال عامل محل آخر أثناء إنتاجهم للكمية الموجهة : فإذا أدى إجمالاً إلى زيادة الطلب على أحد العوامل وإلى انخفاضه على عامل آخر لزيد الثمن المرسوم للعامل الأول وأنقص الثمن المرسوم للعامل الثانى ، وبهذه الطريقة يمكن الاعتماد على « المحاسبة الصناعية » لتؤكد لنا أن الكمية الموجودة في حيازتنا من عوامل الانتاج قد استعملت أحسن استعمال اقتصادى (١) .

والوصف السابق للسياسات الاقتصادية الحديثة في مختلف البلدان يظهر لنا شيئين : أولاً : مدى اختلاف السياسات الاقتصادية في البلدان التي تتبع نظاماً اقتصادياً واحداً ، وثانياً : الاختلاف الكبير للوجود بين النظام الاقتصادى الحر والنظام الاقتصادى الموجه ، وقد وصف الأخير الأستاذ بروتزكوس في « التوجيه الاقتصادى في روسيا السوفيتية » .

الاتفاق على سياسة نقدية .

يقال إن الدول تتبع قاعدة الذهب غير المقيدة إذا :-

١ — عملت السلطات على تحديد قيمة ماتشملة وحدة نقدها الأهلى — الجنيه أو الفرنك أو الدولار ... من الذهب ، وإذا :

(١) راجع ميد في كتابه « مقدمة لتحليل الاقتصادى » الجزء الثانى ، الباب الثامن .

٢ — ترك الذهب حراً يصدر ويستورد. فأول هذه الشروط — تحديد القيمة الذهبية للنقد الأهلي — يمكن تحقيقه بطرق مختلفة سنضرب مثلاً لاثنتين منها . فإذا كانت العملة الذهبية التي لها وزن معين من الذهب هي العملة القانونية لإحدى الدول وإذا سمح للأفراد بسك الذهب إلى عملة وتحويل العملة الذهبية إلى سبائك — للتصدير أو للاغراض الصناعية — فإن قيمة وحدة النقد الأهلي سوف تعادل قيمة ماتشمل عليه من الذهب . كما يجوز أن تتبع الدولة قاعدة الذهب بدون أن يكون لها عملة ذهبية متداولة ، إذ يمكن مثلاً أن يأخذ النقد القانوني للدولة شكل أوراق يصدرها البنك المركزي الذي يجبر قانوناً علي شراء وبيع الذهب بسعر معين ، وفي هذه الحالة أيضاً تصبح القيمة الذهبية لوحدة النقد الأهلية محدودة .

وتحديد القيمة الذهبية لعملة بعض الدول مع السماح للذهب بالخروج والدخول بدون قيد ولا شرط يعمل علي ثبات نسب الاستبدال النقدية . لنفرض مثلاً أنه قد جددت قيمة كمية معينة من الذهب بمبلغ خمسة دولارات في الولايات المتحدة وبمبلغ جنيه واحد في مصر وأنه يسمح بشحن الذهب بين الدولتين ، ففي هذه الحالة تكون القيمة التبادلية النقدية قد ثبتت على أساس جنيه واحد لكل خمس دولارات . وتمدنا قاعدة الذهب بطريقة « أوتوماتيكية » لتعديل ميزان الدفع العالمي للأهم التي تتبعها . لنفرض مثلاً أن الطلب الإنجليزي علي السلع الأمريكية قد إزداد حتى أنه تحتم على إنجلترا أن تدفع للولايات المتحدة مبلغاً أكبر من المبلغ الذي ستسلمه منها . ففي هذه الحالة يرتفع ثمن الدولارات — معبراً عنها بالجنيه الإنجليزي — وذلك نتيجة لزيادة الطلب عليها اللازم لتحويل الكمية الزائدة التي اشترتها إنجلترا . ولكن ، لو استطاع الإنجليز شراء الذهب في بلدهم ليصدروه إلى الولايات المتحدة لأمكنهم الحصول على الدولارات بالسعر القديم . فلتصدير الذهب هذا تأثير مزدوج : فهو يقلل الاحتياطي النقدي في إنجلترا ويزيده في الولايات المتحدة . وقد الاحتياطي الذهبي الإنجليزي سوف يدعو السلطات المشرفة علي النقد إلى تحديد عرض النقود ، وسوف تقلل ندرة النقود هذه ، المستوى العام للمصروفات والدخول والأمان والتكاليف النقدية في الولايات المتحدة نتيجة لتدفق الذهب إليها . ويمكن هذه التغيرات ميزان الدفع العالمي الإنجليزي من الرجوع إلى حالة

التوازن ، لأن انخفاض الدخول النقدية والأثمان في إنجلترا يعمل على انقاص ما ينفقه هذا البلد في شراء البضائع الأمريكية ، وذلك لأن دخول الإنجليز النقدية قد قلت ولأن السلع المنتجة محلياً أصبحت أرخص من السلع المستوردة . وبالعكس نجد أن الأمريكيين يصرفون مبالغ أكبر في شراء المنتجات الإنجليزية ، فلهذه الأسباب تنخفض قيمة ماتدفعه إنجلترا للحصول على الواردات وترتفع قيمة ما تتسلمه من الصادرات ، ويستمر ذلك حتى يخفى الفرق الذي طرأ على ميزان دفعها . هذه هي النظرية الكلاسيكية للتعديل الآلى الناتج عن اتباع قاعدة الذهب^(١).

وإذا أردنا أن نعرف الدرجة والكيفية التي يختلف بها تأثير النقد العالمي الذي يدعوا الكثيرون إلى اتباعه عن تأثير قاعدة الذهب لوجب علينا أن نميز بين الأشكال المختلفة الممكن أن يتخذها النقد العالمي .

(١) لنفرض أن بعض الدول قد اتبع قاعدة الذهب على أساس التحويل الحر للسبائك إلى عملة وطنية — الجنيه الاسترليني الذهب في إنجلترا والدولار الذهب في الولايات المتحدة والفرنك الذهب في فرنسا . ربما وافقت هذه الدول على سبك عملة واحدة عامة بدلا من أن تسبك كل واحدة منها عملتها الوطنية الخاصة ، أو بعبارة أخرى أن هذه الدول قد تتفق على استعمال نفس الوحدة النقدية ، فإذا بقيت نظمهم المصرفية والنقدية كما هي بدون أن تتأثر بالإصلاح ، ففي هذه الحالة لا يختلف نظام النقد العالمي بحال من الأحوال عن نظام قاعدة الذهب المبني على أساس السبك الحر للعملة الوطنية الذهبية — فيما عدا الراحة الناتجة من وجود نفس وحدة النقد في كل الدول .

(٢) لنفرض أن بعض الدول قد اتبع قاعدة الذهب على أساس تعهد قانوني من البنك المركزي في كل دولة لشراء وبيع الذهب بضمن محدد معبراً عنه بالنقود الورقية التي يصدرها الجنيه — الإنجليزي الورقي والدولار الأمريكي الورقي والفرنك الفرنسي الورقي . وقد تتفق هذه الدول على استعمال نفس الوحدة النقدية حتى أن

(١) راجع جريمحوري في كتابه « التبادل الخارجي » .

كل بنك مركزي يمكنه أن يصدر أوراقا بنفس الاسم وبنفس القيمة الذهبية .
فهذه الطريقة أيضاً لا تختلف عن قاعدة الذهب — فيما عدا الراحة الناتجة من وجود
نفس وحدة النقد في كل الدول .

(٣) لنفرض أن بعض الدول قد وافقت على إنشاء بنك عالمي عام له وحده حق
إصدار الأوراق النقدية القانونية التي ربما يكون أولاً يكون لها رصيد ذهبي ،
هذا هو نظام النقد العالمي بمعناه التام حتى لو احتفظت البنوك المركزية الأهلية بكل
الوظائف التي كانت تقوم بها من قبل — فيما عدا حق إصدار البنكنوت . فيحتفظ
كل بنك مركزي وطني ببقائه بنكا لدولته ، كما أنه قد يحتفظ بقوته في التأثير على
سعر الفائدة في البلد الموجود فيه ، وذلك عن طريق زيادة أو نقص ثمن الاقتراض
وسعر الخصم . ولكن قدرة البنك المركزي تقيّد بضرورة احتفاظه بمبالغ احتياطية
كافية من النقد العالمي ليقابل أي طلب تقوم به البنوك التجارية أو أشخاص أو هيئات
أخرى يكون لها رصيد فيه .

وهذا النظام في شكله الأخير يختلف في ناحيتين عن قاعدة الذهب العالمية .
فهو أولاً — وبلاشتراك مع الشككين الأولين من النقد العالمي — يعمل على استعمال
نفس الوحدة النقدية في جميع دول العالم ، وهو في شكله الأخير فقط يسمح للقوة
العالمية المشرفة على النقد أن تنظم « الإصدار الكلي للنقد » . ففي حالة اتباع قاعدة
الذهب أو أحد الشككين الأولين للنقد العالمي نجد أن الاحتياطي النقدي الكلي
لجميع الدول يعتمد على الظروف العرضية التي تؤثر على صناعة تعدين الذهب وعلى
الطلب عليه للأغراض النقدية . أما في حالة اتباع نقد عالمي من النوع الثالث
فإن الاحتياطي النقدي الكلي المتيسر لمجموع الدول أعضاء الهيئة يصبح تحت
إدارة سلطة مالية (١) فكان السلطة الائتمانية العليا حلت محل السلطة الذهبية الطبيعية .
ويتحقق التعديل الآلي لموازن الدفع في حالة اتباع نظام النقد العالمي بأي شكل

(١) راجع أشلي « الذهب والأسعار » وفيرتشيلد وفرنس وباك « الاقتصاد الأولي »
صفحة ٢٨٥ .

من أشكاله الثلاثة بنفس الطريقة التي يتحقق بها في حالة إجماع الدول على اتباع قاعدة الذهب، فإذا تحول ميزان دفع دولة من الدول مثلاً إلى غير صالحها، فإن العجز في ميزان دفعها لا بد وأن يحول عن طريق تصدير النقد العالمي إلى الدول الأخرى، فيقل العرض الكلي للنقود — في الدولة المذكورة طبعاً — وهو الشيء الذي يؤدي إلى نقص الصروفات والدخول والأثمان والتكاليف، وبالعكس نجد أن الدخول النقدية والأثمان تزيد في الدول التي تسلمت هذا النقد الإضافي. فحركة دخول وخروج النقد العالمي بين الدول المختلفة، أعضاء الهيئة، لا بد أن تقلل طلب الدولة التي انخفضت فيها الدخول والأثمان — نتيجة لفقدائها احتياطياتها النقدية — على الواردات، كما أن صادراتها إلى الدول التي زادت فيها الدخول النقدية والتي أصبحت منتجاتها غالية — نتيجة لتدقق النقد العالمي إليها — تزيد، فهذه الوسيلة يعود التوازن إلى ميزان الدفع العالمي.

ولا تنفي قدرة البنك المركزي — في الدولة التي فقدت احتياطياتها من النقد العالمي — على المحافظة على العرض النقدي الأهلي الكلي عن طريق زيادة العرض الداخلي للرصيد النقدي بمجرد ابتداء تصدير الورق. ولكن ذلك لا يمكن أن يستمر لمدة طويلة، لأنه طالما بقي مستوى الدخول النقدية والأثمان على ما هو عليه، فإن ميزان دفعها سوف يستمر في غير صالحها فلا تقف حركة تصدير النقد العالمي وهو الشيء الذي يهدد، إن عاجلاً أو آجلاً، بمحو احتياطي البنك المركزي الوطني، وهو الشيء الذي يحتم تقليل عرض الرصيد النقدي مما يعمل على انكماش الدخول والأثمان والعمل الآلي لقاعدة الذهب (أو للنقد العالمي) بعض الفوائد الظاهرة التي لا يحققها النظام البديل. فاتباع نظام النقد الأهلي — الذي كان معمولاً به قبل الحرب الحالية — لا يعمل على ثبات نسبة الاستبدال بين إحدى الدول ونقد الدول الأخرى، فإذا ما اتبعت قاعدة الذهب أو نظام النقد العالمي، فإن التجارة الدولية لا تكون عرضة لخطر تقلب النسب التبادلية بين النقود الأهلية المختلفة، وبذلك تحمي إحدى العقوبات التي تقف في سبيلها. وعلاوة على ذلك فإن التجارب الاقتصادية الحديثة قد بينت أن عملية بيع وشراء النقود لغرض المضاربة تزيد بزيادة احتمال تغير نسب الاستبدال بين النقود المختلفة، وإن هروب النقود من إحدى الدول التي ينتظر

انخفاض قيمة نقدها قد يصبح له أثر سيء علي سياستها الاقتصادية الداخلية كما أنه قد يؤدي إلى تقلقل العلاقات الاقتصادية العالمية .

لقد رأينا أن عمل نظام النقد العالمي يتطلب تخفيض المصروفات النقدية والدخول النقدية والتكاليف النقدية والأثمان النقدية في أية دولة تصبح عرضة لتدفق خارجي لاحتياطياتها النقدي . وقد يقول البعض إنه لا يتحتم أن يكون عمل ظاهرة الانكماش العامة هذه سهلاً . فتخفيض المصروفات النقدية — الناشئ من التدفق الخارجى للاحتياطى النقدي — علي البضائع والخدمات قد لا يؤدي إلا إلى صغر حجم الانتاج وزيادة البطالة . وزدنا على ذلك هو أنه إذا انخفضت أثمان السلع نتيجة لزيادة المنافسة بين المنتجين الذين يحاول كل واحد منهم الاحتفاظ بسوقه المتدهورة ، وإذا انخفض معدل الأجور النقدية بسرعة ، نتيجة لزيادة المنافسة بين العمال العاطلين للحصول على الأعمال ، فإن مستوى الأثمان والتكاليف قد ينخفض بسرعة ليشمل مع مستوى الطلب النقدي المنخفض . فإذا حدث هذا فإن الانتاج والعمل يرجعان ثانية إلى مستواهما السابق فلا يحدث ضرر مستمر من الانكماش ، لأن الدخل الحقيقية والأجور الحقيقية لن يتأثرا طالما أن الأثمان النقدية ونفقة المعيشة قد انخفضتا في نفس الوقت الذي انخفضت فيه الأجور النقدية وغيرها من الدخول النقدية (١) .

وفي حالة سريان أحد النظم الاقتصادية الحديثة خصوصاً النظام الاقتصادي الموجه ، فإنه ينتظر وجود « جمود » ملحوظ في الأثمان النقدية والتكاليف النقدية ، وهو الشيء الذي يمنع أى تعديل سهل من هذا النوع . فيوجد كل احتمال مثلاً لتحديد أجرة النقل وثمان الغاز والكهرباء والماء وغيرها من الخدمات العامة عن طريق الاتفاق ، أو أن أثمان هذه الأشياء تحدد بقوة القانون ، وربما حددت الاتحادات الصناعية ومشاريع التسويق الزراعية أثمان السلع التي تسيطر على عرضها ، وربما لا تكون هذه الأثمان عرضة للتبديل النسبي السريع . وربما كان تحديد الربح وأقساط التأمين وما شابه ذلك « جامداً » وبعقود طويلة الأجل . وقد تكون في نفس الوقت بعض تكاليف الإنتاج النقدية (جامدة) نسبياً ويبقى سعر فائدة القروض

(١) راجع كولن كلارك في كتابه « الدخل الأهملي والمصروفات » .
(م — ١٠ التجارة)

وريع الأرض وغيرها من الممتلكات المستعملة للأغراض الإنتاجية محدوداً بالعقود الطويلة الأجل ، وقد تحدد الأجور النقدية على الخصوص بالاتفاق أو عن طريق المساومة ذات الأجل الطويل بين اتحادات العمال وأصحاب الأعمال أو بواسطة مكاتب الأجور الرسمية أو بواسطة تشريع يحدد الأجر الأدنى . ففي مثل هذه الأحوال يؤدي الانكماش العام للمصاريف النقدية والدخول النقدية إلى انخفاض هائل في الإنتاج والتوظيف وتبقى التجارة راكدة لمدة طويلة ، بينما تعدل الأثمان والتكاليف أنفسها لمستوى المنخفض .

فيوجد في كل نظام اقتصادي حديث بعض الاحتكاك الخطر من هذا النوع . وعلى ذلك ، فإنه لكي يصبح عمل النقد العالمي فعالاً ، فإنه من الضروري التأكد من عدم تعرض إحدى الدول ، أعضاء الهيئة ، لانكماش حاد جداً أو طويل جداً . ففي السنين الماضية كان الضغط الانكماشى الخطر الذي فرض على الدول التي اتبعت قاعدة الذهب راجعاً إلى انتشار الكساد التجاري العام .

دعنا نفترض أن كساداً عاماً في الدول قد أدى إلى هبوط المصروفات والدخول والأثمان النقدية . ربما تعدى أثر هذا الكساد حدود الدولة ا فظهر عواقبه الخطيرة في الدولة ب لأن الدولة ا سوف تصرف مبالغ أقل على البضائع المنتجة في الدولة ب وذلك لانكماش الدخول المنصرفة فيها ، ولأن أثمان منتجاتها تصبح أرخص من أثمان منتجات الدولة ب . وفي نفس الوقت ، طالما أن أثمان الحاصلات في الدولة ا قد انخفضت ، فإننا نجد المواطنين في الدولة ب يغرون على استيراد مقادير أكبر من الحاصلات من الدولة ا ويصرفون مبالغ أقل على السلع المنتجة محلياً . فعلي ذلك نجد أن الكساد قد انتشر إلى الدولة ب — تقل الصادرات وتزيد الواردات — فيتحول ميزان دفعها العالمي إلى غير صالحها . ولا يمكن للدولة ب أن تخرج من هذا المأزق إلا بانكماش أثمانها ودخولها النقدية ليتماشيا مع المستوى المنخفض للأثمان والدخول النقدية في الدولة ا . فأول شيء ، نجد أن الدولة ب قد تلجأ إلى فرض تعريف جمركية أو إلى تطبيق نظام الحصص على السلع المستوردة من الدولة ا ، فتمكن بهذه الطريقة من وضع حد للزيادة المضطربة للسلع المستوردة من ا . وثاني شيء ، نجد أنه في مقدور الدولة ب محو زيادة الواردات هذه بتخفيضها لقيمة بقدها

بالنسبة لنقد الدولة ١ ، لأن ذلك ، كما سيتضح لنا فيما بعد ، يعمل على زيادة صادرات الدولة ب نظراً لانخفاض ثمنها في الدولة ١ كما أنه يعمل على نقص السلع المستوردة من الدولة ١ لارتفاع ثمنها فيها . فإذا كان هناك نقد عالمي ، وإذا حتمت الهيئة العالمية اتباع سياسة حرية التجارة بين الدول أعضائها ، فإن الدولة ب تصبح مضطرة لتخفيض قيمة نقدها بنفس النسبة التي انخفضت بها قيمة النقد في الدولة ١ . نتيجة للكساد التجاري العام الذي حل بها .

وجمود الأثمان والتكاليف ليس واحداً في جميع الدول ، فدرجة الجمود هذه في الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الحر (أتركه يعمل) أقل منها في الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه . فالدول الأولى تستطيع أن تخفض تكاليفها النقدية كوسيلة لمقاومة انخفاض الدخول والأثمان الناتجين عن الكساد التجاري العام ، ولكنها إذا اتبعت هذه الطريقة وكانت في نفس الوقت متبعة لنظام النقد العالمي ، مشتركة في ذلك مع الدول ذات الاقتصاد الجامد ، فإنها في هذه الحالة تفرض على هذه الدول الأخيرة ضغطاً انكماشياً غير محتمل . وعلى ذلك فإن الشرط الأول اللازم لنجاح النقد العالمي هو ضرورة وجود سلطة نقدية عالمية لها القدرة الكافية التي تجعلها قادرة على منع الكساد التجاري العام من الانتشار ومن أن يؤدي إلى انكماش عام في الأثمان والدخول في مختلف الدول أعضاء الهيئة .

ولكي تقوم السلطة النقدية العالمية بمثل هذا التنظيم فإنه يجب أن تكون لها قوة مطلقة في تنظيم العرض الكلي للنقد بين الدول أعضاء الهيئة . ويتحقق هذا إذا أخذ النقد العالمي شكل (إصدار الأوراق المصرفية بواسطة البنك العالمي الذي تديره السلطة النقدية العالمية) . فإذا ما لاحظت بوادر انتشار الكساد التجاري العام بين الدول أعضاء الهيئة ، فإن البنك العالمي يسارع إلى زيادة ما يصدره من الأوراق النقدية العالمية ويقرضها للبنوك المركزية الأهلية فيزيد احتياطياتها النقدي^(١) . أو أنه يستثمر هذه الزيادة في البورصات المالية للدول المختلفة أعضاء الهيئة ، وهذا

(١) راجع جريجوري في كتابه « نظام الاحتياطي المتحد في بنوك الولايات المتحدة »

الاستثمار يعمل أيضاً على زيادة احتياطي البنوك المركزية الأهلية الوطنية . إذ أن الأشخاص الذين اشترت منهم الأسهم والسندات يودعون جزءاً كبيراً من ثمنها في البنوك ، وهذه بدورها تودع جزءاً كبيراً منها في البنك المركزي ، وعلى ذلك فإن البنك العالمي يصبح قادراً على زيادة النقد الكلي في جميع الدول أعضاء الهيئة حينما يتوقع هبوطاً عاماً في المصاريف والأثمان والدخول النقدية ، وفي إمكانه أيضاً تحديد العرض الكلي للنقد إذا ما ظهرت بوادر حركة تضخمية واسعة للأثمان والدخول .

ومدى قدرة « تنظيم العرض النقدي » وحده في منع ظهور الرخاء والكساد التجاريين شيء تشوبه ظاهرة عدم التأكد . فأول شيء ، نجد أنه إذا زادت الاحتياطات النقدية للبنوك المركزية الأهلية نتيجة لإصدار عرض إضافي من النقد العالمي فقد (تعقم) بعض هذه البنوك عرضها فتعنه من أن يكون نواة التوسع النقدي في داخل حدودها الأهلية . ومثل هذا العمل يضعف من قدرة البنك العالمي على التنظيم النقدي . وثاني شيء ، أنه حتى إذا كانت للبنك العالمي قدرة تنظيم فعالة بالنسبة للعرض الكلي للنقد في مجموع الدول أعضاء الهيئة ، فإنه غير مؤكد أن تكون هذه القوة كافية لمنع الكساد التجاري العام . فمعالجة الهبوط العام في المصاريف النقدية بواسطة العرض النقدي الكلي لا تتم إلا إذا وجد من هو مستعد لاقتراض المبالغ الإضافية المتيسرة وصرفها . فإذا ما عتري الكساد أحد المشاريع للاعتقاد بأن الأثمان والأرباح ستتخفف ، فإن مجرد وجود العرض النقدي الوفير الممكن اقتراضه بسعر فائدة منخفض قد لا يعمل على زيادة المبالغ المنصرفة ، إذ قد تبقى المبالغ الجديدة في مثل هذه الحالة عاطلة مالم تتخذ السلطات العامة نفسها تدابير لاقتراض مبالغ إضافية تصرفها على المشاريع العامة حتى ينشط المشروع الخاص . وبعبارة أخرى ، أنه إذا ما أريد أن تكون السلطة العالمية قادرة على مقاومة الكساد التجاري العام ، فلا بد لها من أن ترسم وتنظم جزءاً مهماً من وجوه الاتفاق العامة

في الدول أعضاء الهيئة . وواضح أن هذا يؤدي إلى توسع كبير في القوة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي للسلطة العالمية .

فإذا منحت السلطة العالمية قوة اقتصادية كافية من هذا النوع ، فإنه يمكن إيجاد سياسة موحدة لمكافحة الكساد . ولكن ، حتى لو أمكن تفادي الكساد بهذه الطريقة ، فإننا لانكون قد تخلصنا من المشاكل العديدة التي تعمل على عدم توازن موازين الدفع بين الدول المختلفة أعضاء الهيئة . لنفرض مثلاً أن الدولة أ تنتج الفحم وأن الدولة ب تنتج الزيت وأن تغيراً فنياً في الصناعة قد أدى — بعد مرور فترة من الزمن — إلى إحلال الزيت محل الفحم كمصدر للقوة . على ذلك تجدد أن طلب ب للفحم الوارد من أ ينخفض وطلب أ للزيت الوارد من ب يزيد ، فتواجه الدولة أ بزيادة عليها أن تدفعها إلى الدولة ب عن طريق إرسال جزء من قودها الاحتياطي إليها . فإذا لم تضع « أ » تعريفة على ما تستورده من البضائع من ب ، وإذا لم تعمل على تخفيض قيمة قودها بالنسبة لنقد الدولة ب ، فإن زيادة صادراتها وتقليل وارداتها لا يتم إلا بواسطة انكماش نقدي لدخولها وأثمانها أو بواسطة تضخم نقدي لأثمانها والدخول في ب .

ومثل هذا التعديل ، في عالم تشوبه ظاهرة الحركة ، يصبح ضرورياً من وقت لآخر لأسباب عدة يمدنا المثل السابق بإحداها . وانكماش الأثمان الذي لا بد منه في الدولة التي تفقد احتياطيها النقدي سوف يؤدي إلى نقص الأرباح وإلى البطالة ما لم يكن معدل الأجور النقدية مرناً وقابلاً للهبوط ليتماشى مع انخفاض الأثمان . فلكي نتأكد حتى في الحالة التي يمكننا أن نتفادي فيها الضغط الانكماشى للكساد التجاري — من نجاح مهمة النقد العالمي — أن تكون مرونة معدل الأجر النقدي وغيره من التكاليف كافية . ويجب أن تكون الدول أعضاء الهيئة مستعدة للتنازل عن حق « رسم » أثمانها وتكاليفها الداخلية . فإذا لم يتحقق هذا الشرط الأساسي فإن التعديل الضروري بين الدول يجب أن يتم عن طريق تغير نسبة الاستبدال بين قودها (١) .

(١) راجع مشروع كيتز عن « نظام النقد الدولي » وقارن مشروع هويت الأمريكي في النظام نفسه .

وتوجد شروط معينة تسهل عمل «النقد العالمي». فأولها، أن مجرد اتباع مبدأ حرية التجارة سوف يسهل حدوث التعديلات الضرورية في موازين الدفع العالمية. فإذا فرضنا مثلاً أن انكماش الأثمان قد أصبح ضرورياً في دولة معينة، وزادت قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها، فإن غياب التعريفة الجمركية وخصوصاً نظام الحصص في مثل هذه الحالة يسهل عليها زيادة كمية صادراتها فيقل مدى انكماش الأثمان فيها — وهو الشيء الضروري لزيادة حجم صادراتها بالكمية المرغوب فيها. نستنتج من ذلك أن إزالة القيود التي تعوق حركة التجارة بين أمم العالم تساهم في نجاح مهمة النقد العالمي.

والشرط الثاني الذي يسهل القيام بتعديل من هذا النوع هو هجرة العمال من دولة لأخرى. فانكماش الأثمان والدخول النقدي في الدولة ١ الذي أصبح ضرورياً نتيجة لزيادة قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها سوف يؤدي إلى بطالة جزئية، في حين أن تضخم الأثمان والدخول النقدي في الدولة ب الناتج من زيادة قيمة صادراتها عن قيمة وارداتها سوف يزيد الطلب على العمل. فإذا كانت الهجرة مباحة لذهب العمال إلى الدولة ب، وهذا يجعل التعديل الضروري سهلاً.

تقلبات سعر الصرف :

فيما سبق الشروط التي تسهل عمل «النقد العالمي». فإذا لم تتحقق هذه الشروط (١)، فلا ينتظر نجاح هذا النظام. لذلك يتعين علينا أن نبحث عن طريقة أخرى لتعديل موازين الدفع بين الدول المختلفة. وقد سبق أن بينا وجود — من الناحية النظرية على الأقل — طريقتين يمكننا من القيام بهذا التعديل : ١ — فإذا كان ميزان الدفع العالمي غير صالح في إحدى الدول، أي إذا كان مجموع ما تسلمه من النقود أقل من مجموع المبالغ التي عليها أن تدفعها، فإن هذه الدولة تستطيع

(١) راجع «عناصر علم الاقتصاد»، الجزء الأول حيث شرحنا المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند تنظيم شؤون العالم الاقتصادية بعد استتباب السلام.

تعديل ميزان دفعها باقتصاص ما تدفعه للدول الأخرى عن طريق فرض تعريفية جمركية إضافية على سلع الوارد ٢٠ — كما أنها تستطيع تعديل ميزان دفعها أيضا باقتصاص قيمة نقدها بالنسبة لنقد الدول الأخرى . فإذا اتبعت الطريقة الأخيرة لتعيين عليها أن تدفع كمية أكبر من نقدها لشراء وحدة من النقد الأجنبي ، وفي هذه الحالة ترفع أثمان سلع الوارد في سوقها المحلية . وطالما استطاع الأجانب شراء وحدة نقدها بثمان أقل من الثمن الذي كانوا يشترونها به من قبل ، فإن أثمان صادراتها تنخفض في الأسواق الخارجية . وعلى ذلك فإن الكمية التي ستشتريها هذه الدولة من البضائع الأجنبية تقل عن الكمية التي كانت تشتريها من قبل ، في حين أن الكمية التي سيشتريها الأجانب من صادراتها تزيد عن الكمية التي كانوا يشترونها من قبل وبهذه الطريقة يعود التوازن مرة أخرى إلى ميزان دفع هذه الدولة (١) .

وقد نصحن مراراً بعدم المغالاة في فرض التعريفية . فلنكني نتحاشي ذلك كوسيلة لتعديل موازين الدفع العالمية ، فالأفضل أن نعتمد على العمل الآلي لتقلبات سعر الصرف لتحقيق ذلك الغرض . ونؤكد هنا أن نبذ نظام النقد العالمي لا يعني بالمرّة نبذ فكرة التعاون الدولي ، أو نبذ تنظيم مسائل النقد بواسطة سلطة عالمية (٢) ومع أننا لا ننكر أن لتقلبات سعر الصرف أثرها الضار ، إلا أننا نرى أن السلطة العالمية تستطيع تفادي ذلك بواسطة التنظيم النقدي ، وبدون أن تمنع التذبذب في نسب الاستبدال النقدية ، الذي هو ضروري لإعادة التوازن إلى موازين الدفع العالمية . وإذا نبذ نظام النقد العالمي ، وسمح لسعر الصرف بالتقلب كوسيلة لإعادة التوازن إلى موازين الدفع لنتج عن ذلك عدة مضار يمكن تلخيصها في الآتي : —

- (١) راجع دي كوك في كتابه « البنوك المركزية » حيث يشرح « سعر المساواة أو سعر التبادل » وهو السعر الذي يتحرك حوله سعر المبادلة بين عمليتين بلدين ، تبعاً لتغيرات الطلب والعرض .
- (٢) نعتقد أن هيئة الأمم المتحدة ستعيش إذا ساد العالم روح التعاون الفعلي خصوصاً إذا تولدت هذه الروح من الضرورات الحتمية التي للعصر الذي نعيش فيه . فلا يكون هناك فرق بين البلاد صغيرها وكبيرها .

١ — التضحية بالراحة الناجمة عن وجود نفس الوحدة النقدية في جميع دول العالم
٢ — عدم التأكيد الإضافي الذي يفرض على تجار سلع الصادر و سلع الوارد في الدول المختلفة . فاحتمال تغير سعر الصرف بين تقدين في أثناء القيام بصفقة تجارية يعد عقبة إضافية في سبيل التجارة الدولية . ٣ — يشجع احتمال تغير سعر الصرف على تحويل رؤوس الأموال القصيرة الأجل من نقد آخر . وهذا التحويل ، الذي أساسه المضاربة في قيمة النقود ، له أثر ضار إذ يزيد مشكلة المحافظة على توازن موازين الدفع صعوبة . ٤ — وأكبر خطر للسماح لسعر الصرف بالتقلب هو ما يسمى « بالاستهلاك التبادلي المتنافس » ، فإذا ظهرت مشكلة البطالة في دولة ما ، فإنها تحاول بكافة الطرق أن تخلق سوقا جديدة لبضائعها حتى ولو كان ذلك على حساب الدول الأخرى ، فقد تحرم هذه الأمة مثلا دخول البضائع الأجنبية في أسواقها ، كما أنها قد تعتمد إلى دفع إعانات الصادر . فأية طريقة من هذه الطرق تؤدي إلى زيادة ما تستلمه الدولة على ما تدفعه . فإذا لم تتأثر الدول الأخرى لنفسها ، فإن الدولة المذكورة تستطيع بدون شك أن تخلق أسواقا جديدة لمنتجاتها . وتستطيع هذه الدولة أيضا أن تحقق ذلك الغرض بواسطة إنقاص قيمة عملتها التبادلية . دعنا نفترض أن ميزان الدفع العالمي لدولة ما في حالة توازن ، وأن هذه الدولة تعاني أزمة من أزمت البطالة . فقد تعتمد هذه الدولة إلى إنقاص قيمة نقدها التبادلية — مع العلم بأنه لا يوجد أي ضغط على ميزان دفعها العالمي . فإذا كانت هذه الدولة متبعة لقاعدة الذهب ، فقد تنقص غنية مقدار ما يشمله نقدها الأهلي من الذهب ، وإذا لم تكن متبعة لقاعده الذهب ، فقد تعتمد السلطة النقدية بها إلى تخصيص بعض المبالغ لشراء الذهب من الدول الأخرى أو لشراء نقد الدول الأخرى ^(١) : ويؤدي شراؤها للنقد الأجنبي (الإضافي) إلى انخفاض قيمة نقدها التبادلية . ويؤدي هذا « الاستهلاك النقدي التبادلي » بدوره إلى انكماش حجم

(١) راجع موضوع « تثبيت النقد في الأسواق الخارجية » من هذا الفصل :

طلبها للسلع الأجنبية — لارتفاع أسعارها — وإلى ازدياد حجم صادراتها — لانخفاض أسعارها . فإذا لم تعمل هذه الدولة في نفس الوقت على زيادة طلبها الداخلي للسلع والخدمات ، فإنها تنجح في توسيع أسواقها على حساب الدول الأخرى مما يؤدي إلى تحويل ميزان الدفع إلى صالحها فيتدفق الذهب أو النقد الأجنبي إليها . ولكن أتباع هذه السياسة يرغم الدول الأخرى على الانتقام ، فتظهر عدة « سياسات استهلاكية » بعدد الدول التي مسها الضرر .

فإذا اتبعت سياسة تخفيض قيمة النقد « سياسة الاستهلاك النقدي التبادلي » لتحقيق مثل الغرض السابق لكان اتباعها غير عدل . فالتفرقة إذاً بين سياسة الاستهلاك النقدي التبادلي المسموح بها ، وبين سياسة الاستهلاك النقدي التبادلي غير العادل ممكنة بالرجوع إلى ميزان الدفع العالمي للدولة التي ستتبع هذه السياسة . لنفرض ثانية أن ميزان الدفع العالمي للدولة في حالة توازن ، وأن هذه الدولة تعاني في نفس الوقت من أزمة بطالة حادة — فإذا اتبعت هذه الدولة سياسة التوسع النقدي الداخلي لازداد الطلب على بضائعها وقلت البطالة بها ، ولكن اتباع هذه السياسة يعمل في نفس الوقت على ازدياد طلبها للبضائع الأجنبية مما يؤدي إلى تحول ميزان دفعها ، إلى غير صالحها ، فلنكن نجعل هذه الدولة قادرة على إعادة التوازن مرة أخرى إلى ميزان دفعها ، فلا بد لنا أن نسمح لها بتخفيض قيمة نقدها التبادلية إلى الحد الضروري . ولا يجب أن نسمح لها بالمرّة بتخفيض قيمة نقدها التبادلية لمعالجة أزمة كأزمة البطالة مثلاً ما دام ميزان دفعها باقٍ في حالة توازن ، لأن ذلك يضر بمصالح الدول الأخرى . ومن الناحية الأخرى ، نجد أنه إذا اتبعت إحدى الدول سياسة داخلية تضر بمصالح الدول الأخرى — كاتباعها لسياسة تؤدي إلى انكماش تكاليفها وأثمانها ودخولها مما يؤدي بدوره إلى حماية سوقها المحلية ورخص سلعها في الأسواق الأجنبية — ، فلا بد من أن تجبر هذه الدولة على رد ما استلمته من الدول الأخرى لاتباعها لهذه السياسة ، وذلك « بتضخيم » قيمة نقدها

التبادلية (١).

او تصادفنا صعوبات جمة عند ما نحاول تطبيق ذلك عملياً ، لأن « المدفوعات والمقبوضات » العالمية للدولة ما تشتمل على عناصر عديدة بجانب ما تقبضه الدولة من الصادرات وما تدفعه عن الواردات ، فقد تحصل الدولة على النقود نظير الخدمات التي تؤديها سفنها ونظير المبالغ التي أقرضتها للدول الأجنبية ، ونظير خدماتها المالية ونظير تمتع السياح بآثارها . . . الخ . وعلى ذلك فلا يسمح للدولة بتخفيض قيمة نقدها التبادلية إلا عند ما يتعدى مجموع ما تدفعه مجموع ما تحصل عليه ، وليس عند ما تزيد قيمة وارداتها من السلع عن قيمة ما تصدره منها . ونظراً لصعوبة الحصول على إحصائيات كافية لجميع العناصر التي يتكون منها ميزان دفع كل دولة ، فإنه يستحيل الاعتماد على المعلومات المباشرة لكي نحكم متى يصبح الاستهلاك النقدي التبادلي ضرورياً . ولكنه ، إذا تعرضت دولة ما لمدة طويلة لأية زيادة في الدفع لأدى ذلك إلى خروج الذهب منها . وعلى ذلك ، فلا بد للدولة من تخفيض قيمة نقدها التبادلية إذا كانت تخسر احتياطيها النقدي باستمرار . ولا بد لها من أن تضخم قيمة نقدها التبادلية إذا كانت تحصل باستمرار على الاحتياطي النقدي للدول الأخرى . ويطبق هذا المبدأ بطريقة « آلية » إذا أجمعت الدول على اختيار الوسيلة التي يتم بها سداد الديون الدولية — سواء كان ذلك بواسطة الذهب أو بواسطة الأوراق التي يصدرها البنك الأهلي العالمي . وتجبر البنوك المركزية أو غيرها من السلطات النقدية الأهلية على تثبيت قيمة نقدها بالنسبة لهذه الوسيلة التي يتم بها سداد الديون الدولية . ويجب أن تترك للسلطة النقدية العالمية مهمة تحديد

(١) كأن تحاول الدولة في هذه الحالة أن تزيد ما يشمله نقدها الأهلي من الذهب مثلاً ، وفي هذه الحالة ينكشف حجم صادراتها ، إذ أن الأجانب الذين يعيشون في الدول الأخرى التي تتبع قاعدة الذهب يجدون أن استيرادهم البضائع من هذه الدولة يكلفهم نفقات أكبر من النفقات التي كانوا يكلفونها من قبل . وفي نفس الوقت يزداد حجم واردات هذه الدولة إذ أن الأفراد فيها يجدون أن مصلحتهم تدعوهم إلى شراء السلعة الأجنبية لأنهم يستطيعون الحصول عليها بأثمان أرخص من الأثمان التي يحصلون بها على مثيلتها المنتجة محلياً . وهذا ما يؤدي إلى إعادة ميزان الدفع إلى حالة التوازن . راجع « استقرار النقد العالمي » للأستاذ جريهام .

النسبة التي يتم التبادل على أساسها ، وهي النسبة التي لها الحق في تغييرها من وقت لآخر تبعاً لما تراه من ضرورة تخفيض قيمة نقد معين أو تضخمه ، وهي تتبع السياسة الأولى إذا رأت أن البلد يخسر باستمرار احتياطيه النقدي ، وتتبع السياسة الثانية إذا رأت العكس . وقد يستجیل على السلطة النقدية العالمية أن تعرف بالضبط الدرجة التي لا بد أن ينخفض بها نقد معين في وقت معين لإيقاف خسارة معينة تطرأ على الاحتياطي النقدي . ولكنه ، إذا أخذ بالاقتراح السابق ، لا يمكن معرفة الاتجاه الذي تنغير نحوه قيمة نقد معين . وبإلقيام بعدة تعديلات متتابعة للنسبة التي يتم التبادل على أساسها ، تستطيع السلطة النقدية العالمية تثبيت قيمة النقد الوطني بالنسبة للوسيلة التي يتم بها السداد العالمي عند ذلك المستوى الذي يحقق التوازن . ولن تمنع هذه الطريقة الآلية الدولة من اتباع أية سياسة داخلية للتوسع النقدي خوفاً من تغير ميزان دفعها إلى غير صالحها ، لأن السلطة العالمية تسمح لها في مثل هذه الحالة بتخفيض قيمة نقدها التبادلية . ومن الناحية الأخرى ، فإنه لن يسمح لأية دولة باتباع هذه السياسة التي تعمل على تحول موازين دفع الدول الأخرى إلى غير صالحها ، لأنها لو فعلت ذلك لتضخمت قيمة نقدها التبادلية .

وإذا اختير الذهب وسيلة للسداد العالمي ، لأصبحت الطريقة المقترحة مشابهة لحالة الرجوع إلى قاعدة الذهب — مع وجود الشرط المهم وهو إعادة النظر في القيم الذهبية للنقد المختلف من وقت لآخر لكي تبقى موازين الدفع العالمية في حالة توازن . وإذا أخذت احتياطات البنوك الأهلية المركزية شكل أوراق يصدرها البنك العالمي ، أو شكل أرصدة تحفظ في هذا البنك ، وإذا كانت هذه الأوراق أو هذه الارصدة هي « وسيلة السداد العالمية » ، لأصبح الأمل في التعاون الدولي كبيراً ومبشراً بالخير .

ففي هذه الحالة تصبح السلطة النقدية العالمية قادرة على تنظيم العرض الكلي للاحتياطات النقدية لجميع البنوك المركزية ، وذلك بواسطة تنظيمها لإصدار أوراق البنوك العالمية ، فتستطيع بذلك أن تساعد على ثبات الأحوال الاقتصادية ، فتقلل العرض الكلي لنقد البنك العالمي في أوقات الرخاء وتزيده في أوقات الكساد ،

حتى في الحالة التي تتم فيها التعديلات الاقتصادية بين الدول المختلفة بواسطة تغير قيمة نقدها الوطني التبادلية .

وقد يستعمل نقد البنك العالمي — في ظروف معينة — في أغراض أخرى علاوة على كونه وسيطاً للاحتياطات النقدية للبنوك المركزية . فقد لا تتبع جميع الدول أعضاء الهيئة نظاماً اقتصادياً واحداً . فإذا اتبع فريق منها سياسة الحرية الاقتصادية في الداخل والخارج ، لتوافرت في هذه الحالة الشروط اللازمة لنجاح نقد عالمي تام التكوين (كما بينا في المبحث الثاني من الفصل الثاني من الجزء الأول من عناصر علم الاقتصاد) . وبتابع هذا الفريق من الدول لنظام النقد العالمي ، فإنه يقبل أوراق البنك العالمي كمقوم قانوني للسلع في داخل حدوده السياسية ، ونجد في نفس الوقت أن باقي الدول أعضاء الهيئة التي رغبت في الاحتفاظ بسلطة أكبر لرسم اقتصادها الأهلي ، تستعمل أوراق البنك العالمي كأداة لتحديد قيمة نقدها الأهلي من وقت لآخر تبعاً للمبادئ التي أتينا على ذكرها في هذا المبحث .

وقد لا تستعمل بعض الدول الأوراق النقدية التي يصدرها البنك العالمي في داخل حدودها ، ولكنها تستعملها كأداة للدفع العالمي . وفي هذه الحالة يقل أثر عامل عدم التأكد الذي يعرقل سير التجارة الخارجية والذي هو نتيجة احتمال تغير النسب التبادلية للنقد الأهلي المختلف . فإذا فرضنا أن مستورداً في إحدى الدول مديناً بمبلغ معين لمصدر في دولة أخرى : فإذا حدد هذا المبلغ بنقد البلد الذي يعيش فيه الدائن ، لأصبح المدين عرضة لخطر تبادلي مضاعف : ١ — انخفاض قيمة نقد بلده . ٢ — ارتفاع قيمة نقد بلد الدائن قبل تسوية الدين . أما إذا حددت قيمة القرض بنقد البنك العالمي لتفادي كلا الدائن والمدين هذا الخطر ، إذ يتعرض المدين لخطر انخفاض قيمة نقد بلده قبل شرائه نقد البنك العالمي بكمية تكفي لسداد دينه ، كما يتعرض الدائن لخطر ارتفاع قيمة نقد بلده قبل بيعه نقد البنك العالمي الذي يستلمه من المدين . وطالما أن الحسارة التي تصيب أحد الشخصين تنشأ نتيجة لانخفاض أو ارتفاع قيمة نقد بلده الذي يمرر درجة متانته حق المعرفة أو على الأقل أكثر من أي شخص أجنبي ، ولا تنشأ نتيجة لانخفاض أو ارتفاع

قيمة نقد بلد الطرف الآخر، فإن الخطر الذي يتعرض له كلا الشخصين يقل إن لم ينجح. ويستطيع البنك المركزي أن يساهم في محو أثر عامل عدم التأكد الناتج عن تغير نسب الاستبدال إذا أبدى استعداداً لشراء وبيع النقد المختلف في مواعيد معينة آجلة بسعر يحدده حالا (١). فإذا بلغ عدداً من الدولارات المستورد انجليزي عليه أن يدفع ديناً في أمريكا في المستقبل، مساوياً للعدد الذي اشتراه منها مستورد أمريكي عليه أن يدفع ديناً في إنجلترا في المستقبل، لتفادي الجميع الخطر التبادلي، فإذا كان الأمر كذلك لاستطاع المستورد الإنجليزي — أو الأمريكي أو أي مستورد آخر — أن يعرف بالضبط الثمن الذي سيشتري به نقد البنك العالمي في المستقبل. ولن يتحمل البنك العالمي أية خسارة طالما أنه يبيع توا ما يشتريه، أما إذا عجز عن بيع ما اشتراه لتعرض للخطر التبادلي، وبتقاضى هذا البنك عمولة معقولة لتغطية الخطر التبادلي، لاستطاع أداء هذه المهمة من غير أن تصيبه أية خسارة، وخصوصاً في الحالة التي يصبح فيها مثلاً للسلطة النقدية العالمية التي لها وحدها حق تغير نسب الاستبدال لنقد الدول أعضاء الهيئة.

وقد يتخذ البنك العالمي خطوات فعالة لمحو الآثار السيئة الناجمة عن تسرب رؤوس الأموال القصيرة الأجل من نقد آخر لغرض المضاربة، وهي الظاهرة الناجمة عن احتمال تغير نسب الاستبدال بين النقد المختلف، وقد اعتادت الدول كل على حدة معالجة هذه الحالة بإحدى وسيلتين: فإما أنها تمنع حركة رؤوس الأموال بواسطة إشرافها التام على جميع الصفقات التي تعقد في البورصات، وإما أنها تسمح بحركة رؤوس الأموال، ولكنها في نفس الوقت تعتمد على « رصيد تثبيت الصرف » لتقوم بهجوم مضاد إذا بدأ المضاربون القتال. فإذا اتبعت الوسيلة الثانية، فإن البنك المركزي أو السلطة التي تشرف على النقد في بلد ما تقتطع من ميزانيتها مبلغاً معيناً تستخدم جزءاً منه في شراء الذهب وتستخدم الجزء الباقي

(١) أي أن البنك المركزي في هذه الحالة يقوم بالوظيفة التي يقوم بها الممارس المحترفون في سوق الأوراق المالية، أي لتأمين التجار ضد خطر انخفاض أو ارتفاع أسعار النقد. راجع الجزء الأول من « عناصر علم الاقتصاد » صفحة ٦٣ وكيش والسكن في كتابهما « نظام البنوك المركزية ».

في شراء نقد الدول المختلفة . فحينما يبيع المضاربون نقدها لبحصولها على نقد دولة أخرى فانها تلجأ إلى « رصيد تثبيت الصرف » فتبيع بعض ما تملكه من نقد هذه الدولة وبذلك نستطيع أن نحمي معظم إن لم يكن كل الآثار السيئة التي تظهرها المضاربة : وإذا حرم على الدول أعضاء الهيئة أن تستخدم « رصيد تثبيت الصرف » . فإن البنك العالمي نفسه يستطيع أن يحقق الأغراض التي يحققها هذا الرصيد . فالمفروض أن أصول البنك العالمي تتخذ شكل رصيد ذهبي أو شكل ضمانات معبراً عنها بنقد الدول المختلفة أعضاء الهيئة . فإذا بدأ المضاربون في تحويل بعض المبالغ من نقد الدولة « أ » إلى نقد الدولة « ب » ، مثلاً ، فإن البنك العالمي بتحويله لبعض أصوله من نقد الدولة « ب » إلى نقد الدولة « أ » ، يستطيع أن يمحو أثر هذه المضاربة ، وبهذه الطريقة يترك تحديد النسب التبادلية ومحو أثر المضاربة إلى السلطة النقدية^(١)

تتضح لنا مما تقدم أنه قد يسمح للدول كل على حدة أن تقرر سياستها الاقتصادية الأهلية من غير أن يضر ذلك العمل بمصالح الدول الأخرى . فإذا اتبع النظام السابق لأصبح التعاون الدولي الاقتصادي الاختياري حقيقة ميسورة بين أي عدد من الدول ينضم إلى الهيئة العالمية . فلهالجة الكساد التجاري مثلاً ، يترك تقرير السياسة للدول صاحبة الشأن ، فهي حرة لتتبع سياسة التوسع النقدي الداخلي أو تتبع سياسة تخفيض قيمة نقدها التبادلية . فقد ترى الدولة مثلاً أن اتباع هذه السياسة الأخيرة أجدى وأنفع إذا كانت بعض الدول قد لجأت إليها قبلاً ، أو أنها تفكر في اتباعها في نفس الوقت الذي تتبعها فيه هذه الدولة . ولن تمنع الدول من تكوين لجنة تعمل على تنسيق سياستها النقدية ، بشرط ألا يتعارض عمل هذه اللجنة مع القواعد التي أتيننا عليها من قبل . ويتضح لنا مما تقدم أن التعاون النقدي مستطاع حتى بين الدول ذات الظروف والأحوال الاقتصادية المتباينة .

حركة رؤوس الأموال

لا تعتمد إنتاجية العامل في أية دولة — وهي التي تعين مستوى المعيشة — على صفة وكفاية العمل وحدها ، إذ تتأثر إلى حد كبير أيضاً بنوع الموارد الطبيعية

(١) راجع « استقرار حال النقد الدولي » للأستاذ جراهام .

التي تملكها هذه الدولة وبمقدار ما تملكه من الأموال المدخرة ، وبنوع المعلومات الفنية المستعملة في الإنتاج . ونسبة ما تملكه دول العالم الغنية كالولايات المتحدة وانجلترا من المعدات الرأسمالية كبيرة جداً إذا ما قورنت بمثلاتها في باقي دول العالم . وبما أن مقدار ما ينتجه كل عامل في هذه الدول قد كبر كثيراً عن المقدار الذي ينتجه زميله في باقي دول العالم ، فإن حاجة هذه البلاد إلى رأس مال إضافي أصبحت قليلة نسبياً ، وكانت النتيجة الحتمية لذلك هي انخفاض سعر الفائدة النسبي الذي يعرضه المنتجون في هذه الدولة للحصول على الأموال من ناحية ، والندرة النسبية لرؤوس الأموال في الدول غير المتقدمة (أو الفقيرة) من ناحية أخرى . ويرجع فقر الكثير من الدول إما إلى ضغط السكان المتزايد على الأراضي والموارد الطبيعية وإما إلى ندرة رؤوس الأموال أو السكان . فمشكلة الفقر في مصر والهند والصين واليابان واليونان مرجعها السبب الأول ، ومشكلة الفقر في بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية مرجعها السبب الثاني . ونجد في كلا الحالين أن ندرة رؤوس الأموال إذا ما قورنت بالعمل أو بالموارد الطبيعية المتيسرة أو بكليهما سوف تمنع إنتاجية العمال من الازدياد ، وسوف تؤدي إلى تقاضى معدل فائدة مرتفع على رؤوس الأموال الموجودة .

وفي الأحوال العادية تنتقل رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة غير المتقدمة سعياً وراء العائد المرتفع . ولحركة رؤوس الأموال هذه فائدتين :
١ — فهي تؤدي إلى ازدياد الانتاج العالمي . فاستثمار بعض الآلات الحديثة مثلاً في بلد غير متقدم — حيث ندرة رؤوس الأموال كبيرة وإنتاجيتها مرتفعة — يعمل على ازدياد الانتاج العالمي بمقدار أكبر من المقدار الذي يزداد به لو أن هذه الآلات قد استخدمت في بلد متقدم — حيث رؤوس الأموال الأقل ندرة وإنتاجيتها المنخفضة نسبياً .

٢ — وانتقال رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة يقلل تباين مستوى المعيشة بين دول العالم جميعها . ولهذا الانتقال فائدة لكل من الدول المقرضة والدول المقرضة . فالدول الأخيرة في هذه الحالة تحصل على معدل الفائدة السائد في سوقها المالية ، وتستطيع الدول الأولى أن تحصل على ما تحتاج إليه من أموال بمعدل

فائدة أقل من المعدل الذى كان سائداً فى سوقها المالية ، قبل أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها .

ويؤدى انتقال رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة إلى زيادة دخول الأفراد ، فلا تقف فائدة تحسن المعدات الرأسمالية فى الدول الفقيرة غير المتقدمة عند زيادة إنتاجية العمل فى هذه البلاد ، إذ نجد له أيضاً تأثيراً غير مباشر ، فأول شئ ، نجد أن ارتفاع مستوى المعيشة الناتج من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يمكن سكان البلدان المتأخرة من الادخار وتجميع رؤوس أموال خاصة بهم وذلك لكبر دخولهم . وثانى شئ ، هو أن اقتراض مبالغ من الخارج لإنشاء مشاريع جديدة يتطلب خدمات المهندسين والفنيين والعمال المهرة الأجانب مما يساعد سكان الدول المتأخرة على تعلم حرف جديدة فتزيد إنتاجيتهم ^(١) .

والعقبة الرئيسية التى تحول دون « الحركة الطليقة » لرؤوس الأموال بين الدول هى صعوبة تحويل رؤوس الأموال من الدول المقرضة إلى المقرضة ، وصعوبة تحويل فائدة رؤوس الأموال وأقساط الاستهلاك من الدول المقرضة إلى الدول المقرضة . فالقرض الأجنبى يتطلب مبادلة نقد الدولة الدائنة بنقد الدولة المدينة ، وتؤدى هذه العملية إلى تحول ميزان دفع الدولة الدائنة إلى غير صالحها ما لم تشتتر الدولة المدينة منها كل ماهى فى حاجة إليه من سلع الإنتاج . فإذا أنفقت الدولة المدينة مقدار القرض فى شراء سلع الإنتاج من دول أخرى غير الدولة الدائنة ، فإنه يتحتم على الدولة الدائنة فى هذه الحالة لكي تتفادى مشكلة عدم توازن ميزان دفعها أن تزيد من قيمة صادراتها أو تعمل على إقاص قيمة مايرد إليها من بضائع . والطريقة التى تتبعها الدولة الدائنة لتحقيق ذلك لا تخرج عن إحدى الطرق التى ، شرحناها سابقاً — إما بواسطة الانسكاش الداخلى وإما بتخفيض قيمة نقدها

(١) واقتراض رؤوس الأموال من الخارج يدعو الى تقدم البلدان المتأخرة . فزيادة الانتاجية تتحقق باستعمال طرق الإنتاج الجديدة فى الصناعة وفى بعض نواحي الزراعة . واستعمال طرق الإنتاج الجديدة يزداد اذا ما توافرت شروط حرية التجارة التى اقترحت سابقاً ، وهى التى تمكن الدول المتأخرة من القيام بصنع هذه السلع التى تنتجها بسهولة نسبية كبيرة مع ضمان وجود أسواق لها . راجع لافنتجتون فى كتابه « سوق رأس المال » .

التبادلية . وإذا وجدت التعريفية الجركية الشديدة التي تمنعها من زيادة صادراتها ، فإنها تعاني الأمرين لتعديل ميزان دفعها . وقد حرمت دول كثيرة في المدة ما بين الحربين عقد القروض الخارجية مخافة تعرض ميزان دفعها للاختلال ، فحُرمت إنجلترا ، عقد القروض الأجنبية في سنة ١٩٣١ ، وسيطرت بعض الدول ، كأمريكا وإنجلترا ، على سوق الصرف لهذا الغرض .

وقل استعداد الدول لعقد القروض الأجنبية في المدة ما بين الكساد الكبير وقيام الحرب الحالية ، وذلك نتيجة لعجز الدول المدينة عن دفع فوائد وأصل الديون التي اقترضتها . ويتحتم على الدول المدينة أن تكون زيادة في الصادرات لتفادي خطر تحول ميزان دفعها إلى غير صالحها وهو ما لا طاقة لها به ، كما أنه النتيجة الطبيعية لشراءها للنقد الأجنبي اللازم لسداد ما عليها أن تدفعه من فوائد وأصل . فإذا ما قوبلت زيادة صادراتها بزيادة في التعريفية الجركية ، فإنها تواجه صعوبات لا تحتمل . وحركة رؤوس الأموال الطليقة تخفف الضغط على ميازين الدفع العالمية وإحدى الشروط المهمة اللازمة لنجاح حرية انتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى هي اتخاذ خطوات حاسمة لمنع انتشار الكساد التجاري العام ، فالقروض الأجنبية وفوائدها وأقساط استهلاكها تحدد بنقد البلد لدائن أو بنقد البلد المدين ، فإذا ما حل كساد تجاري عام وقت دفع الفوائد أو أقساط الاستهلاك ، فإن الأمم المدينة تواجهها صعوبات حمة لجمع الأموال التي استحق ميعاد دفعها ، وذلك لأن انخفاض الائتمان والدخول النقدي ، أو بعبارة أخرى ، ارتفاع قيمة النقود يزيد الحمل الحقيقي للديون . وعلى ذلك نجد أن الدول الفقيرة التي هي في أشد الحاجة لرؤوس أموال إضافية ، تنجم عن عقد قرض أجنبي خوفاً من ارتفاع قيمة النقود عامة ، وخاصة في الدول التي تستورد بضائعها .

وإذا رجعنا إلى تاريخ العالم الاقتصادي في المدة ما بين الكساد الكبير وقيام الحرب الحالية لتوضح لنا أهمية ذلك . ففي السنين السابقة لسنة ١٩٢٩ ، أقضت الدول الدائنة الغنية وخصوصاً الولايات المتحدة ، مبالغ ضخمة لدول أمريكا الجنوبية الفقيرة ولألمانيا المهتورة . وقد استعملت ألمانيا هذه النقود التي اقترضتها (١ - ١١ التجارة)

من أمريكا في دفع ديون التعويضات التي عليها أن تدفعها لبعض الدول . واستعملت الدول التي استلمت النقود من ألمانيا هذه المبالغ في دفع ما عليها من ديون الحرب لأمريكا ، أما دول ما وراء البحار (جمهوريات أمريكا اللاتينية) التي ركزت كل جهودها في إنتاج مواد الغذاء والحامات لغرض التصدير ، فقد تمكنت من دفع فوائد ديونها وأقساط استهلاك هذه الديون عن طريق عقد قروض جديدة في الدول الغنية ، كما أن زيادة طلب الأمم الصناعية على منتجاتها قد سهل عليها هذه المهمة .

وقد غير الكساد الكبير هذا الحال فأوجد الشك في مقدرة الدول المدينة على السداد مما جعل الدول الغنية الدائنة تكف يدها عن الإقراض الخارجي وتحاول في نفس الوقت أن تسحب المبالغ التي كانت قد اقترضتها لبعض الدول . وكانت نتيجة هذا العمل أن تحولت ميازين دفع الدول المدينة إلى غير صالحها ، فوجدت أنها مضطرة إما إلى زيادة صادراتها وإما إلى نقص وارداتها لكي تتفادى العواقب السيئة الناتجة عن عدم فتح اعتمادات جديدة لها ومن محاولة الدول الدائنة سحب أموالها منها . ويضاف إلى هذه المشكلة عاملان : فأنخفاض الأثمان النقدية ، خصوصاً أثمان مواد الغذاء والمواد الخام التي تصدرها معظم الدول المدينة ، فقد سببت زيادة الفائض الحقيقي من البضائع الذي يتحتم عليها بيعه لدفع دين تقضى معين . وفي نفس الوقت نجد أن معظم الدول الدائنة خصوصاً الولايات المتحدة قد عمدت إلى زيادة التعريفات الجمركية على الواردات ، فزادت الصعوبة التي تعترض الأمم المدينة لتحقيق توازن ميازين دفعها .

وقد قلت كمية القروض التي عقدتها أمريكا لألمانيا وللدول الأخرى حتى قبل حلول الكساد الكبير ، وذلك نتيجة لحركة المضاربة التي ظهرت في الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٢٩ ، ولكن استمرار هذه الحالة لم يكن ليستمع إلى الأبد ، وكان لا بد من أن يعاد النظر في ديون التعويضات وديون الحرب . فلو أنه أمكن تفادى الكساد الكبير لما حدث عدم الثقة الفجائي ، ولما أوقف عقد القروض مرة واحدة ، ولما صممت الدول الدائنة على سحب ديونها القديمة من الدول المدينة ، ولما انكمشت الأثمان وازداد العبء الحقيقي لديون التعويضات

وديون الحرب والديونية الخارجية عموماً : فلو أنه وجدت في ذلك الوقت طريقة « آلية » معقولة يعتمد عليها في تعديل ميازين الدفع العالمية ، فتسمح للدول المدينة تكوين « فائض تصدير » بسهولة نسبية ، لأمكن حل هذه المشكلة (١).

فلنكن نبقى على ظاهرة انتقال رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة ، فإنه يشترط وجود نظام اقتصادي يمكننا من تفادي الكساد التجاري ، وبمدنا بطريقة « آلية » فعالة تستطيع تعديل ميازين الدفع العالمية . وقد بحثنا ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب وفي أول هذا الفصل ، فإذا اتبعت الطريقة التي اقترحناها ، لأصبحت كل دولة من الدول أعضاء الهيئة ، قادرة على مكافحة الكساد ، ولأصبح ميزان دفعها قابلاً للتعديل عن طريق تغير النسب التبادلية ، وبذلك تعاود ظاهرة انتقال رؤوس الأموال سيرتها الأولى .

وهل يصح للسلطة العالمية أن تعمل على تشجيع أو تنظيم ظاهرة انتقال رؤوس الأموال ؟ طالما أن هذه الظاهرة تمس الصالح العام ، فلا بد من أن تمنح السلطة العالمية قوة كافية لمنع أية دولة من الدول أعضاء الهيئة من تحريم عقد قروض خارجية في سوقها المالي ، أو تحريم شراء الأوراق المالية ، أو أي شكل من الممتلكات في الأسواق الأجنبية ، ولقد أشرنا في الصفحات السابقة إلى أن انتقال رؤوس الأموال القصيرة الأجل الناتج عن المضاربة لا يحقق أية فائدة اقتصادية ، وأن السلطة النقدية العالمية تستطيع منع هذه المضاربات . وكذلك فإنه في استطاعة كل دولة من الدول أعضاء الهيئة منع هذه المضاربات بواسطة « التنظيم التبادلي » على شرط ألا يستعمل هذا التنظيم في الحد من عقد الصفقات المرغوب فيها ، ولضمان تنفيذ هذا الشرط ، فإنه يتحتم منح السلطة العالمية قوة للمراقبة والتنظيم ، وطالما أنه يصعب التمييز عملياً بين انتقال الأموال للأغراض التجارية والاقتصادية المشروعة ، وبين انتقالها لغرض المضاربة ، لوجب أن تكون المراقبة نقطة وحذرة ، ويحال أنه يمكن التغلب على

(١) المقصود « بفائض التصدير » هو زيادة الجانب الدائم في الميزان التجاري عن الجانب المدين . لأنه بغير هذه الطريقة يتعذر موازنة ميزان الدفع من غير أن تلجأ الدولة إلى الاقتراض مرة أخرى من الأسواق المالية الأجنبية .

هذه العقبة بالسماح للأفراد بالالتجاء إلى السلطة العالمية حينما ترفض السلطة الأهلية السماح لهم بعقد صفقة مالية عالمية بحجة أن الغرض منها هو المضاربة .

والصعوبة التي تحول دون تطبيق هذه القواعد هي اتباع بعض الدول للنظام الإقتصادي التام التوجيه . فإذا كانت رؤوس الأموال جميعها ملكا للدولة ، وكانت الدولة هي التي تحدد مقدار ما يدخر من الأموال ، وكان لها أن تستثمرها في أية جهة تشاء ، لأصبحت حرية انتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى شيء لا معنى له ، لأن السلطة الأهلية وحدها في هذه الحالة هي التي تعين الجهة التي تستثمر فيها رؤوس الأموال ، ويستطاع في ظل نظام اقتصادي تام التوجيه — من الناحية النظرية علي الأقل — ، قياس الفائدة التي تعود على رأس المال المستثمر داخلها (١) ، فبمقارنة كافة المعدات الرأسمالية الجديدة بضمن السلع الإضافية المنتظر إنتاجها بواسطة هذه المعدات ، يمكن معرفة معدل الفائدة في هذه الناحية من نواحي الاستثمار . وبمقارنة العائد الداخلي بمعدل الفائدة الذي يدفعه البلد الأجنبي ، فقد تقرر السلطة النقدية في البلد الذي يتبع نظاماً اقتصادياً تام التوجيه اتباع مبدأ انتقال رؤوس الأموال ، أي أنها تسمح باستثمار رؤوس أموالها في الخارج حينما تكون الفائدة هناك أكبر من الفائدة في داخل حدودها ، وتقتض من الخارج حينما تكون الفائدة هناك أقل من الفائدة في داخل حدودها . ويصعب على السلطة العالمية من الناحية العملية أن تتأكد من أن السلطات النقدية الأهلية المتعددة قد طبقت هذا المبدأ . فلتأكد من ذلك يتحتم زيادة القوة الممنوحة للسلطة العالمية للإشراف على السياسة الاقتصادية الداخلية المتبعة في ظل النظام الاقتصادي الموجه .

وقد تعتمد السلطة العالمية إلى تكوين لجنة عالمية خاصة تكون علي تمام الاتصال بالبنك العالمي لتشرف على حركة انتقال رؤوس الأموال . وأهم واجبات هذه اللجنة هي :

(١) راجع الجزء الأول من « عناصر علم الاقتصاد » المبحث الثاني من الفصل الأول

١ — التأكد من عدم تحريم أية دولة من الدول أعضاء الهيئة للاقراض الخارجي ،
فيما عدا تحريم المضاربة القصيرة الأجل .

٢ — التأكد من عدم محاربة الدول المتأخرة لدولة من الدول الغنية عند ما تقرر
الدولة المتأخرة عقد قرض أجنبي . وقد تقوم هذه اللجنة ببعض الوظائف الثانوية . فقد
تشرف على شروط عقد القروض الأجنبية ، كما تنصح جميع الدول التي تلجأ إليها حينما
تقرر عقد قرض أجنبي ، وقد تقرر الشكل الذي يتخذه القرض فتشجع وتنصح الدول
الدائنة بشراء أسهم في المشروع الذي من أجله عقدت الدولة المدينة القرض ، وفي
هذه الحالة يختلف العائد من سنة لأخرى باختلاف مقدار الربح الذي يحققه المشروع
بدلاً من تحديده سلفاً عند توقيع العقد ، وهذا الإجراء يقلل إلى حد كبير مشكلة
دفع الفوائد إذا ما حل الكساد التجاري في البلد المقرض . واتباع النظام النقدي
المقترح في هذا البحث ، يشجع استعمال النقد الذي يصدره البنك العالمي في تحديد
قيمة القروض الدولية ، فيقلل عدم التأكد الناتج عن تغير القيمة التبادلية لنقد بلد
الدائن وبلد المدين . وقد تقوم اللجنة أيضاً ببحث المشاريع المرغوب في إنشائها في البلدان
المختلفة بالأموال المقرضة من الخارج ، وتنتشر نتائج هذا البحث لتعرف جميع الدول
مقدار الربح المنتظر أن يحققه كل مشروع ، فلا تستثمر أموال زائدة عن الحاجة
في ناحية معينة ، ولا تعمل المشاريع التي ليس لوجودها مبرر من الناحية الاقتصادية .
وقد تشرف اللجنة كذلك بطرق مختلفة على حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول
التي تتبع النظام الاقتصادي الحر والدول التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه .

فتفادى الكساد التجاري ، وخلق طريقة « آلية » لتعديل ميازين الدفع العالمية
هما الشرطان الأساسيان لإعادة تنشيط ظاهرة انتقال رؤوس الأموال إلى الجهات
التي هي في أشد الحاجة إليها .

الهجرة العالمية

تعد بعض مناطق العالم بأنها غير متقدمة نسبياً بالرغم من وجود الكثير من

الحامات بها وبالرغم من جودة تربتها (١). ويتطلب إستغلال الموارد الطبيعية في كثير من هذه المناطق — كاستراليا ونيوزيلندا وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية — علاوة على استخدام رؤوس أموال إضافية، عدداً أكبر من السكان العاملين. وحالة الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عن الحالة السابقة، لأنها علاوة على غناها في الموارد الطبيعية والأرض الخصبة، فإنها تملك الكثير من المعدات الرأسمالية، وعموماً فإن السكان في الولايات المتحدة نادرين نسبياً، بمعنى أن عدد السكان بها بالنسبة لكل وحدة من رأس المال والموارد الطبيعية أقل من عدد السكان في أي بلد آخر بالنسبة لكل وحدة من رأس المال والموارد الطبيعية الموجودة في البلد الآخر. وبالعكس، توجد بعض الدول التي تعد موادها الخام ورؤوس أموالها نادرة إذا ما قورنت بعدد سكانها الكبير. وكثير من دول آسيا كاليابان والهند والصين، وقليل من دول أفريقيا كمصر تمثل هذه الحالة (١). وفي بعض هذه البلدان، كما في الهند، يشتد ضغط السكان على الموارد الطبيعية الموجودة. ونجد في مناطق العالم الأخرى، كما في شرق وجنوب أوروبا، بعض البلدان التي يعد سكانها كثيرون إذا ما قورنوا برؤوس الأموال والموارد الطبيعية الموجودة، فبولندا وإيطاليا وبعض دول البلقان يمكن عدّها ضمن هذه الفئة. وقد لا تملك بعض هذه البلدان — كإيطاليا مثلاً — موارد طبيعية غنية، فيعتمد التقدم الاقتصادي في هذه الحالة إما على زيادة انتشار الصناعة — الذي أساسه التقدم الرأسمالي واستيراد المواد الخام وتصدير المواد التامة الصنع —، وإما على نقص عدد السكان. وفي بعض البلدان الأخرى، كما هو الحال في بعض دول البلقان، يحتمل وجود موارد طبيعية لم تستغل بعد، كما يحتمل إدخال التحسينات على الفن الزراعي والصناعي

(١) وذلك كالمملكة العربية السعودية مثلاً، وبالرغم من وجود حقول غنية جداً للبتروول في هذه المملكة. وكذلك ينطبق هذا الوصف على مصر، إذ أن خزان إسوان لم تستفد منه الصناعة المصرية بعد، إذ لو استعملناه في توليد الكهرباء، لأمكن إنشاء بعض الصناعات التي تفتقر إليها مصر، خصوصاً إذا أمكن استغلال حقول تهر الحديد التي قال بعض الخبراء بوجودها في إسوان.

(٢) راجع الفريد بونيه «التقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط»، صفحة ٢-١٥٣

المستعمل ، ففي هذه الحالة يصبح عدد السكان كبيراً إذا ما قورن بالمعدات الرأسمالية ودرجة استغلال الموارد الطبيعية وبمستوى المعلومات الفنية (١) ومن الواضح أن حالة السكان تختلف اختلافاً كبيراً من بلد لآخر . وسنكتفي في هذا الموضع بتقسيم الدول إلى قسمين رئيسيين : الدول غير المزدهمة بالسكان والدول المزدهمة بهم . وينتظر أن تزداد إنتاجية العمال في النوع الأول من الدول ، وذلك نظراً لقلّة عددهم النسبي إذا ما قورن بما يملكه البلد من موارد طبيعية ومعدات رأسمالية ، ولهذا يصبح معدل الأجر الحقيقي للعمال مرتفعاً نسبياً ، وينتظر أن تصبح إنتاجية العمال منخفضة في النوع الثاني من الدول التي تعاني من الندرة النسبية للمعدات الرأسمالية والموارد الطبيعية ، كما ينتظر أن تؤدي المنافسة الشديدة بين العمال في الحصول على الاعمال إلى انخفاض مستوى أجرهم الحقيقي . فإذا كان العمال قادرين وراغبين في الانتقال من دولة لأخرى ، لهاجروا من الدول المكتظة نسبياً إلى الدول غير المكتظة سعياً وراء الأجر المرتفع .

ولهذه المهاجرة — من وجهة النظر الدولية طبعاً — فائدتان اقتصاديتان كبيرتان : فأول شيء هو أن انتقال العمال إلى الجهات التي تزيد فيها إنتاجيتهم لا بد من أن يؤدي إلى إزدياد الانتاج العالمي الكلي ، فيرتفع مستوى الرفاهية العام . والفائدة الاقتصادية الثانية التي يحققها ذلك الانتقال هو محو عدم التساوي الذي يوجد بين مستوى معيشة الافراد في الدول المختلفة في الوقت الحاضر . فمهاجرة العمال من بلد فقير مكتظ نسبياً بالسكان يخفف الضغط عن سوق العمل في هذا البلد فيرتفع الأجور ، وهو الشيء الذي يؤدي حتماً إلى ارتفاع مستوى معيشة العمال ، وتوجد خمس طرق رئيسية لرفع مستوى المعيشة في البلد الفقير المكتظ بالسكان :

- ١ — اتباع مبدأ حرية التجارة
- ٢ — استثمار رؤوس الأموال الاجنبية .
- ٣ — زيادة مهارة العمال الفنية
- ٤ — دراسة السكان من الوجهة الاجتماعية العامة لا السياسية الخاصة
- ٥ — إنقاص ضغط السكان على الموارد الموجودة ، وقد تكلمنا عن الطرق

(١) راجع « الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي » للدكتور محمد فهمي لهيطة .

الأربع الأولى فيما سبق ، وستكلم في هذا الموضوع عن الطريقة الخامسة .
ومن الضروري أن ندرك أنه قد يحدث تضارب حقيقى في المنافع بين الدول التي
يهاجر منها الأفراد ، وبين الدول التي يذهبون إليها ، فالمهاجرة من البلد المكتظ —
بتقليلها ضغط السكان — تؤدي إلى رفع مستوى معيشة الافراد في هذا البلد ، وقد
تؤدي المهاجرة إلى بلد مستوى معيشته مرتفع إلى انخفاضها . وذلك لزيادة عدد
السكان بالنسبة للموارد الطبيعية ورؤوس الاموال مما يعمل على انخفاض انتاجية
الافراد ، ولكننا لانستطيع أن نجزم بصحة ماسبق ، فإذا كانت كثافة السكان في
الدولة المهاجر إليها قليلة جداً ، فإن زيادة عدد السكان نتيجة للمهجرة ، تؤدي إلى زيادة
الانتاجية فيرفع مستوى المعيشة . فإذا كان عدد السكان قليلاً جداً ، فإن البلد لا يستطيع
الانتاج على نطاق واسع ، فتضيع الفوائد الفنية الحديثة الممكن الانتفاع بها في حالة
اتباع طرق الانتاج الكبير ، وتؤدي زيادة عدد السكان في مثل هذه الحالة — حالة
ظهور الوفورات الداخلية فالوفورات الخارجية الناتجين عن كبر حجم المشروع ثم
كبر حجم الصناعة — إلى زيادة الكمية التي ينتجها كل فرد من السكان حتى لو
بقيت الموارد الطبيعية والمعدات الرأسمالية كما هي بدون أن يطرأ عليها تغير من أي
نوع ، فلهذا السبب ، فإن المهاجرة من الدول المكتظة جداً بالسكان إلى الدول القليلة
السكان تؤدي في الزمن الطويل إلى رفع مستوى معيشة الافراد في كلا البلدين ،
مشكلة السكان والهجرة يقتضيان توجيهها دراسياً عاماً .

وقد ينخفض مستوى المعيشة وقتياً — في البلد المهاجر إليه طبعاً — في نواحي
النشاط الاقتصادي التي يهرع إليها معظم المهاجرين في أول الامر ، لأن اندفاع
عدد كبير من العمال إلى ناحية معينة لابد أن يؤدي إلى نقص الأجور في هذه
الناحية (١) ، وفي الحالة التي لانعاني فيها الدولة المهاجر إليها من قلة السكان ، فإنها
لا تبنى مزايا الانتاج الكبير لو هاجر إليها العمال الاجانب ، بل أن المهاجرة في مثل

(١) ومثل ذلك الصناعات التي لا تحتاج الى العمال المهرة ، إذ أن المهاجر في أول عهده
بالبلد المهاجر إليها يقبل أي عمل حتى يتعرف حالة البلد . ولا يتم ذلك في التو ، بل لابد
من أن تمضي عدة شهور قبل أن يجد الجهة التي تعرض عليه أجراً محترماً لخدماته ، وفي أثناء
هذه المدة التي قد تطول أو تقصر على حسب الأحوال يعاني العمال الوطنيون الذين
يشغلون في بعض الصناعات خصوصاً في الموانئ التي ينزل فيها المهاجرون من إباحة الهجرة
عناءاً كبيراً .

هذه الحالة تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة بصفة دائمة عن المستوى الذي كان ينتظر أن يصل إليه . فمع أن مهاجرة العمال من الدول التي تعد فيها إنتاجيتهم منخفضة إلى الدول التي تعد فيها إنتاجيتهم مرتفعة، تؤدي بدون أدنى شك إلى زيادة الإنتاج العالمي ، إلا أن احتمال خسارة العمال في الدول المهاجر إليها تجعل هذه الدول تعارض بشدة في قبول مهاجرين جدد . فلتعارض المصالح الأهلية بين الدول المهاجر إليها وبين الدول المهاجر منها ، لا بد من أن تنظم الهجرة الدولية بواسطة سلطة عالمية ، فإذا فرضنا أن السلطة العالمية قد منحت هذه القوة التنفيذية ، فعلى أي المبادئ تبني تصرفها ؟

يحسن بنا قبل أن نجيب على هذا السؤال أن نبحث « ميل السكان » في دول العالم المختلفة ، لأننا نجد اختلافا في كثافة السكان من دولة لأخرى (١) ونرى أن الزيادة السريعة في عدد السكان في المستقبل ستحدث في الدولة الشديدة الكثافة في الوقت الحاضر ، وأرقام الحالة الأولى من الجدول الآتي تؤكد صحة ما نقول :

الدولة	معدل الزيادة الصافية	متوسط العمر للنساء
اليابان	١.٥٧ (١٩٣٠)	٤٧ (١٩٢٦ — ٣٠)
الهند	—	٢٧ (١٩٣١)
مصر	١.٦٨ (١٩٣١)	٣٢ (١٩٢١)
بلغاريا	١.١٩ (١٩٣٣ — ٣٦)	٤٧ (١٩٢٥ — ٢٨)
إيطاليا	١.١٣ (١٩٣٥ — ٣٨)	٥٦ (١٩٣٠ — ٣٢)
بولندا	١.١١ (١٩٣٣)	٥١ (١٩٣١ — ٣٢)
نيوزيلاندا	١.٠٢ (١٩٢٨)	٦٨ (١٩٣١)
الولايات المتحدة	٠.٩٥ (١٩٣٦)	٦٤ (١٩٣٢ — ٣٤)
ألمانيا	٠.٩٣ (١٩٣٦)	٦٣ (١٩٣٢ — ٣٤)
فرنسا	٠.٨٧ (١٩٣٧)	٥٩ (١٩٢٨ — ٣٣)
إنجلترا	٠.٧٨ (١٩٣٧)	٦٤ (١٩٣٧)
السويد	٠.٧٦ (١٩٣٦)	٦٥ (١٩٣١ — ٣٥)

(١) راجع بونيه في كتابه «التقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط» صفحة ٩ — ١١ ر ١٧

(أخذت أرقام الجدول السابق من كتاب الإحصاء السنوى العام لعصبة الأمم لسنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩) وراجع التيمز عدد نوفمبر سنة ١٩٤١ عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

وتعتمد زيادة السكان — دون الزيادة التي تنشأ عن الهجرة — على التوازن بين عدد المواليد وعدد الوفيات . ومقارنة قوى الخصوبة والوفيات يخال البعض أن مقارنة معدل المواليد بمعدل الوفيات شيء طبيعي جداً . ولكنه ، غالباً ما كانت هذه المعدلات خادعة . فإذا فرضنا مثلاً أن تعداد السكان في دولة ما ، في وقت معين يشمل (وقتياً) علي نسبة مئوية مرتفعة جداً للأشخاص الذين هم في سن الإنتاج ، وعلي نسبة مئوية ، منخفضة جداً للأشخاص الصغرى السن جداً والأشخاص الكيبرى السن جداً ، لكان معدل الوفيات منخفضاً جداً — طالما أن معدل الوفيات كبير جداً بين الصغار جداً والكبار جداً — ، ولأصبح معدل المواليد كبيراً جداً نتيجة للنسبة المرتفعة للأشخاص الذين هم في سن الإنتاج . فلهذه الأسباب استعمل معدل الزيادة الصافية في الجدول السابق ليعين التوازن بين قوى الخصوبة والوفيات في الدول المختلفة . وقيس هذا المعدل المدى الذي يتزايد به عدد سكان دولة معينة تبعاً لمعدل الخصوبة والوفيات الجاريين . فلا يتأثر بتوزيع السن الفعلى للسكان . وعلى ذلك فإن معدل الزيادة الصافية ١٠٥٧ لليابان ، يبين أنه إذا بق معدل الخصوبة والوفيات ثابتين عند مستوى سنة ١٩٣٠ لازداد عدد سكان اليابان بمقدار ٥٧٪ بعد مرور جيل واحد . ويبين معدل الزيادة الصافية ٧٦٪ للسويد ، أنه إذا بق معدل الخصوبة والوفيات ثابتين عند مستوى (١٩٣١ — ١٩٣٥) لنقص عدد سكان السويد بمقدار ٢٥٪ بعد مرور جيل واحد .

ونستخلص من الجدول السابق الظاهرة الآتية : أن معدل الزيادة الصافية في دول شرق وجنوب أوروبا — يوغوسلافيا وبلغاريا وإيطاليا وبولندا — التي تشابه حالها الآن تقريباً حالة الدول المكتظة جداً ، هي أعلى معدل في هذا الجدول . ونجد فعلاً أن أقوى الخصوبة في هذه الدول في الأزمنة الحديثة قد كبرت عن قوى الوفاة ، وهذا يفسر الميل نحو الزيادة المستمرة في عدد السكان . ويقتظر استمرار ارتفاع معدل هذه الزيادة في اليابان ومصر كما يتضح من الجدول السابق .

ونجد أن قوى الخصوبة وقوى الوفاة في بعض الدول غير المكتظة نسبياً ،
استراليا ونيوزيلاندا والولايات المتحدة - فتوازنتا في السنين الحديثة ، وذلك بالرغم
من وجود ما يدل على أن قوى الخصوبة في دول غرب أوروبا - فرنسا وإنجلترا
وألمانيا والسويد - التي تقع بين الفئتين السابقتين - أي بين الدول المكتظة والدول
غير المكتظة . وبالنسبة لقوى الخصوبة والوفيات الجاريتين في السويد وإنجلترا ،
فإن عدد السكان هناك سوف ينقص بمقدار يتراوح بين ٢٠٪ و ٢٥٪ في كل جيل . أما في
مصر فدرجة الخصوبة تميل إلى التوازن .

وقد نشأت الحالة الموجودة في دول غرب أوروبا نتيجة للانخفاض الشديد في
قوى الخصوبة في السنين الحديثة . وقد نقصت الوفيات أيضاً نتيجة للتقدم الصحي .
ولكنه ، بالرغم من ذلك نجد أن قوى الخصوبة قد انخفضت بسرعة أكبر . والأرقام
الآتية لبعض الدول الأنجلوسكسونية تبين كيف أن معدل الزيادة الصافية قد قل في
السنين الحديثة نتيجة للانخفاض السريع في قوى الخصوبة . فإن استمر هذا الميل
فإن التهديد بنقص عدد السكان نقصاناً شديداً في بعض البلدان المهمة التي تمنع المهاجرة
بصبح حقيقة واقعة .

الدولة	معدل الزيادة الصافية	معدل الزيادة الصافية
استراليا	١٩٣٢ (٣٩٢٠ - ٢٢)	٠.٩٩ (١٩٣٧)
نيوزيلاند	١٩٢٩ (١٩٢٣ - ٢٢)	١.٠٢ (١٩٣٨)
الولايات المتحدة	١٩٠٨ (١٩٣٠)	٠.٩٦ (١٩٣٦)

وقد يختلف هذا الاختلاف الشديد بين معدل نمو السكان في الدول المكتظة
نسبياً وبين معدل نموهم في الدول غير المكتظة نسبياً في المستقبل عند ما تنقص
قوى الخصوبة في الدول الأولى التي أصبح معدل النمو فيها مرتفعاً جداً . فقد تنتشر
فكرة تحديد النسل التي انتشرت في دول غرب أوروبا والدول التي أخذت عنها
حضارتها (نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة) في باقي الدول في المستقبل ، فإذا تحقق
ذلك لوجدنا حلاً حاسماً للمشكلة التي تواجه بعض الدول في الوقت الحاضر . وهناك

ما يدعو إلى الاعتقاد بأن انتشار هذه الفكرة يتطلب مرور مدة طويلة من الزمن فلا يظهر أثرها إلا في الزمن الطويل جداً .

وعلاوة على ذلك ، فإن البلدان التي تستطيع أن تخفض معدل وفياتها بنسبة أكبر كثيراً من النسبة التي توقعها لأي بلد آخر هي بعينها البلدان ذات معدل الخصوبة المرتفع ، فمتوسط أعمار النساء في الهند ومصر — كما هو مبين في الحانة الثانية من الجدول السابق — لا يزيد عن الثلاثين سنة تقريباً ، ومتوسط أعمارهم في اليابان وبلغاريا لا يزيد عن الخمسين سنة فقط . فتقدم الوسائل الصحية في هذه البلدان يدعو إلى انخفاض معدل الوفيات . وعلى ذلك فإن أى انخفاض يطرأ على معدل خصوبة أفراد هذه البلدان في المستقبل يصحب لبعض الوقت بانخفاض مشابه في معدل الوفيات . ومن الناحية الأخرى ، نجد أن متوسط العمر في البلدان التي لها حضارة دول غرب أوروبا قد ارتفع إلى ما بين ٦٠ ، ٧٠ سنة — كما يتضح من الجدول السابق . وقد ينخفض معدل الوفيات في هذه البلدان في المستقبل عن المعدل الموجود الآن . وذلك لو حسنت حال الطبقات الفقيرة . ولكن ذلك الاحتمال محدود جداً ، ما دامت الحقوق الاجتماعية مهمة ، فيصبح معدل الوفيات ولا قدرة له إلا المساهمة بمقدار ضئيل جداً في إزالة خطر نقص عدد السكان .

وتظهر مشكلة السكان بوضوح في بلد كالهند ومصر . فما زال السكان في هذه البلاد يزايدون بمعدل سريع ، فازداد عددهم من ٣١٥ مليون في سنة ١٩١٠ إلى ٣٥٣ مليون في سنة ١٩٣١ في الهند مثلاً ، ويرى بعض الثقات أن الهند تواجه مشكلة الازدحام وذلك لأن ضغط السكان علي موارد هذا البلد الطبيعية المتيسرة قد بلغ أشده^(١) ومع أن معدل الوفيات في هذا البلد كبير ، إلا أن معدل المواليد أكبر بكثير . فكثافة السكان الشديدة وصغر الملكيات الزراعية عملاً على انخفاض مستوى المعيشة إلى أدنى حد ممكن . فسنى الحصاد الرديئة تودي بحياة الكثيرين ، وذلك لانتشار المجاعة والأمراض . ومتوسط العمر هناك — كما رأينا في السابق — منخفض جداً .

(١) راجع كار — سوندرز في كتابه « سكان العالم » طبعة ١٩٣٦ صفحات ٢٧١ — ٢٧٥ . وقارن الدكتور لقي في مقالته في مجلة مصر الماصرة سنة ١٩٣١ صفحة ٥٩٦ .

ولم تصبح الزيادة الفعلية في عدد السكان متيسرة إلا بزيادة إنتاجية موارد البلاد الطبيعية ،
كإنشاء مشاريع الري وما شابهها من المشاريع الأخرى . فكان موارد البلاد
الطبيعية ساهمت في إعالة عدد أكبر من السكان بدلاً من مساهمتها في رفع مستوى
معيشة السكان الفعليين ، وهذا ما نراه سائداً في مصر إلى حد معين .

وسيوذي تحسن الخدمات الطبية إلى نقص عدد الوفيات الناتج عن انتشار
الأمراض وإلى زيادة ضغط السكان على موارد البلاد مما يؤدي بدوره إلى زيادة عدد
الوفيات الناتج عن المجاعة وسوء التغذية ، وحتى إذا أتيحت الهجرة على مجال واسع
فإنها لا تعد علاجاً دائماً ، طالما أن نقص ضغط السكان يؤدي إلى زيادة معدل نموهم
ليلاً النسل الجديد الأمكنة التي خلفتها الهجرة . وعلى ذلك ، فإن نقص قوى الخصوبة
هي وحدها التي تمدنا بخل دائم لهذه المشكلة . ولكنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن
قوى الخصوبة في الهند وارتفاع مستوى معيشة السكان سيصحبها وقت طويل بانخفاض
في معدل الوفيات . ووجود بعض العادات الاجتماعية القديمة في الهند يعمل على إضعاف
خصوبة المرأة ، فالزواج المبكر جداً يؤدي بحياة كثير من الزوجات أو على الأقل
يضعف قوى خصوبتهن ويمحوها في سن مبكر . كما أن منع زواج الأرامل يحد من
عدد المواليد ، فإذا أتمت هذه العادات ، لازداد ضغط السكان ما لم تظهر موانع
جديدة تحد من الخصوبة (١) .

وما تقدم يظهر لنا انعدام التوازن بين معدل زيادة السكان في دول العالم المختلفة ،
فبعض البلدان المهمة التي تعاني ضغط السكان مازالت مهددة بازدياد عددهم زيادة
كبيرة ، كما أن بعض البلدان المهمة القليلة السكان نسبياً سوف لا يزداد عدد سكانها
بل ربما تنقص عددهم في الأجيال القادمة عن عددهم في هذا الجيل . وإحدى الحلول
الواضحة لإعادة التوازن المفقود هي الهجرة من الدول الأولى إلى الدول الثانية ، وفي
القرن الماضي عملت الهجرة — أولاً من دول شمال أوروبا وغربها ، وثانياً من دول
شرق أوروبا وجنوبها ، إلى أمريكا الشمالية ، فأمريكا الجنوبية فالمستعمرات الإنجليزية —
على تخفيض ضغط السكان ، ولكنه بعد الحرب الماضية ، وضعت العراقيل في سبيل

(١) راجع كارسوندرز في كتابه (سكان العالم) صفحات ٢٧٦ — ٢٧٧ . وقارن
بونييه (التقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط) ص ١٨٣ والايكو نوميت عدد ٤٢/٧/١٨ .

الهجرة ، وبعد الكساد الكبير زادت هذه العراقيل ، وذلك لانتشار البطالة في الدول المهاجرة إليها . والفقرة التالية من تقرير عصبة الأمم تبين لنا أن هذه العراقيل كانت شديدة جداً خصوصاً بالنسبة للحالات التي تؤدي فيها الهجرة إلى نقص ضغط السكان (١)

« فالإنخفاض الشديد في حجم الهجرة منذ أول هذا القرن يرجع إلى التحديد الشديد الذي فرضته كثير من الدول على الهجرة ، ففي السنين الأخيرة من القرن الماضي وفي السنين الأولى من القرن الحالي ، أغلقت الولايات المتحدة والمستعمرات البريطانية أبواب الهجرة أمام المهاجرين الصينيين واليابانيين ، وأمام الشعوب الآسيوية عامة » .

وقد أوصدت كذلك أبواب الولايات المتحدة وأبواب المستعمرات البريطانية أمام مهاجري بعض دول أوروبا ، فقانون الحصص الذي سنته الولايات المتحدة في سنتي ١٩٢١ و ١٩٢٤ حدد الهجرة . فبينما كان عدد المهاجرين من الدول التي طبق عليها هذا القانون هو ٨٠٠ ألف في السنة في أثناء المدة ما بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩١٤ إذا بقانون سنة ١٩٢١ يحدد عددهم بـ ٣٥٧٨٠٣ في السنة ، وإذا بقانون سنة ١٩٢٤ يحدد عددهم بـ ١٥٣٧٧٤ في السنة . وقد ميزت هذه القوانين بين الدول ، فكانت في صالح مهاجري المملكة المتحدة وشمال غرب أوروبا ، وفي غير صالح مهاجري شرق وجنوب أوروبا ، ومثل ذلك أن الحصة التي حددتها ذلك القانون للمهاجرين الطليان كانت ٣٨٤٥ نسمة والحصة التي حددتها للمهاجرين البولونيين كانت ٦٥٢٤ نسمة في السنة ، بينما أن عدد من هاجر من الطليان إلى الولايات المتحدة في المدة ما بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩١٤ كان ٢٠٠ ألف نسمة في السنة ، وكان عدد من هاجر من البولونيين سنوياً في أثناء هذه المدة ٩٥ ألف نسمة في السنة ، وقد حددت كذلك الهجرة إلى كندا وأستراليا ونيوزيلاندا واتحاد جنوب أفريقيا . ومع هذا التحديد ميز بين البلدان المختلفة التي يأتي منها

(١) راجع استعراض عصبة الأمم لحالة العالم الاقتصادية ، ١٩٣٨ — ١٩٣٦ . صفحات ١٦٥ — ١٦٦ وقارن مذكرة هارولد بلتر عن « أمريكا والتعجير » سنة ١٩٤٢ .

المهاجرون ، فكان التحديد في صالح البريطانيين أولاً وفي صالح مهاجري دول شمال وغرب أوروبا ثانياً ، وكان في غير صالح مهاجري دول شرق وجنوب أوروبا . وقد حددت دول أمريكا الجنوبية الهجرة بتصميمها الحصول على الفيزات فيما عدا البرازيل التي اتبعت نظام الحصص ، فحددت العدد الذي يأتي من كل دولة بـ ٢٪ من عدد من هاجر من هذه الدولة إلى البرازيل في الحسین السنة السابقة لصدور قانون الحصص . وجميع الدول المهاجر إليها — فيما عدا بعض جمهوريات أمريكا اللاتينية — منعت هجرة الآسيويين ، كما أن معظم دول الهجرة ميزت بين مهاجري دول أوروبا المختلفة . فكانت قوانين الهجرة عموماً في صالح مهاجري شمال وغرب أوروبا، وفي غير صالح مهاجري شرق وجنوب أوروبا ، وهذا بعكس ما نتظره ، إذ أن دول شمال وغرب أوروبا، ودول آسيا، هي الدول التي أصبح فيها ضغط السكان شديداً .

وهناك صعاب خطيرة تحول دون الهجرة العالمية ، باختلاف اللغة وروابط العاطفة، والعادات ؛ والثقافة، تحد من قدرة الرجال والنساء على الانتقال من بلدهم إلى بلد أجنبي . والجهل بأحوال البلد المهاجر إليها وأجر النقل يضعفان حركة الهجرة ، حتى عندما يصبح الأفراد راغبين في الهجرة . وأخيراً ، كما رأينا من قبل ، تحاط بلدان الهجرة بسياس عالية لا يستطيع المهاجر تسليقها بسهولة . فإذا كان الأمر كذلك فما هي السياسة التي تتبعها الهيئة لتنظيم الهجرة العالمية ؟ هل لها أن تزيد جميع الصعاب المقتعلة التي تعرقل الهجرة ؟ فإذا حررت الهجرة من الأغلال المقيدة لها ، فهل للهيئة أن تتبادي في تشجيعها لها فتتشر المعلومات الكافية لحالة بلدان الهجرة وتمتد يد المساعدة للمهاجرين ؟ ومن الناحية الأخرى ، هل للهيئة أن تحدد الهجرة ، وعلى أي أساس يكون ذلك التحديد ؟ .

رأينا أن الصالح العام يدعو إلى هجرة العمال من الجهات التي تعد فيها إنتاجهم منخفضة ، إلى الجهات التي تعد فيها إنتاجهم مرتفعة . ولكننا نرى أن تطبيق ذلك كمبدأ عام له عواقب خطيرة ما لم تهدد الهيئة بمنع الهجرة من الدول التي يزيد

فيها ضغط السكان على الموارد الطبيعية نتيجة لازدياد قوى الخصوبة ، لأن الهجرة في هذه الحالة لن تحل مشكلة ضغط السكان حلاً نهائياً طالما أن الأمكنة التي يخلقها المهاجرون تملأ سريعاً . وكذلك فلن تكون هناك نهاية لهذه الهجرة حتى تملأ جميع الأمكنة الحالية في البلدان المهاجر إليها .

ولست مشكلة الهجرة مشكلة اقتصادية فحسب ، إذ لها آثارها الاجتماعية والنفسانية كذلك ، فقد يصعب (أو يستحيل) الجمع بين جماعات تنتمي إلى أجناس مختلفة في بلد واحد ، خصوصاً إذا حدثت هذه الهجرة بسرعة . ولن نهم هنا يبحث العوامل غير الاقتصادية ، ولكننا نشير إليها لأنه لا بد للسلطة العالمية من ملاحظتها عند القطع برأى في هذا الموضوع .

ومما تقدم ، نستطيع أن نستخلص المبادئ العامة الآتية :

١ - يجب أن نهم السلطة العالمية بتيسير الهجرة في المستقبل .
٢ - ويجب عليها أن تبذل كل ما في وسعها لتحمل الدول المختلفة على تنظيم نمو السكان ، وذلك لكي يقل معدل نموهم في البلدان المزدحمة جداً ويزيد في البلدان القليلة السكان نسبياً .

٣ - ويجب أن يكون لتحديد الهجرة صلة وثيقة بالسياسة التي تتبعها الدول المختلفة بخصوص المعدل الذي يزداد به عدد السكان ، فيجب أن تحرم الهجرة على سكان الدول المكتظة الذين لا يعبأون لازدياد معدل نموهم ، وتباح لسكان الدول المكتظة الذين يحافظون على معدل معتدل للنمو (١) .

وقبل أن تنتقل إلى بحث موضوع المواد الخام يجب أن نتفاعل بمستقبل الهجرة بين مصر والسودان . فالسودان مازال يحتاج إلى التعمير ، ومصر يترادد عدد سكانها زيادة كبيرة لا بالنسبة لدول البحر الأبيض المتوسط فحسب ، بل بالنسبة لدول العالم في أفريقيا وأوروبا . فقد كان عدد سكان مصر يقدر ب ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ في أوائل القرن التاسع عشر ، ثم بلغ نحو ٥ مليون في منتصف القرن المذكور ، وبلغ ٩.٧١٥.٠٠٠ نسمة في سنة ١٨٩٧ ، ووصل إلى ١٥.٠٩٣.٠٠٠ في سنة ١٩٣٧ وعدد سكان مصر يترادد بالنسبة لسكان القطر من مصريين ومصريين وأجانب

(١) راجع (التقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط) تأليف بونه صفحة ٧

بل بالنسبة لسكان عالم الشرق الأوسط (١) كما يدل على ذلك الجدول الآتي عن متوسط سنوات ١٩٣١ — ١٩٣٥ :

الدولة	المواليد للألف	الوفيات للألف	زيادة المواليد عن الوفيات
مصر	٤٢٩	٢٧٤	١٥٥
فلسطين	٤١٧	٢١٠	٢٣٧
قبرص	٢٩٨	١٤٨	١٥٠
الجزائر	٣٣١	١٧١	١٦٠
اليونان	٢٩٥	١٦٥	١٣٠
مالطا	٣٣٣	٢٢١	١١١
بلغاريا	٢٩٣	١٥٥	١٣٨
أسيانيا	٢٧٠	١٦٣	١٠٧
إيطاليا	٢٣٨	١٤١	٩٧

فالهجرة من مصر إلى السودان مثلاً يجب أن تكون وفقاً لتشريع عالمي بحيث تقوم الحكومة المصرية بتوزيع سكان وادي النيل بما تحتاجه رغبة القطرين الشقيقين وبذلك يخف الضغط المشاهد على موارد مصر الطبيعية (٢) ، إذ أن نسبة زيادة السكان في مصر تزيد عن كل نسبة أخرى ، كما يدل على ذلك الجدول الآتي :-

(١) راجع الفريد بونيه Bonné في كتابه (التقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط) صفحة ٩ — ١٣ حيث يقول بأن الحياة الاقتصادية بقيت ثابته بينما تزايد عدد السكان ، وأن هذا يدعو بطبيعة الحال إلى كثافة السكان ، وأن النتيجة الحتمية هي هجرة العدد المتزايد إلى المدن ، وأن المدن إذا لم تقم بها الصناعة فسوف يسوء مستوى معيشة تلك البلاد ، وأن الواجب مراعاة الشؤون الصحية وإيجاد الصناعات اللازمة للسكان في حدود المطالب الدولية لرفع شؤون العمال والعاملين من بلاد الشرق الأوسط ، بأنهم من دول الغرب (٢) راجع (الاسلام اليوم) لحررية أربري ولاندو صفحات ٩٦ — ١٠٥ حيث يصف الأستاذ هيلسون علاقة مصر من السودان .

نمو السكان منذ سنة ١٨٠٠ في أغلب بلاد العالم

النمو بالنسبة المئوية بين ١٩٣٨ — ١٩٠٠	سنة ١٩٣٨		سنة ١٩٠٠		%	سنة ١٨٠٠	
	بالنسبة للسنة ١٨٠٠	بالمليون	بالنسبة للسنة ١٨٠٠	بالمليون		بالمليون	الجمية
١١١٫٩	٢٨١٫٣	٥٢٦	٢١٤٫٥	٤٠١	١٠٠	١٨٧	أوروبا
١٢٩٫١	١٧٢٫٣	١٥٥	١٣٣٫٤	١٢٠	١٠٠	٩٠	أفريقيا
١٢٤٫٥	١٩٣٫١	١٩١٫٦٢	١٥٥٫٧	٩٣٧	١٠٠	٦٠٫٢	آسيا
		بالآلاف		بالآلاف		بالآلاف	
١٢٦٫٩	٤٦٤٫٥	٤٦٣٫٥٠	٣٦٥٫٨	٣٢٥٫٧٨	١٠٠	٨٫٨٩٣	الهند والبنغال
١٠٣٫١	١٤٨٫٦	٤١٫٩٨٠	١٤٤٫٥	٤٠٫٦٨١	١٠٠	٢٨٫٢٥٠	فرنسا
١٣٧٫٢	٣١٦٫٥	٦٩٫٤٨٦	٢٣٫٠٫٢	٥٠٫٦٢٦	١٠٠	٢١٫٩٨٩	ألمانيا
١٦٨٫٦	٦٦٧٫٣	١٦٫٤١٥	٣٩٥٫٧	٩٫٧٢٤	١٠٠	٢٫٤٦٠	مصر
١٤٥٫٨	٤٣٧٫٥	٣٫٥٠٠	٣٠٠٫٥	٢٫٤٠٠	١٠٠	٨٠٠	الكام
٢٥٠٫٥	٥٠٠٫٥	١٫٥٠٠	٢٠٠٫٥	٦٠٠	١٠٠	٣٠٠	فلسطين

تيسير الحصول على المادة الخام

تكلم الناس كثيراً عن مسألة المستعمرات قبل نشوب الحرب الحالية ، إذ كانوا يعتقدون أن عدم حلها سيؤدي إلى اندلاع نيران الحرب . وكان الاعتقاد أن الدول التي ليست لها مستعمرات تجد نفسها في مركز غير ممتاز من الناحية الاقتصادية إذا ما قورنت بالدول التي لها مستعمرات ، خصوصاً من ناحية الحصول على مقادير كافية من المادة الخام ، وسنبعث هنا هذه المشكلة على ضوء المبادئ الاقتصادية التي بحثناها في هذا الكتاب ، فستحري عن المدى الذي تساهم به ملكية المستعمرات في رخاء الأمة الاقتصادية وعن المبادئ الاقتصادية التي تتبع في تنظيم المستعمرات وعن تيسير الحصول على المادة الخام لجميع الدول .

فائدة المستعمرات للدولة للمستعمرة كبير جداً من الناحية الاقتصادية ، إذ أنها تعتبر أسواقاً للصادرات ، كما أنها تعد مصدراً للمادة الخام ومواد الأكل وتقديم المستعمرات من الناحية الاقتصادية يعمل على زيادة عرض المادة الخام كما يعمل على زيادة الطلب على الآلات وغيرها من المعدات الرأسمالية ، وبهذا تخلق أسواق جديدة مريحة لاستثمار رؤوس الأموال ، كما أن المستعمرات تقلل ضغط السكان في البلدان المتقدمة من الناحية الاقتصادية .

وتتمتع الدول التي تملك المستعمرات بجميع هذه المزايا ، في حين أن الدول الأخرى التي لا تملك المستعمرات لا تتمتع إلا بقدر ضئيل منها ، حتى في الحالة التي يغيب فيها التمييز القانوني لصالح الدولة المستعمرة ، ففي المستعمرات الإنجليزية مثلاً ، تعد اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية للمستعمرة ، وعلى ذلك فإن المنظمين هناك يصبح تعاملهم مع مجموعة الأمم الإنجليزية أسهل من تعاملهم مع الدول الأخرى وذلك لتشابه القوانين والعادات التجارية — فلهذه الأسباب يحصل البريطانيون على مزايا لا يحصل عليها غيرهم من أبناء الأمم الأخرى ، فالمستوردون في إنجلترا مثلاً يستطيعون الحصول على السلع التي تنتجها المستعمرات الإنجليزية بسهولة أكبر من السهولة التي تحصل بها الألمان على هذه السلع ، والسبب في ذلك واضح وهو أنه لا يوجد أي اختلاف في اللغة والعادات التجارية بين المصدرين في المستعمرة

والمستوردين في إنجلترا ، في حين أن الاختلاف شديد بين ألمانيا وبين المستعمرات الإنجليزية سواء أكان ذلك في العادات التجارية أم في اللغة . وكذلك فإن المصدرين في إنجلترا يستطيعون أن يصرفوا سلعهم في المستعمرات الإنجليزية بسهولة أكبر من سهولة التي يستطيع الألمان أن يصرفوا بها بضائعهم في هذه المستعمرات . وكذلك فالقائمون بالأمر في المستعمرة يفضلون — حتى في الحالة التي تغيب فيها النعرة القومية — التعاقد مع أصحاب الأعمال الإنجليزية على التعاقد مع أقاربهم من أبناء الدول الأخرى ، وفي نفس الوقت تصبح المستعمرة مستعدة لقبول المهاجرين الأنجليز ورؤوس الأموال الإنجليزية أكثر مما هي مستعدة لقبول المهاجرين غير الأنجليز ورؤوس الأموال غير الأنجليزية ، وذلك لأن المعلومات المختلفة عن المستعمرة والأحوال الاقتصادية بها تصبح في ميسور الأنجليز أكثر مما هي في ميسور غيرهم ، كما أن الشعور بالطمأنينة يشعر به الأنجليز عن غيرهم .

وتتمحى هذه الميزات — أو على الأقل تقل كثيراً عما هي عليه — في حالة غياب التفضيل القانوني للبريطانيين . فالمساواة القانونية التامة بين جميع الدول التي ترغب في الاتجار مع المستعمرات لن تمكن البريطانيين من الحصول على ثمن أعلى من الثمن الذي يبيع به المصدر الألماني مثلاً ، كما أنها تحرم اتباع نظام الحصص الذي يفضل السلع الإنجليزية على غيرها . وكذلك لا يستطيع الأنجليز الحصول على السلع التي تصدرها هذه المستعمرات بثمن أقل من الثمن الذي يحصل به الألمان عليها ، إذا ترك المصدرون أحراراً لبيعوا سلعهم لمن يعرض عليهم أعلى ثمن . وإذا أُجبر مديرو المستعمرة بنص القانون على قبول أقل عطاء لمد المستعمرة بما تحتاج إليه من المواد اللازمة للمشاريع المراد إنشاؤها ، وإذا لم يكن هناك ما يحرم انتقال رؤوس الأموال والعمال من البلدان المختلفة إلى المستعمرة ، لأصبحت المساواة تامة بين جميع الدول لمشاطرة الأرباح .

فنتطبق مبدأ « الباب المفتوح » — مبدأ المساواة القانونية والإدارية بالنسبة لجميع الدول التي ترغب في الاتجار مع المستعمرات — ، يمحو الحرمان الذي تلاقيه الدول التي لا تملك المستعمرات . وعلاوة على ذلك ، فإن سياسة الباب المفتوح تعد

في صالح سكان المستعمرة أنفسهم . فقد تضار المصالح الوطنية في حالة غياب هذا المبدأ .
ففرض التعريف الجبركية واتباع نظام الحصص ، وهو الأمر الذي يدعو إلى تفضيل
محاصيل الدولة ذات النفوذ ، يحرم السكان الوطنيين من شراء ما يحتاجون إليه من
سلع من ارض سوق ، كما أن شراء الدولة صاحبة النفوذ لجميع ما تنتجه المستعمرة
يحرم السكان الوطنيين من ميزة بيع سلعهم في أغلي سوق .

وعلى ذلك فلا بد للسلطة العالمية من تقرير العلاقات الاقتصادية بين المستعمرات
وبين جميع دول العالم التي يهمها أن تتجر معها ، كما يجب على هذه السلطة أيضاً
أن تتأكد من العمل بمبدأ الباب المفتوح ، وهذا الحل للمشكلة الاقتصادية التي نحن
بصددها الآن مستقل تماماً عن المبادئ السياسية التي تحكم علي أساسها المستعمرات .
وعلى ذلك فإن سياسة الباب المفتوح يمكن تطبيقها على المستعمرات التي ما زالت
الدول المستعمرة قابضة بيدها على نواحي الإدارة فيها . وقد كان هذا النظام
سارياً قبل الحرب على المستعمرات الواقعة في حوض الكونغو ، إذ أن الانفاقيات
الدولية ضمنت اتباع سياسة الباب المفتوح في هذه المستعمرات . ويمكن تطبيق
مبدأ الباب المفتوح بتحويل نظام الاستعمار إلى نظام الانتداب ، لأنه باتباع هذا
النظام الأخير يوكل أمر الإدارة في المستعمرة إلى دولة ما (أو إلى فريق من الدول)
عليها أن تراعي شروطاً معينة منها مبدأ الباب المفتوح الذي هو في صالح جميع دول
العالم ومن ضمنها طبعاً الدول المستعمرة والمستعمرة . ولا ينبغي هنا بحث المسائل
السياسية ، فمهمنا هو وجهة النظر الاقتصادية فقط .

وسنحاول أن نختبر صحة العبارة القائلة بأن الدولة التي لا تملك المستعمرات
تعانى الأمرين في الحصول على المادة الأولية اللازمة لها . فإذا كانت هذه العبارة
صحيحة ، فسنحاول حل هذه المشكلة بتطبيق مبدأ الباب المفتوح ، فمسألة المادة
الخام تزيد أهميتها الاقتصادية عن مسألة الاستعمار . فمع أن بعض المواد الخام المهمة
مثل المطاط والصفائح تنتج كلها أو معظمها في المستعمرات ، إلا أنه وجد أن نسبة
السلع التي تنتجها المستعمرات بالنسبة لجميع السلع التي يتجر فيها عالمياً لا تزيد

على ٣٠ ٪ (١). وعلى ذلك فإن بحثنا لن يقتصر على ما إذا كان تطبيق مبدأ الباب المفتوح على المستعمرات سيحل مشكلة المادة الخام التي تنتجها هذه المستعمرات ، بل عما إذا كانت مقترحاتنا تقدر على حل مشكلة المادة الخام عامة أم لا ؟

ومشكلة الحصول على المادة الخام لها ناحيتان ، الأولى ناشئة عن صعوبة الحصول على المادة الخام ، إذ أن بعض الدول تجد نفسها غير قادرة على الحصول على الكميات التي ترغب فيها من مادة معينة بالرغم من استعدادها لدفع ثمنها ، أو أنها تجد أن الثمن المطلوب لهذه المادة مرتفع جداً من وجهة نظرها الخاصة . والثانية ناشئة من أن بعض الدول تجد صعوبة في تسديد ثمن المادة الخام التي تحتاج إليها . فبالرغم من أن المادة الخام هذه موجودة بكميات كبيرة ، إلا أن هذه لا تستطيع الحصول على التقدير الأجنبي اللازم لسداد قيمة هذه الخامات .

وتطبيق مبدأ الباب المفتوح بالنسبة لتجارة المستعمرات ، ومبدأ حرية التجارة بالنسبة لبقية دول العالم ، يعملان بطريق مباشر على محو جميع هذه الصعاب — فتطبيقهما يمنع « التحريمات » المختلفة التي قد قد تفرضها دولة ما على تصدير المادة الخام ، وهو الشيء الذي يحرم بعض الدول من الحصول على الكميات التي ترغب فيها من مادة معينة . فمبدأ الباب المفتوح يمنع فرض ضريبة الصادر على المادة الخام التي تصدرها المستعمرات والتي يقصد بها التمييز ضد بعض الدول أعضاء الهيئة .

والإشراف الاحتكاري على عرض بعض المواد الخام يمكن من متبجى هذه المواد من تحديد الكميات التي يعرضونها للبيع ؟ وذلك لكي ترتفع الأسعار — فيحصلوا على الأرباح الاحتكارية (التي لا تحقق إلا على حساب المستهلك) . وقد لا تشترك الدول التي تستهلك الجزء الأكبر من هذه المواد في هذا الإشراف وهو الأمر الذي يضاعف الخطر الذي يتعرض له سكانها إذ يصبحون في هذه الحالة عاجزين عن معرفة عما إذا كان الاحتكار قد أساء التصرف أم لا . وأهم الأمثلة

(١) بالنسبة للإنتاج العالمي في سنة ١٩٣٦ . وهذه النسبة مصدرها اللجنة التي ألفتها عصبة الأمم في سنة ١٩٣٧ لبحث مشكلة المادة الخام . راجع تقرير (لجنة بحث مشكلة المادة الخام) أصدرته عصبة الأمم . وراجع تقرير كيتز عن المواد الخام في العالم .

للإشراف الاحتكاري هو نظام الحصص وغيره من البدع التي أتينا على ذكرها مراراً في هذا الكتاب والتي ترمي إلى تحديد الكمية المنتجة من سلعة ما ، وتعيين المقدار الذي سيبيع منها في كل سوق من الأسواق المختلفة . ونرى أنه لا بد من أن تمنح الهيئة العالمية سلطة كافية تمكنها من الإشراف على الكارتل العالمي ، وبذلك يتأكد الناس في جميع الدول بأن هذه الهيئات الاحتكارية لن تعتمد إلى استغلال المستهلك استغلالاً لا موجب له .

ويعترض على الكارتل وغيره من الهيئات الاحتكارية بأن القائمين به يعمدون إلى تحديد الكمية المعروضة من السلعة ، فلا يعرضون منها في الأسواق ذلك القدر الذي يعرض في حالة المنافسة الطليقة ، وذلك لكي تحفظ دخول المنتجين في مستوى مرتفع . ويعترض كذلك على هذه الهيئات بأنها تستخدم نفوذها فتحدد من الكمية المعروضة من السلعة في أوقات الكساد لكي لا ينخفض ثمنها كما أنها تعمّر الأسواق بكليات إضافية من هذه السلعة في أوقات الرخاء لكي لا يرتفع ثمنها ، وذلك لكي تبقى دخول المنتجين في مستوى واحد في جميع الأوقات ، والرغبة في تحديد عرض بعض السلع إلى ما هو أقل من المستوى الذي تعرض به في حالة عدم وجود مثل هذه الاتفاقيات لها ما يبررها من الأسباب . فالتيغير في فن الإنتاج واكتشاف نواح أخرى للعرض قد عملا في مناسبات عدة على زيادة الإنتاج العالمي لبعض المواد الخام ، كما أن تغير الفن الصناعي قد أدى كذلك إلى ظهور السلع البديلة سواء أكانت سلع إنتاج أم سلع استهلاك . وكثيراً ما أدت هذه التغيرات إلى انخفاض أسعار بعض المواد ، فإذا لم يتيسر لمنتجي بعض هذه المواد تحويل طاقتهم الإنتاجية إلى ناحية أخرى لأصبحت مدة الانتقال الناتجة عن هذا التغير طويلة جداً ، ولأصاب هؤلاء المنتجين الضرر . فالأشريع الاحتكارية التي تعتمد إلى تحديد الكمية المعروضة من سلعة ما بواسطة « الاتفاقيات » تستطيع في مثل هذه الحالة أن تحمي هؤلاء المنتجين من الكارثة التي كانت تنتظرهم ، بل أنها قد تتمكن من تحويل الفقر المنتظر إلى غنى إذا صادفها التوفيق . ولكنه يعترض كذلك على حماية المنتجين من هذا الخطر إذ أن انخفاض دخولهم يعد دليلاً على الإسراف في استعمال رؤوس الأموال والعمل

وباقى عوامل الإنتاج فى هذه الناحية . وعلى ذلك فإن انخفاض دخول المنتجين فى ناحية ما يضطرهم ، إن عاجلاً أو آجلاً . إلى تحويل بعض العمل ورأس المال والموارد الطبيعية من هذه الناحية إلى ناحية أخرى تستطيع أن تدفع مكافأة أكبر (١) . فوجود الهيئات الاحتكارية التى تحدد الكمية التى ينتجها كل منتج من سلعة ما يمنع ذلك « التحويل » المرغوب فيه ، كما أنه يحد من مدى التقدم الفنى والصالح العام يدعو إلى انتعاش وتفوق مورد العرض الجديد على مورد العرض القديم . ولكن منح حصة معلومة لكل منطقة إنتاجية تحول دون تقدم وتفوق مورد العرض الجديد . وقد تعمل هذه الهيئات الاحتكارية أيضاً إلى نبذ طرق الإنتاج الفنية الجديدة خوفاً من زيادة الكمية المنتجة من السلعة . فمشاريع التحديد بحفاظتها على عوامل الإنتاج فى ناحية ما بقدر أكبر من القدر الضرورى تمنع التقدم الفنى ، فتحرم الجماعة من إشباع حاجاتها بذلك القدر الذى تشبعها به فى حالة المنافسة الطليقة ، ولكن هذه المشاريع تساعد على تفادى مدد الأثقال الطويلة التى يعانى المنتجون فى أثنائها الأمرين .

وإذا نفذت السلطة العالمية المبادئ التى لحصناها فى هذا الفصل لسهلت عملية تحويل الموارد الإنتاجية من حرفة لأخرى . وعلى ذلك فإن هذه السلطة تستطيع أن تقرّر عدم مشروعية الهيئات الاحتكارية التى تعمل على تحديد ما ينتج من سلعة ما بدون أن تخاف عاقبة ذلك القرار — أى أن ذلك الاجراء لن يعرض مصالح المنتجين للخطر . فتنفيذ مبدأ حرية التجارة يعمل على زيادة الطلب على

(١) واستعداد بعض نواحي الإنتاج لدفع معدل فائدة أكبر وأجور أكبر وإيجار أكبر هو دليل على أن المستهلكين يرغبون فى السلع التى تنتج فى هذه النواحي أكثر من السلع التى تنتج فى النواحي الأخرى التى تدفع معدل فائدة أقل وأجور أقل وإيجار أقل . فمن صالح الجماعة إذن أن يتحول نشاط المنتجين من الناحية الثانية الى الناحية الأولى . ولكنه إذا حى المنتج لما تم هذا التحويل . وهذه المشكلة تشابه مشكلة البطالة الوتية التى تحدث حيناً بظراً تغيير على التكوين الاقتصادى . فمع أن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات خاصة لتخفيف حدة البطالة ، إلا أنه يجب التأكد قبل القيام بأى عمل من أن الصناعات المزدهرة قد اتسعت فعلاً وأخذت كفايتها من العمل .

مختلف المواد الخام إذ تستطيع في هذه الحالة أن تنافس السلع البديلة في أسواق البلدان التي تقدم فيها إنتاجها ، كما أنها تستطيع أن تنافس أيضاً مثيلاتها (من المواد الخام) التي كانت تنتج في البلدان الأخرى ولكن بتكاليف أكبر .
حرية التجارة جنباً إلى جنب مع حرية إنتقال العمل ورأس المال سوف تعمل بطريق مباشر على تسهيل عملية تحول العمل ورأس المال من إنتاج السلع البديلة .
وبمساعدة المناطق المتأخرة — مصدر المادة الخام — على استغلال النواحي التي لم تستغلها بعد أن تتعدد منتجات هذه المناطق ، وهذا ما يمكنها من تحويل نشاطها عن إنتاج أية مادة أولية معينة حينما يصبح ذلك ضرورياً .

وقد تعتمد السلطة العالمية إلى تحقيق التوازن بين عرض المادة الخام والطلب عليها في أوقات الكساد والرخاء ، فتشتريها حينما تنخفض أسعارها وتبيعها حينما ترتفع أسعارها ، وبذلك تحد من تقلبات الأسعار . فإذا ترك الجبل علي غاربه لسكانت أسعار الحاصلات الزراعية عرضة للتقلب الشديد ، فإذا لم تتدخل السلطة العالمية في سوقها لانخفض ثمنها في سنى الحصاد الجيدة وارتفع ثمنها في سنى الحصاد الرديئة . فالسلطة العالمية قادرة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب وذلك بدخولها السوق بائعة أو مشترية ، وعلى ذلك يمكن الاستغناء عن الهيئات الاحتكارية التي تستطيع أن تحافظ على الثبات النسبي لأسعار المادة الأولية . وقيام السلطة العالمية بهذه المهمة يحقق جميع المزايا التي يجنيها المنتج من اتباع سياسة التحديد ، والانتقادات التي وجهت إلى السياسة الأخيرة لا يمكن توجيهها إلى سياسة البيع والشراء التي تنصص السلطة العالمية باتباعها . ف شراء المادة الخام بسعر السوق لتكوين احتياطي خاص منها لا يمنع المنتج الأكثر كفاية من التوسع علي حساب زميله الأقل كفاية ، وعلاوة علي ذلك فإن وجود هذا الاحتياطي لا يحافظ بصفة دائمة علي « القوة الزائدة » في إنتاج المادة الخام — هذا مع الفرض بأن متوسط ما يباع سنوياً من ذلك الاحتياطي في سنى الرخاء يعادل ما يضاف إليه سنوياً في سنى الكساد . وخطر هذا المشروع هو أن القائمين به قد لا يبيعون كميات كبيرة من « المحصول الاحتياطي » في سنى الرخاء ، وبذلك تبقى الأسعار

فوق المستوى الذى كانت تصل إليه . كما أنهم قد لا يبيعون شيئاً من « المحصول الاحتياطي » ويستمرون فى الشراء لى لا تنخفض الأسعار فتضار مصالح منتجي هذه المادة ، وعلى ذلك يشترط لنجاح مهمة السلطة العالمية فى هذه الناحية ألا يشتري القائمون بالأمر أية كمية إضافية إلا بضمن منخفض نسبياً ، وأن يحاولوا باستمرار ضغط الثمن الذى يشترون به .

يتضح لنا مما تقدم أن الهيئات الاحتكارية التى تعمل على تحديد الكمية المعروضة من مادة معينة تضر بمصالح المستهلكين ، وعلى ذلك يجب على السلطة العالمية أن تحرم تكوين مثل هذه الهيئات ، أو على الأقل تشرف عليها لتحضى جهود المستهلكين ، ولا بد أن يضمن هذا الإشراف محو الأرباح الاحتكارية ومنع « جمود » فن الإنتاج وهما الشبكتان الناتجتان عن التحديد الشديد (١) .

ونستطيع تلخيص الصعاب التى تحول دون بعض الدول والحصول على المادة الخام — فى الآتى : مشاريع التحديد (Restriction Schemes) ، وفرض التعريف على الصادر ، وتحريم التصدير إلى جهة معينة ، وإخفاق بعض الدول فى تحسين موارد موادها الخام . وما اقترحه سابقاً كفيل بإزالة هذه الصعاب ، وقد جذبت الجهات المسؤولة هذه المقترحات . فقد جاء الآتى فى تقرير اللجنة التى شكلتها عصبة الأمم فى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ لبحث مشكلة المادة الخام .

(١) المنع والتحديد وفرض التعريف على ما يصدر من المواد الخام :

- ١ — يجب ألا يمنع تصدير المواد الخام أو فرض نظام الحصص على تصديرها أو تحديد تصديرها إلا فى نطاق معين يقره مشروع التحديد العالمى (الذى تشرف عليه الهيئة العالمية) ولا يتعارض مع المبادئ المذكورة فى البند « ح » من هذا التقرير .
- ٢ — لا يجب أن تصبح المواد الخام عرضة لفرض ضرائب الصادرات ، ولا يستثنى من ذلك غير الحالات التى تفرض فيها الضرائب بمعدل متماثل بغض النظر عن اسم الدولة المستوردة والتى تفرض فيها الضريبة إما (أ) لأسباب إرادية (ب) لتمويل المشاريع التى ترمى إلى تحسين إنتاج وتسويق المادة الخام .

(١) راجع « التقدم الاقتصادى فى الشرق الأوسط » تأليف يونيه صفحة ٢٠ - ٢١

(ب) تحسين الموارد الطبيعية :

لا بد أن تمتنع للأجانب نفس الحقوق والتسهيلات التي للوطنيين والتي ترمى إلى تحسين الموارد الطبيعية سواء أكان ذلك في الدولة صاحبة السيادة أو في المستعمرة ، وذلك بشرط خضوعهم لقوانين البلد الذي يقيمون به .

ويجب أن يؤخذ بهذا المبدأ تدريجياً في البلدان التي لا تتبعه في الوقت الحاضر على شرط أن ينفذ كاملاً بعد انقضاء عدد معين من السنين يتفق على تحديده فيما بعد . ومن المعترف به أن الهجرة لا بد أن تخضع لشروط معينة وذلك لحماية مصالح الأهالي سواء أكان ذلك في الدولة صاحبة السيادة أو في المستعمرة ، ولكنه يشترط ألا تميز هذه الشروط بين الأفراد الذين ينتمون إلى الدولة التي تشرف على المستعمرة وبين الأفراد الذين ينتمون إلى باقي دول العالم

(ج) مشاريع التحديد العالمية :

يجب أن تضمن مشاريع التحديد العالمية صالح المستهلكين . فيجب أن تنظم بحيث تمد المستهلكين بكميات كافية من السلعة التي نظم إنتاجها وبحيث تمنع على قدر الإمكان ارتفاع من هذه السلعة ارتفاعاً كبيراً وبحيث تعمل على ثبات الأسعار النسبي وزيادة رخاء المجتمع (١)

وطالما أن الحكومات تعتبر شريفة في مثل هذه المشاريع ، فإنها بطبيعة الحال تعد مسئولة عن تنفيذ المبدأ السابق الذكر

وتواجهنا الصعاب التي لاقتها بعض الدول في دفع من المادة الأولية في السنين العشر التي سبقت الحرب الحالية بمشكلة أصعب من المشكلة الناتجة عن تحديد عرض المادة الخام ، (وهي المشكلة التي بحثناها في عاليه) . فقد وجدت بعض الدول صعوبة كبيرة في الحصول على المادة الخام التي تحتاج إليها أشد الحاجة حتي عندما أصبح تصدير هذه المادة بدون قيد ولا شرط وعند ما عرضت في الأسواق بكميات غير قليلة وعندما كان ثمنها معتدلاً (٢) . فهذه الدول التي لا تنتج هذه المواد

(١) راجع (التقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط) تأليف بونيه صفحة ٢١-٢٢

(٢) راجع ميخائيل بولاني في كتابه (التشغيل الكامل وحرية التجارة) من ١٤٥

ولامتلاك المستعمرات التي تنتجها حرمت من الحصول عليها لأنها لم تستطع الحصول على النقد لشراؤها . فالصعوبة التي لاقتها بعض الدول المهمة في الستين الحديثة في الحصول على النقد الأجنبي خلقت مشكلة الحصول على المادة الخام .

والصعوبة الناتجة عن عدم القدرة على الدفع أكثر تعقيداً وأبلغ أثراً من الصعوبة الناتجة عن التحديد . فكثيراً ما تحرم بعض الدول من الحصول على المادة الخام اللازمة لصناعاتها لمجرد صعوبة الحصول على النقد الأجنبي ، وهي الصعوبة الناتجة عن إعراض الدول عن شراء البضائع التي تنتجها . وحل مشكلة ميزان دفع هذه الدول المحرومة بإحدى الحلول التي افترضناها في هذا الفصل ، والتأكد من سرية مبدأ حرية التجارة يعملان على حل المشكلة الناتجة عن عدم القدرة على الدفع . فما هذه المشكلة إلا مثل خاص من المشكلة العامة للعلاقات الاقتصادية الدولية التي نتكلم عنها في هذا الفصل .

وقد أشرنا من قبل إلى العبارة القائلة بأن الدولة التي لا تملك المستعمرات تجد نفسها في مركز سيء لأنها تضطر أن تدفع ثمن المادة الخام بنقد أجنبي ، في حين أن الدولة التي تملك المستعمرات تصبح عملتها هناك هي العملة القانونية فتستطيع أن تشتري المادة الخام التي تنتجها هذه المستعمرات من غير أن تكون بها حاجة إلى شراء النقد الأجنبي . وسنبحث هنا مدى استفادة الدول صاحبة المستعمرات من هذه الميزة . ففي عالم أصبح فيه النقد الأهلئ المختلف عرضة لنظام الإشراف النقدي الدقيق ، نجد أن تداول نقد الدولة صاحبة السيادة في مستعمراتها يسهل لها مشكلة الدفع . ولكنه إذا غاب نظام الإشراف النقدي ، أو إذا اتبع هذا فقط لمنع حركة المضاربة في رؤوس الأموال القصيرة الأجل ، لعوملت دول العالم جميعاً على قدم المساواة بالنسبة لتجارة المستعمرات ، وإذا اتبع نظام الإشراف النقدي لتعذر على المستعمرات الشراء من أية دولة فيما عدا الدولة صاحبة السيادة . وعلى ذلك فإن هذا النظام يعرقل حركة التجارة بين المستعمرات وبين الدول التي لا يتداول فيها نقد الدولة صاحبة السيادة ، مما يؤدي إلى حرمان هذه الدول من المادة الخام التي هي في أشد الحاجة إليها ، ولكنه في حالة غياب الإشراف النقدي التبادلي ، يميل سعر

الصرف بين النقد المختلف إلى القرب من سعر التعادل ، فتحتفي الصعاب التي عرقلت حركة التجارة بين المستعمرات وبين مختلف دول العالم . وفي هذه الحالة لا تتمتع الدولة صاحبة السيادة بجميع الميزات التي كانت تتمتع بها من قبل . ولا تنكر أن الدولة التي تملك المستعمرات ، والتي تعمل على تداول نفس وحدة النقد التي تتداول فيها في مستعمراتها تستطيع أن تشتري ما تحتاجه من المادة الخام (التي تنتجها هذه المستعمرات) بمجرد تصدير أوراقها النقدية إلى هذه المستعمرات ، أي بدون أن تكون بها حاجة إلى تصدير البضائع التي تنتجها عوضاً عما تأخذ من المادة الخام . ولكننا نفي استمرار هذه العملية لمدة طويلة ، لأن استمرار تدفق نقد هذه الدولة إلى مستعمراتها سوف يسبب ارتفاعاً تضخمياً في الأسعار والدخول في هذه المستعمرات ، وهو الشيء الذي يؤدي بدوره إلى ازدياد ما تستورده المستعمرات من الدولة صاحبة السيادة ، فتجارة المستعمرات مع الدولة صاحبة السيادة تخضع لنفس المبادئ التي تخضع لها التجارة الدولية ، نقصد بذلك أن الواردات لا بد أن يدفع عنها بالصادرات ، فإذا أمكن التصدير أمكن الاستيراد . وعلى ذلك فإن غياب نظام الاشراف النقدي التبادلي لا يجعل لتداول نقد الدولة صاحبة السيادة في مستعمراتها أية ميزة ، فلا تتأثر مشكلة تيسير الحصول على المادة الخام بشكل النقد المتداول في المستعمرات . وعليه ، فإن حل مشكلة العلاقات النقدية الدولية ومشكلة التجارة الخارجية بواسطة الهيئة العالمية على نمط ما اقترحه من حلول في هذا الفصل ، سوف يحل أيضاً مشكلة الدفع للحصول على المادة الخام (١) ، يضاف إلى ذلك المساواة التامة بين جميع الدول بالنسبة للأسواق وبالنسبة لفرض الاستثمار وبالنسبة لهجرة العمال . فهذه المساواة في صالح المستعمرات كما أنها في صالح جميع الدول أعضاء الهيئة . ويجب على الهيئة أيضاً أن تقوم بنفسها بتنظيم مشاريع تحديد ما يعرض من المادة الخام ، فتمنع بذلك ظهور الأسعار الاحتكارية وجمود الطرق الفنية المستعملة في الإنتاج .

(١) راجع هابرلر في كتابه (الرخاء والكساد) صفحة ٢٥٩ .

الحق أن تيسير الحصول على المادة الخام بالطرق التي اقترحناها سوف يدعو إلى زيادة رخاء المجتمع. فقد كانت مصر وبعض بلاد الشرق الأوسط تعمل على تحقيق هذه السياسة. وهذا بدء ما أتتبع لمصر قبل الحرب العالمية العظمى من حيث زيادة إيرادات المجتمع فيها وفي كل من فلسطين والشام والعراق وتركيا.

الدولة	الدخل الأملي لكل فرد بالجنيه الانجليزي	الحكومة		طول السكك الحديدية لكل نقطة في ١٩٣٨ بالكيلومتر	عدد السيارات المسجلة عن كل فرد في ١٩٣٧ بالجنيه	الالات المستورد عن كل فرد في ١٩٣٧ بالجنيه
		الدخل لكل فرد سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ بالجنيه الانجليزي	المصروفات عن كل فرد سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ بالجنيه الانجليزي			
مصر	١٢	٢٣٣٣	٢٤٩٤	٣١	٢١	١٧١
فلسطين	٢٦	٣٩٥٨	٣٨٧٠	٥٣	٦٢	٦١٩
الشام	١٣	٠٨٩٤	٠٧٨٨	٣٩	٣٠	١٣٢
العراق	١٠	٢١١٩	٢١٩٨	٣٣	١٩	٢٢٥
تركيا	١٩	٣٢٨٦	٢٩٥٨	٤٢	٠٦	٢١٨

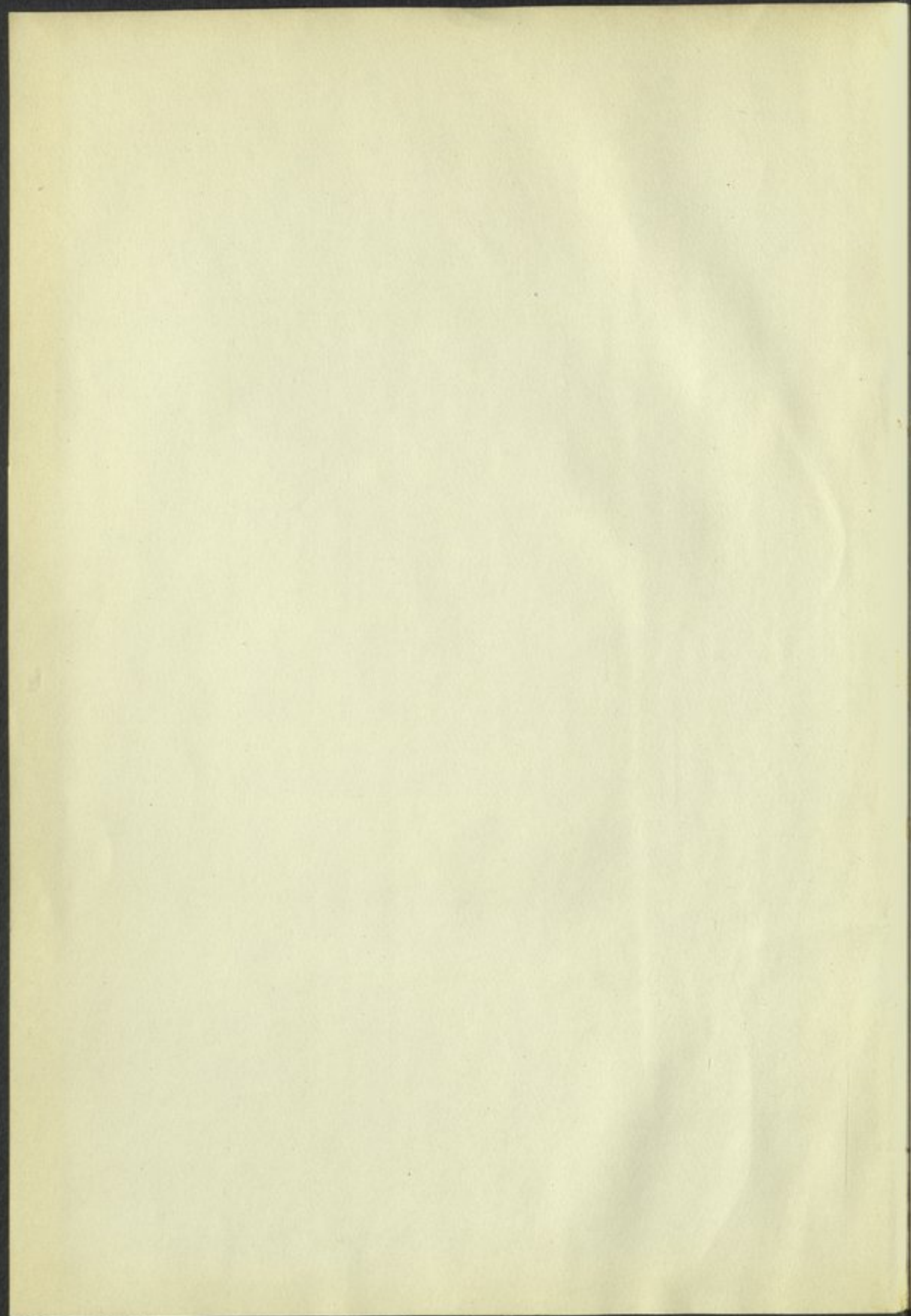
وسوف يرى المنظم المصري القدير أن مجموعة الأمم العربية وأمم الشرق الأوسط سوف تساعد على المعاملة التجارية على أوسع مجال، وذلك لتشابه القوانين والعادات التجارية فيها. وسوف يحصل المستورد في البلاد العربية على السلع التي تنتجها مصر بسهولة تامة حيث أن اللغة والعادات التجارية والوعي الاقتصادي يكاد يكون واحداً بين مصر وتلك الدول في الشرق الأوسط، وسوف يستطيع المصدر المصري أن يصرف بضائعه ومنتجاته في تلك الدول وفي السودان بسهولة تكاد تكون أكبر من تصريف البضائع الأوربية. وسوف يستمر التعاقد بين مصر والدول الأخرى لما فيه تحقيق السلام والمساواة والعدالة ورفع المستوى الاجتماعي العام، بل والحرية الدولية الكاملة.

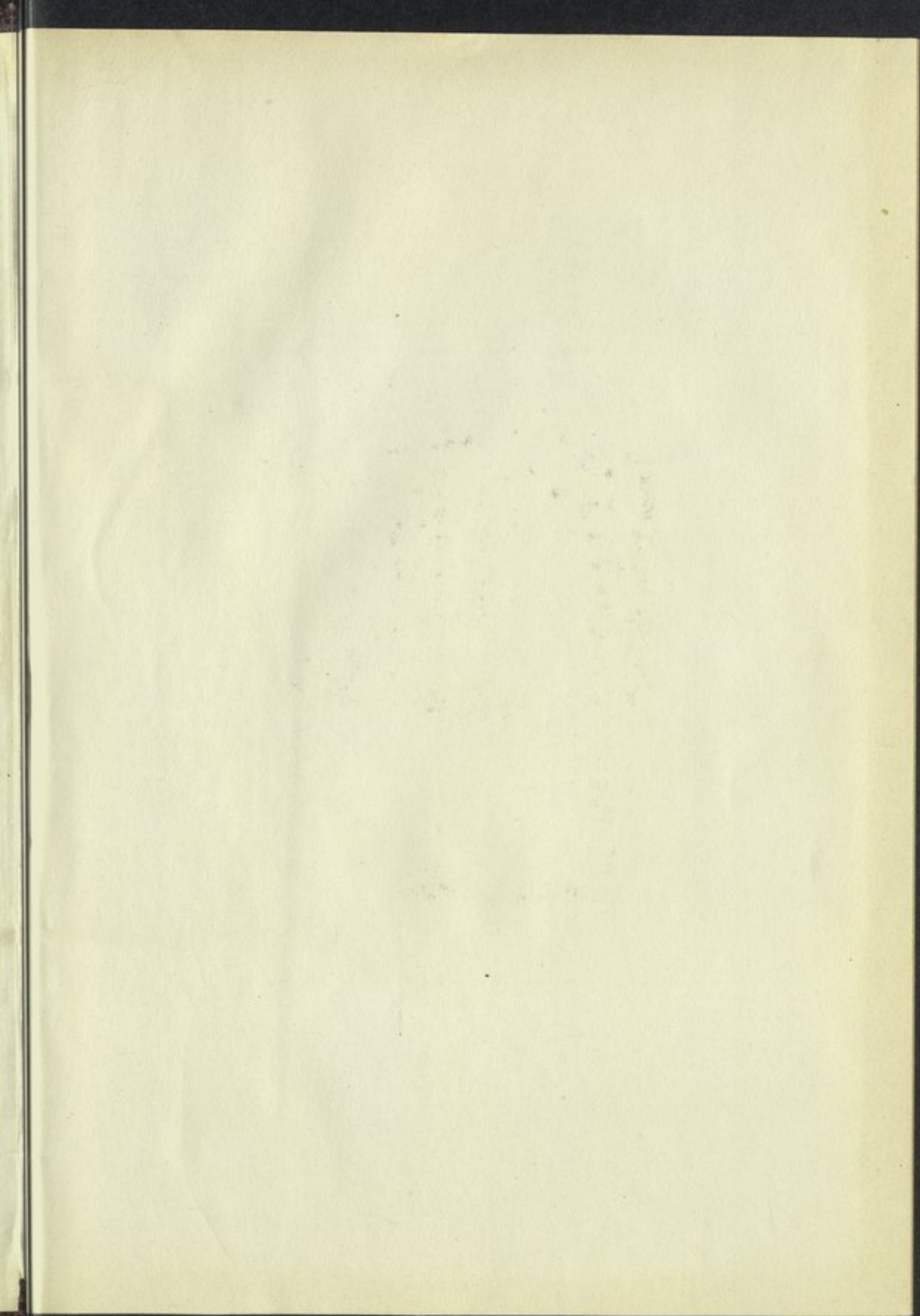
المراجع

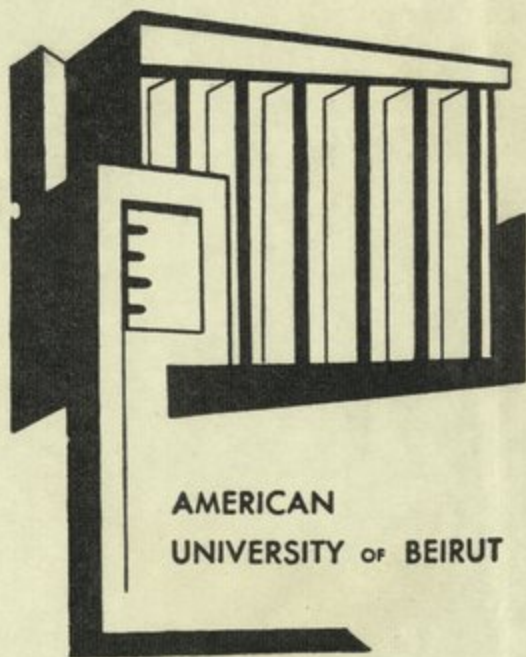
- | | |
|--|---|
| <p>١٦ - «عناصر علم الاقتصاد» تأليف توماس
١٧ - «الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي»
تأليف الدكتور محمد فهمي لهيطة
١٨ - «التجارة الخارجية» تأليف بروان
١٩ - «مبادئ الاقتصاد السياسي
والضرائب» تأليف ريكارد
٢٠ - «نظرية التجارة الخارجية» تأليف
باستبل
٢١ - «التجارة الخارجية» تأليف توسيج
٢٢ - «نظرية التجارة الخارجية» تأليف
هابلر
٢٣ - «نظرية القيم العالمية» تأليف جرهام
٢٤ - «دراسات لنظرية التجارة الخارجية»
تأليف فينر
٢٥ - «ابت للتبادل الخارجي» تأليف
كليير
٢٦ - «مباحثات في علم الاقتصاد» لتخليد
ذكرى توسيج
٢٧ - «استقرار الدولار» تأليف أرفنج
فيشر
٢٨ - «التضخم» تأليف الأستاذ برشيانى
٢٩ - «المستوى الذهني» تأليف الأستاذ جاك
٣٠ - «مصر منذ كرومر» تأليف
اللورد لويد</p> | <p>١ - «الانتقال من الحرب إلى السلم»
تأليف بيجوه
٢ - «كيف نكسب الحرب» للورد كينز
٣ - «مشروع التأمين الأهلى الإنجليزي»
تأليف لجنة برئاسة بفردج
٤ - «الأساس الاقتصادى لتطاحن
الطبقات» تأليف روبنز
٥ - «علم الاقتصاد» تأليف بنهام
٦ - «طبيعة علم الاقتصاد وماهيته»
تأليف روبنز
٧ - «العرض والطلب» تأليف هندرسون
٨ - «التشغيل والتوازن الاقتصادى»
تأليف بيجوه
٩ - «علم الاقتصاد الأولى» تأليف
فيرتشيلد وفرنس وبك
١٠ - «نظرة عامة لعلم الاقتصاد» تأليف
ويكستيد
١١ - «ثروة الأمم» تأليف آدم سميث
١٢ - «التوجيه الاقتصادى والنظام الدولى»
تأليف روبنز
١٣ - «الاقتصاد السياسى» تأليف
لينوتتيف
١٤ - «السياج الاجتماعى» تأليف هيكس
١٥ - «التجارة الخارجية» تأليف هويل</p> |
|--|---|

المراجع

- | | |
|--|---|
| <p>٣٥ - « الاقتصاد الزراعي والتكوين »
تأليف الدكتور محمد فهمي لهيطة</p> <p>٣٦ - « السياسة القطنية المستدعة » تأليف
المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا</p> <p>٣٧ - « التعريف - بحث المسألة »
تأليف بفردج وآخرون</p> | <p>٣١ - « مصر الحديثة » تأليف اللورد كرومر</p> <p>٣٢ - « تاريخ مصر الاقتصادي » تأليف
الدكتور محمد فهمي لهيطة</p> <p>٣٣ - « بريطانيا العظمى من آدم سمث
لوقتنا الحاضر » تأليف فاي</p> <p>٣٤ - « الاستثمارات الأجنبية في مصر »
تأليف كروتشلي</p> |
|--|---|







338.91
L95aA